

محمد حسنین هیکل

لمصر.. لا لعبد الناصر

©دارالشروة___

مقدمة الطبعة المصرية

كل كتاب له علاقة خاصة بكاتبه، فهو قطعة من حياته - فكره وعمله وتجربته - استؤمنت عليها صفحات وسطور وحروف!

وما يبوح به أي كاتب - في مجمل ما يكتبه - هو في الحقيقة مراحل عمره...

ومراحل عمر أي كاتب ليست مجرد تواتر واتصال وتكرار، وإنما هي عالم إنسانى بأكمله: عالم متنوع متناغم مختلف مؤتلف، فكل يوم وكل ساعة وكل لحظة لها طعم ولها لون ولها عبق متميز تدركه الحواس وتستشعره، وتذوب فيه أحيانًا أو يذوب فيها!

وهذا الكتاب لحظة من العمر لها إيقاع خاص: مزيج متداخل من الحزن والشجن، من الشعور بالاستفزاز والرضا بقبول التحدى. وهي لحظة من العمل كانت بداية لسبع سنوات لها قيمة معينة في حياتى - من سنة 1974 إلى سنة 1981.

سبع سنوات من قتال شديد، كان هذا الكتاب هو الطلقة الأولى فيها من جانبي على الخطوط، وبعدها تزايد القصف المتبادل حتى وجدت نفسى في النهاية وراء قضبان سجون «طرة» في سبتمبر سنة 1981 مع كثيرين غيرى لم يجدوا مفرًا أمامهم عند نقطة فاصلة من تاريخ مصر - غير حمل السلاح، بالموقف والقلم والكلمة - والدخول إلى ساحة المعركة.

والحاصل أن هذا الكتاب كان مجموعة مقالات صببتها فوق الورق على عجل، وفى مناخ ضغط غليظ لا تُحتمل غلاظته، ودفعت بها إلى النشر حيث أتيح المجال له مدركًا أنها البداية، وأما النهاية فعلمها عند الله!

ولم يكن لهذه المقالات مجال للنشر في حينه - إلا خارج مصر، ولم أكن أتوقع أنها سوف تنشر في مستقبل قريب داخل مصر، ومع ذلك فقد كان همى كله أن أقول وأنا أسجل، ولتأت المقادير بعد ذلك بما تقتضى به وتحكم - وقد كان!

وشاء الله أن يجئ المستقبل الذى لم أتوقعه قريبًا. وها هو الكتاب يُطبع في مصر ويُنشر لأول مرة، وهكذا أجد مناسبًا أن أضع أمام القارئ المصرى صورة عامة للأجواء التي أطاحت به عند لحظة البداية.

ولست أنوى هنا أن أغوص في تفاصيل خلافى مع الرئيس «أنور السادات» - يرحمه الله - فليس هذا وقته و لا مجاله، كما أننى لا أريد للتفاصيل والروايات أن تأخذنا وراء ما نحن بصدده في هذه اللحظة، وفى التقديم لهذا الكتاب.

باختصار، وفي الشهور الأخيرة من سنة 1973 - كان موقفي كما يلي:

- 1- منذ الصيف الساخن سنة 1967 وحتى الخريف المُعبأ بالاحتمالات سنة 1973 كنت شديد الإلحاح على نقطتين وجدتهما أساسًا للخروج من مأزق النكسة:
- أولاهما ضرورة العمل على «تحييد أمريكا» باستعمال وسائل الضغط المتاحة للعرب استراتيجيًا وأهمها الموقع والموارد باحتمال وإمكانية أن يختل التطابق الكامل بين سياستها وسياسة إسرائيل في المنطقة حتى وإن بقيت هناك مساحة واسعة للتوافق. وكان ظنى أنه من المستحيل حل ما

اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الأوسط في ظل قطيعة كاملة بين العرب وأمريكا، والعرب الذين قصدهم هنا هم عرب «المواجهة».

• والنقطة الثانية هي الحتمية التي لا مفر منها لمعركة عسكرية محدودة، وكان ظنى أن الحرب المحدودة هي الحرب الوحيدة الممكنة في ظل الأوضاع النووية المسيطرة على العالم. وكان تقديرى أن هذه الحرب إذا ما أحسن استغلالها قادرة على تحقيق نتائج سياسية غير محدودة، خصوصًا إذا تذكرنا أن الحرب بطبيعتها عمل سياسي يستهدف بالدرجة الأولى تعديل الموازين بين الأطراف حتى يصبح الحق مقبولًا والعدل ممكنًا.

كانت الموازين قد مالت بشدة لصالح إسرائيل بعد 1967، ولم يكن هناك مفر من تعديل هذه الموازين قبل الاقتراب من أي حل.

2- وجاء يوم 6 أكتوبر سنة 1973، وبالذات افتتاحية العبور المجيدة فيه، بأوضاع قريبة إلى حد كبير مما تمنيت. وكان تقديرى أنها فرصة العمر التي وصعت من أجلها الأمة جماع طاقاتها وفى ظروف دولية عصيبة، وبالتالي فإن استغلال هذه الفرصة سياسيًا إلى أقصى حد هو بالنسبة للعرب مطلب حيوى يتعلق به مستقبلهم لعقود طويلة قادمة، وكان تخوفى أنه إذا أفلتت الفرصة أو تسربت من بين أصابعنا فإن سنوات طويلة من العسر قد تكون في انتظارنا على الطريق، وبصرف النظر عن اليسر الظاهر وراء ارتفاع أسعار البترول وقتها. فالهوان السياسي لا يرده مال، والهوان الاجتماعي لا يعالجه غنى.

وهكذا فقد كنت أعتبر أن الفترة التالية للمعارك أهم وأدق من فترة المعارك ذاتها، فالمعارك هي ساعة وضع البذور في الأرض، وما بعد المعارك هو فترة الحصاد، وإذا تبدد المحصول أو ضاع فقد تبددت وضاعت جداول الدم التي روت الأرض!

3- وكان أهم ضمان من وجهة نظرى لتحقيق نتائج سياسية غير محدودة لحرب عسكرية محدودة هو المحافظة على التحالف الكبير الذى جعل يوم العبور ممكنًا وتأكيد استمرار قواه حاضرة جاهزة معبأة، وكانت أطراف هذا التحالف كما رأيتها وقتها هي: القوة العربية المسلحة، والقوة الاقتصادية للبترول وفوائضه، والتأييد السوفيتي الكامل للموقف العربي، والاهتمام الأمريكي النشيط بالأزمة، والتعاطف العالمي الظاهر مع الحقوق العربية.

وكان اعتقادي أن مفتاح الموقف في يد مصر:

إما أن تقود المعركة السياسية من أجل حل شامل وعادل.

وإما أن تؤثر أسهل الطرق فتخرج إلى حل منفرد - وذلك إذا حدث سوف يؤدى إلى كوارث مؤكدة:

- □ من ناحية فإن التماسك العربي كله سوف ينهار.
- □ ومن ناحية أخرى فإن مصر نفسها سوف تنعزل وتصعب عليها مهام التنمية بعد الحرب، كما تصعب عليها مهام الانتقال الاقتصادى والاجتماعى والفكرى من تعبئة الحرب إلى سلام مُنظم يتلاءم مع الحقائق الجديدة في العالم.
- □ ومن ناحية ثالثة فإن شعوب الأمة العربية كلها سوف تسقط رهائن بما فيها هؤلاء الذين امتلأت خزائنهم بالمال نتيجة لملابسات الحرب وأولها ارتفاع أسعار البترول، ذلك لأن الثراء الطارئ سوف يتحول إلى سلاسل ذهبية (وهذا هو نص تعبيري أيامها) لا تختلف كثيرًا عن سلاسل الصلب والحديد!

وأخيرًا فإن الأهمية الدولية للعالم العربى كله سوف تتقلص، فحين تصبح الدول والشعوب رهائن فليس لدى الآخرين ما يقدمونه لها سوى الدموع. والدموع ليست أساسًا صالحًا لسياسة!

إن الأمور راحت تسير في اتجاه آخر، واختلفت، وشعرت أنه لا مفر من أن أعلن خلافي، وأعلنته في سلسلة من المقالات نشرت في «الأهرام» ابتداء من أواخر شهر أكتوبر 1973 وحتى أول شهر فبراير 1974، ووجد الرئيس «السادات» بعدها أن استمرار بقائي في «الأهرام» أصبح مستحيلًا من وجهة نظره بسبب التعارض والتصادم بين آرائنا، وهكذا خيرني بين دخول الوزارة أو العمل مستشارًا للأمن القومي معه، وكان ذلك حلّا توفيقيًا لا تحتمله طبائع الأحوال. وأراد - رحمه الله - أن يضعني أمام الأمر الواقع فأصدر قرارًا بتعييني مستشارًا للرئيس فاعتذرت. وتضايق هو من أنني في يوم خروجي من «الأهرام» لآخر مرة - 2 فبراير 1974 أجبت على سؤال لوكالات الأنباء العالمية على محو لم يرق له. كنت قد سئئلت تعليقًا على ما جرى وقلت: «إن الذي حديث شيء عادى. لقد استعملت حقى في إبداء رأيي واستعمل الرئيس السادات سلطته في إخراجي من الأهرام وهذا هو كل شئ»، ثم سئئلت إذا كنت سأنفذ قرار التعيين مستشارًا وقلت: «إن الرئيس يملك أن يقرر الأهرام وهذا هو كل شئ»، ثم سئئلت إذا كنت سأنفذ قرار التعيين مستشارًا وقلت: «إن الرئيس يملك أن يقرر الأهرام وهذا هو كل شئ»، ثم سئئلت إذا كنت سأنفذ قرار التعيين مستشارًا وقلت: «إن الرئيس يملك أن يقرر الأهرام وهذا هو كل شئ»، ثم سئئلت إذا كنت سأنفذ قرار وحدى. وقراري هو أن أتفرغ لكتابة كتبي... وفقط»!

وليومين تاليين جرت محاولات معى واتصالات، ولم أغير رأيي ولا موقفي!

ومضت ثمانية شهور - من فبراير إلى أكتوبر 1974 - والطريق بيننا غير سالكة كما يقول إخواننا في بيروت، حتى تفضل هو يوم أول أكتوبر فاتصل بى على غير انتظار، ثم تلاقينا، وتحدثنا، واقترحت عليه بعد لقاء طويل أن نبقى أصدقاء، وأن نستبعد في الوقت الراهن على الأقل أية فكرة عن المراكز والمناصب والمسئوليات قائلًا: «إننى في الأوضاع الراهنة لا أريد غير مكان ومكانة الصديق»، وتكررت لقاءاتنا وطالت أحاديثنا، وحضرت معه مفاوضاته مع «هنرى كيسنجر» في المحاولة الأولى لفك الارتباط الثانى وقد جرت في أسوان في شهر مارس من سنة 1975. ولم تنجح هذه المحاولة، ولم أكن شديد الأسى على فشلها، بل إننى أحب أن أتصور أنه كان لى نصيب - ولو ضئيل - في إفشالها!

وسارت الأمور بعد ذلك.

وليس الآن مجال لحكايات تلك الأيام ووقائعها وحواراتها فهى خارج موضوع التقديم للطبعة المصرية من هذا الكتاب، وإنما المهم فى هذا الشأن هو ما حدث في الساعة السادسة مساء يوم 11 إبريل سنة 1975 فى مكتب السيد «ممدوح سالم» - متعه الله بالصحة والعافية وأطال في عمره - وكان وزيرًا للداخلية ومكلفًا بتشكيل وزارة جديدة تخلف وزارة الدكتور «عبد العزيز حجازى»، التى قرر الرئيس «السادات» فجأة أنه يريد تغييرها!

دعانى السيد «ممدوح سالم» إلى لقائه فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم - 11 أبريل - ليعرض على الاشتراك فى وزارته نائبًا لرئيس الوزراء ومختصا بالإعلام والثقافة، وسمعت عرضه الرقيق كاملا بما فيه تصوره لمهمة وزارته وآماله فيما تستطيع تحقيقه، واتفاقه مع الرئيس «السادات» على مجلس للسياسات العليا يرأسه رئيس الجمهورية ومعه رئيس الوزارة وخمسة نواب لرئيس الوزراء أنا بينهم - وأنهم سوف يعملون كفريق رسم ومتابعة سياسات الدولة بسلطات كاملة.

و عندما فرغ السيد «ممدوح سالم» من حديثه أبديت له اعتذارى وأبديت له أسبابي مفصلة في حوار بيننا استغرق ساعتين كاملتين.

كانت هناك أسباب متعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية للحكم وهي سياسات لا أوافق عليها وبالتالي لا أستطيع أن أنفذها أو أعبر عنها.

وكانت هناك أسباب متعلقة بطبائع السلطة والحكم في مصر وقتها.

وكانت هناك أسباب أخرى.

ثم قلت، وهذا هو الموضوع الذي يهمني في التقديم للطبعة المصرية من هذا الكتاب، إن لدى سببًا آخر قد يبدو شخصيًا والحقيقة أنه أكثر من ذلك!

وقلت للسيد «ممدوح سالم»، والرجل يستطيع أن يشهد على ذلك الآن، ما يلي بالحرف تقريبًا!

قلت له٠

- «إننى أرى الآن بداية حملة على «جمال عبد الناصر» وهي حملة جائرة وظالمة، وأنا لا أستطيع أن أوافق عليها فضلا عن أن أشارك فيها، ولو حتى بطريق غير مباشر.

ولسوف أجد نفسى شريكًا في هذه الحملة شئت أو لم أشأ إذا أنا قبلت منصب نائب رئيس الوزراء للإعلام والثقافة.

سوف أجد نفسى أمام احتمالين لا ثالث لهما:

- إما أن أترك الحملة تستمر وتتزايد وهو ما أتوقعه مع الأسف.
- أو أن أمنع مثل هذه الحملة بسلطة الرقابة، ومهما يكن من رأيى فى شان هذه الحملة، وفى شأن القائمين بها، وفى شأن القوى العربية والدولية التى تشجع عليها، فإننى كصحفى لا أتصور أن أستعمل سلاح الرقابة لمنعها!».

ثم قلت:

- «إننى وقد اعتذرت عن المنصب أريد ولوجه الله والوطن أن أنبه إلى مخاطرها. فهذه الحملة سوف تؤدى ضمن ما تؤدى إليه إلى تقويض شرعية النظام، لأنها تضرب فيه عند الأساس. والحقيقة أن ما يحدث هو أشبه ما يكون برجل يقف على فرع شجرة ولا يشغل نفسه إلا بقطع جذعها، ناسيا أنه إذا سقط الجذع فإن كل الفروع سوف تنهار!

إن تجربة 23 يوليو بالطبع ليست فوق النقد والحساب، ثم إننى أنا الذى كتبت يوم الأربعين بعد وفاة «جمال عبد الناصر» مقالًا عنوانه «عبد الناصر ليس أسطورة» أي إننى لا أؤمن بالقداسات للبشر وإنما أؤمن بإنسانية البشر وأول مقتضياتها أن كل التجارب قابلة للنقد كما أن أدوار كل البشر - بما فيهم الأبطال - قابلة للتقييم شرط أن تكون الجدية والموضوعية أساسًا للنقد وأساسًا للتقييم - أما أن يتحول الأمر إلى حملات إدانة كاسحة فهذا ليس تجنيًا على تاريخ مصر فحسب، وإنما هو نحر في شرعية النظام من أساسه. وإذا كان ما يُنسب لثورة 23 يوليو ولجمال عبد الناصر على النحو الذى تقول به الحملات الآن فليس أمام النظام الذى يدّعى أنه استمرار لثورة 23 يوليو وليو - والذى لا يملك أساسًا للشرعية غيرها - إلا أن يجمع أوراقه ويرحل!».

قلت هذ كله بتفاصيل التفاصيل. وقلت غيره وبقيت على اعتذارى ولم أغير رأيي!

ومرت أسابيع وشهور والحملة على «جمال عبد الناصر» تتزايد وتشتد يوما بعد يوم، ولا تعرف حدًا تقف عنده بل وتستبيح كل الحدود: التاريخ والأمانة والأخلاق والشرف جميعًا.

ولم تكن الحملة في حقيقة الأمر على الرجل نفسه، فالرجل نفسه كان في رحاب الله منذ سنوات وليس بين البشر جميعًا من يملك له ثوابًا أو عقابًا.

كان واضحًا أن الحملة تستهدف مبادئ معينة، وقيمًا معينة، ولحظات معينة في تاريخ مصر وأمتها العربية.

وكان واضحًا أن هذا كله يجرى لحساب قوى وأطراف بعضها يعرف ما يفعله وبعضها لا يعرف!

ويومًا بعد يوم أشعر أكثر وأكثر بالضيق والاستفزاز.

وذات يوم قررت أن أكتب مجموعة مقالات تحت عنوان «لمصر لا لعبد الناصر».

وكانت هذه المقالات.

ثم جرى جمعها بين دفتى كتاب!

لا أقول أكثر من ذلك في التقديم لصفحات كتبت من أجل خاطر مصر، وليس من أجل خاطر «جمال عبد الناصر»، وإنما أدعو القارئ أن يتفضل إلى قراءتها منشورة دون تغيير حرف واحد على النص الأصلى لها وإن كنت في بعض المواقع قد أضفت بعض الهوامش على هامش النص الأصلى وحينما وجدت ذلك لازمًا ومفيدًا..

ولقد نشرت هذه المقالات - أيامها - خارج مصر لأنه لم يكن أمامى وقتها مجال في مصر، وفى كل الأحوال فلست واحدًا من الذين يعترفون بوجود خطوط حدود إقليمية على أرض الأمة العربية. ولم تزعجنى كثيرًا تهمة الإساءة إلى مصر خارجها، وقد بدأ توجيهها إلى فى تلك الأيام. فلقد كنت أعرف فى صميم قلبى أننى بما أكتب لأ أسيئ إلى مصر، وربما قلت بغير ادعاء إن يقينى كان عكس ذلك.

بقى شيء واحد أريد أن أستأذن قارئ الطبعة المصرية من هذا الكتاب _ فيه، ذلك أننى أريد إهداءها إلى ذكرى صديق كان له فضل الحفاوة بما كتبت في تلك الفترة العاصفة، وأقصد به الصحفى اللبناني الراحل «سعيد فريحة» صاحب ومؤسس «دار الصياد».

لقد جلبت له مقالاتى - وبينها ما يحتويه هذا الكتاب - مشاكل كان في غنى عنها، وخُير في كثير من الأحيان فاختار، ووقف مع اختيار بغير شكوى وبغير ندم.

واليوم وهذه الصفحات تُطبع وتُنشر في مصر فإنى أتمنى لو استطعت تحويل حزمة الورق إلى حزمة زهر أضعها على قبرة اعترافًا بالفضل ومحبة.

محمد حسنین هیکل

القاهرة ـ سبتمبر 1987

مقدّمة

ليست هذه الأحاديث محاولة للدفاع عن جمال عبد الناصر وشخصيته وعصره، ولكنها رواية مختصرة لمشاهد رأيتها بعينى. ولقد اخترت وقائع تتصل ببعض ما يثار اليوم فى الحملة ضد جمال عبد الناصر، ولم يكن هدفى أن أرد أو أدافع أو أسجل للتاريخ، فذلك كله لم يجئ أوانه بعد. وإنما كان هدفى أن يعرف الشعب فى مصر، وتعرف شعوب الأمة العربية، أن الحقيقة ليست ما يدعى به اليوم فيما ينشر ويقال فى القاهرة.

وأعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل إلى القارئ المصرى، وذلك يحزننى، ولكنه أمر لا حيلة لى إزاءه، وإن لم يكن فيه ما يدعونى إلى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق.

وأعرف مقدما أيضا أن هذه الأحاديث سوف تثير على ما أنا فى غنى عنه، وسوف أهاجم بسببها دون فرصة لحق الدفاع عن النفس، وسوف ينسب إلى ما لم أقله، وأتهم بما لم أقترفه، ومع ذلك فإنى أقبل راضيا وسعيدا، عارفا أن كل واحد منا يملك اختيار مواقفه ولكن من منا يملك اختيار مقاديره؟!

محمد حسنین هیکل القاهرة ـ فبرایر ۱۹۷٦ الحديث الأول الحملة على جمال عبد الناصر ماذا وراءها؟.. ومَنْ وراءها؟ منذ عدت إلى الكتابة المنتظمة - مرة كل شهر - خارج مصر، حاولت قدر ما أستطيع أن أتجنب التعرض للسياسات والمواقف إلا عند الضرورة القصوى، وفى حرص شديد. يزن كل كلمة ويدقق فى كل إشارة بما فى ذلك النقط وعلامات التعجب والاستفهام!

والسبب ـ وهناك غيره أسباب أخرى ـ أن الكتابة عن مصر خارج مصر وبقلم مصرى لا تزال مسألة حساسة يمكن تأويلها بادعاء الإساءة إلى الوطن خارج حدوده. ومع أن هذا الادعاء باطل لأنه ينكمش بالحدود الحقيقية للوطن العربى الواحد إلى الحدود الضيقة لدولة واحدة من دوله ـ إلا أن هذا الادعاء ما زال قابلا للاستغلال. لأن النزعات الإقليمية ما زالت مؤثرة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأننا في داخل الوطن العربي لم نتعود بعد أسلوب الحوار. حوارنا حملات كراهية وحروب بالكلمات، وليس هناك ضمان لأي صاحب رأى يبديه ـ بكل الموضوعية ـ أن يجد رأيه في النهاية ذخيرة لمدافع لم يصنع لها في حملات الكراهية وحروب الكلمات!

ثم إننى ـ ومنذ البداية ـ حاولت قدر ما أستطيع أن أتجنب الكتابة عن جمال عبد الناصر وحياته الحافلة وتجربته الكبيرة، ولم أقترب من الحديث عنه إلا عند الضرورة القصوى.

فعلت ذلك مرة فى أعقاب رحيله مباشرة، ونشرت مقالا فى ذكرى الأربعين عن رحيله بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة». أبديت فيه خشيتى من استغلال المستغلين - لأغراضهم - لقصة البطل فيه والرمز، وعبرت عن مخاوفى من تحويل تراثه إلى كهنوت غيبى جامد، بينما هو فى الحقيقة تجربة إنسانية زاخرة قابلة للحياة والنمو والتطور.

ثم فعلت ذلك أخيرا، وقبل عدة شهور، في ذكرى مرور ٢٣ سنة على ثورة ٢٣ يوليو، وكانت الحملات ضده في مصر قد تصاعدت، وأردت فقط أن أنبه إلى مقاصدها وإلى مصادرها. ولعلى لم أتجاوز كثيرا حين نسبتها إلى مخططات قوى السيطرة العالمية بشكل عام، وإلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل خاص. ولم يكن ذلك تخمينا أو رجما بالغيب، وإنما كان استنادا إلى حقائق معروفة أكدتها ملفات هذه الوكالة التى كانت مفتوحة لمن يقرأ ويفهم ويستوعب خلال السنتين الأخيرتين. وكان ذلك بفضل لجنة التحقيق الخاصة التي أشرف عليها السيناتور تشرش عضو مجلس الشيوخ الأمريكي. وقد شكلت لبحث تجاوزات وجرائم هذه الوكالة التي كان الزعيم الهندى جواهر لال نهرو يشير إليها دائما بقوله: «إنها القوة الشريرة الملعونة في زماننا المعاصر». ولم تكن الملفات قد فتحت بعد، ولم يكن قد ثبت يقينا أن هذه الوكالة كانت حربا لا هوادة فيها ضد زعماء الثورة الوطنية المعادية للاستعمار وقيادات التقدم في العالم الثالث عموما: بعضهم حاولت اغتياله معنويا، ونجحَتْ في مرات ولم تنجح في مرات أخرى:

- حاولَتْ هذه الوكالة ونجحت فى الاغتيال المادى ـ بالقتل ـ بالنسبة لـ «ألليندى» فى «شيلى» و «لومومبا» فى «الكونجو». وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح فى الاغتيال المادى ـ بالقتل ـ بالنسبة لـ «كاسترو» فى «كوبا» و «مكاريوس» فى «قبرص».
- وحاولت هذه الوكالة ونجحت فى الاغتيال المعنوى ـ بالتشويه ـ بالنسبة لـ«سوكارنو» فى «إندونيسيا» و«نكروما» فى «غانا». وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح فى الاغتيال المعنوى ـ بالتشويه ـ بالنسبة لـ«شوين لاى» فى «الصين» و «أنديرا غاندى» فى «الهند».

قلت ذلك فى يوليو الماضى - فى مناسبة مرور ٢٣ سنة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وأضفت إليه أن ما نشهده «الآن» هو محاولة فى الاغتيال المعنوى لجمال عبد الناصر، بعد محاولات متكررة - لم تنجح - فى اغتياله ماديا بالقتل منذ ظهوره وبروزه على مسرح السياسة العربية والعالمية كواحد من أكبر زعماء حركة الثورة الوطنية.

قلت ذلك وقتها واكتفيت!

وكثيرا ما سئلت، حتى من قبل أن تبدأ الحملة على جمال عبد الناصر وتتصاعد: لماذا لا أكتب قصته وقد كنت من أقرب الناس فكرا إليه؟ وكان ردى دائما:

- ما زال الوقت مبكرا بعد، وما زالت رؤيتى مشوبة بالعاطفة.. وأريد أن أنتظر سنوات لكى أستطيع أن أقدم شهادة متكاملة للتاريخ.

وعندما بدأت الحملة وتصاعدت ضد جمال عبد الناصر كان السؤال الملح هو:

- إذا لم تكتب الآن فمتى تكتب؟ وإلى متى وألسنة السوء وحدها مطلقة العنان؟

وكان ردى دائما:

- إذا أردت أن أكتب فلا ينبغى أن يكون ما أكتبه في مجال الدفاع عن جمال عبد الناصر، فهو لا يحتاج منى - أو من غيرى - إلى دفاع عنه، ثم إننى أريد، إذا كتبت، أن أضع أمام الناس صورة متكاملة للتجربة كلها: الضوء والظل، النجاح والفشل، الأصيل والدخيل في كل ما جرى وكان. وخشيتي من الكتابة الآن أن القوى الظاهرة على السطح هي قوى الثورة المضادة، ومع إيماني بأن أي تقييم نزيه لتجربة عبد الناصر سوف يعطيه أكبر كثيرا مما يأخذ منه - فإن قوى الثورة المشادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لكي تضرب بها الجوانب الإيجابية الضخمة، ومن ثم تطمس بذلك وجه الحق في التجربة كلها، وتصبح شهادة التاريخ مطية للأحقاد وأداة من أدوات المخطط المرسوم - بصرف النظر عن نوايا الشهود وحسن قصدهم!

وعندما استبيح التاريخ، وخرج من النسيان عشرات من رواة الحكايات عن عصر عبد الناصر ـ سمعت كثيرين يسألونني:

- كل هؤلاء تكلموا، وبعضهم دعم روايته بثقة شاهد العيان، وأنت متى تتكلم؟

وكان ردى دائما:

ـ دعوا الكلام لمن يريد الكلام.

ولو أصغينا جيدا لوجدنا المتكلمين يرؤون في الواقع عن أنفسهم وليس عن عبد الناصر. بعضهم يبحث لنفسه عن تاريخ في الماضي وبعضهم يبحث عن دور في الحاضر.

ثم إن الروايات كلها قادمة من النسيان، وإلى النسيان تذهب.

الاختلاق واضح فى كثير منها، حتى إن بعض الذين قابلوا جمال عبد الناصر لدقائق ينسبون إليه - بخيالهم - أحاديث تستغرق أياما بعد أيام.

والروايات معظمها مختلط متضارب.

بل أكثر من ذلك، فلو صدَّق الناس كل ما يروى لكان تصديقهم شهادة لجمال عبد الناصر وليس شهادة عليه. فإذا كانت كل هذه الروايات تمثل «عقول» هؤلاء جميعا ـ إذن فلقد كان الرجل فعلا معجزة زمانه. إذ كيف تسنى له أن يحقق كل ما حقق ومثل هؤلاء جميعا من حوله؟!

لم يكونوا معه في إيجابياته كلها وبشهاداتهم.

ولم يتجاسروا جميعا على سلبياته حتى جاء الموت ومنحهم الحرية، وهذا شيء سيئ، وأسوأ منه أنهم ظلوا من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ إلى بداية سنة ١٩٧٣ يتمسحون بذكرى الراحل والرحيل كأنهم لا يصدقون المقادير. ثم بعد أربع سنوات كاملة ـ اطمأنوا فيها إلى أن الجسد المكفن بالثوب الأبيض لن يخرج من قبره ـ فتحوا أفواههم وتكلموا!.

وتجاوز الكلام كل حد معقول. وكان آخره اتهام جمال عبد الناصر بأنه اختلس لنفسه وهرَّب إلى الخارج لحسابه مبلغ خمسة عشر مليونا من الدولارات: خمسة منها قدمها الملك سعود تبرعا للمجهود الحربي المصرى، والعشرة الباقية قدمها الملك سعود أيضا قرضا لمصر، ولكن جمال عبد الناصر اغتصب هذا كله لمنفعته الشخصية وأودع الأموال في حساب باسمه في الخارج هكذا!

أكثر من ذلك فإن جمال عبد الناصر أقدم على هذا التصرف في وقت محنة عربية كبرى، وهي تلك الأيام السوداء من يونيو سنة ١٩٦٧. هكذا أيضا!

ومع أن هذه القذيفة من السموم طاشت وأخطأت هدفها ووقعت على الأرض وانكشفت شحنتها السوداء، إلا أن المسألة ما زالت تحتاج إلى كثير من التأمل والتفكير، ثم إنها تثير عديدا من الأسئلة الحائرة:

كأن المصادفات أرادت أن تجيب بالصدق على هذه الأسئلة الأخيرة: لماذا؟ وما الهدف؟ ولحساب من؟

- ماذا إذا لم تكن غضبة جماهير الشعب في مصر وفي العالم العربي على هذا النحو الذي كانت عليه مما
 استوجب البحث عن الحقيقة وإظهارها في ساعات قليلة؟
- ماذا إذا لم يكن ثلاثة من أبرز شخصيات مصر، عاصروا موضوع تبرع الملك سعود بخمسة ملايين دولار وإقراضه مصر عشرة ملايين أخرى، وقد عاشوا التفصيلات كلها، ما زالوا قادرين على الكلام. وهم يعرفون أن هذه المبالغ جاءت في النور ووضعت في البنوك التي كانت مرصودة لها: وضع مبلغ التبرعات في حساب خاص بالتبرعات في بنك مصر مفتوح باسم رئيس الجمهورية وانتقل من جمال عبد الناصر إلى أنور السادات حين ولى المنصب. ثم إن مبلغ القرض جرى تحصيله باسم البنك المركزي المصرى ودخل في حساباته، والثلاثة هم: حسن عباس زكى، وعبد العزيز حجازى؛ وهما وزيران وقتها للاقتصاد والخزانة، وأحمد زندو المحافظ الحالي للبنك المركزي؟
- ماذا لو لم تكن الوثائق في متناول يد أحمد زندو محافظ البنك المركزي، وكان الرجل يملك الشجاعة الكافية ليتقدم رغم الجو الخانق ويقول بأمانة:
 - حرام هذا الذي يفتري به. وهذه هي الوثائق تنطق بالحقيقة!
- ماذا إذا لم يشعر رجل مثل ممدوح سالم بحسه ومسئوليته أن إخفاء الحقيقة أو تمويهها يمكن أن يؤدى إلى عواقب خطيرة داخل البلد تؤثر في أمنه؟
 - ماذا إذا لم يكن هذا كله؟

وهل كان الاتهام يظل معلقا على سمعة عبد الناصر؟

وما الهدف؟ ولحساب من؟

فى نفس الأسبوع الذى ثارت فيه هذه الزوبعة المثقلة بالسموم ضد جمال عبد الناصر حملت وكالات الأنباء العالمية قصتين إخباريتين مصدر هما واشنطن: القصة الإخبارية الأولى كتبها «دونالد روثبرج» أحد مراسلى وكالة «الأسوشيتدبرس» في العاصمة الأمريكية ونصها كما يلي:

أعلن «جون ماركس» أحد مؤلفى كتاب «عبادة المخابرات» أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حاولت ثلاث مرات في أواخر الخمسينات اغتيال جمال عبد الناصر.

وقد رتبت المخابرات الأمريكية فعلا ثلاث فرق للاغتيال تقوم بهذه المهمة، ولكنها لم تنجح. فقد قبض على إحداها، وعجزت الأخرى عن تنفيذ المهمة، كما أن الثالثة وهى مكونة من عرب فى خدمة المخابرات الأمريكية لم تُبلغ عما حدث لها بعد أن وصلت فعلا إلى مصر.

وقال «جون ماركس»: إن التخطيط لمحاولات اغتيال جمال عبد الناصر بدأ في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي كان يحضره «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وكان يحضره أيضا شقيقه «آلان دالاس» الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وحدث أن عُرض فى هذا الاجتماع تقرير عن الأضرار التى تسببها سياسات جمال عبد الناصر لمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة، وقال «جون فوستر دالاس»:

- ألا تستطيع المخابرات «تصفية» هذه المشكلة؟

واعتبر «آلان دالاس» أن هذه العبارة تكليف رسمى بتصفية جمال عبد الناصر، وبدأ الترتيب لاغتياله.

هذا ما نقلته وكالة «الأسوشيتدبرس» على لسان «جون ماركس».

ولكى يوضع هذ الكلام فى حجمه الحقيقى فلا بد أن نتذكر أن «جون ماركس» بدأ حياته دبلوماسيا فى وزارة الخارجية الأمريكية الخارجية الأمريكية، ثم عمل فى سكرتارية «اللجنة الخاصة للتنسيق المشترك» بين وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية، وهى اللجنة التى تعرض وتناقش وتقر كل جوانب النشاط الخفى للولايات المتحدة فى المجال الخارجي، ثم انتقل بعد ذلك إلى خدمة المخابرات، وكلف بمهام فى «فيتنام» فى إطار «مشروع التهدئة» الذى كان يتولاه فى ذلك الوقت «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فيما بعد، وحتى شهر واحد مضى، و «مشروع التهدئة» فى فيتنام - لمجرد التذكرة أيضا - هو المشروع الذى جرت بمقتضاه تصفية كل الزعماء الحاليين والمحتملين فى الريف الفيتنامى. وبشهادة «كولبى» نفسه فإن جهاز «التهدئة» بإشرافه تمكن من اغتيال قرابة خمسة وعشرين ألف شخص فى «فيتنام الجنوبية» على مدى أربع سنوات مارس فيها نشاطه!

وفى «فيتنام» بدأ ضمير «جون ماركس» يتحرك رغم نصائح قدّمها إليه كثيرون من زملائه، ملخصها على حد تعبيره هو: «لا تكن مثاليا وعليك أن تعيش الدنيا كما هي في الواقع». لكن ضمير «جون ماركس» تمرد في النهاية، فإذا هو يستقيل من الوكالة، وإذا هو يتفق مع زميل له هو «فيكتور مارشيتي» على فضح أسرار المخابرات الأمريكية في كتابهما الذي اشتهر فيما بعد وهو «عبادة المخابرات». وربما تبرز أهمية هذا الكتاب وخطورة ما فيه من معلومات إذا تذكرنا أنه كان الكتاب الوحيد الذي خضع لرقابة صحفية بحكم محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد رفعت إدارة المخابرات المركزية قضية على المؤلفين تتهمهما فيها بأنهما أخلّ «بتعهد السرية» الذي وقعه كل منهما أثناء عمله في خدمة الوكالة وأفشيا أسرارا كثيرة يمكن أن تضر بأمن الولايات المتحدة في كتابهما. وبالفعل فإن المحكمة ـ بناء على ما طلبته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ أمرت بحذف ٣٣٩ فقرة من كتابهما. ولقد قرر المؤلفان أن يتركا الفقرات المحذوفة بيضاء في كتابهما، ولعله الكتاب الوحيد الذي صدر على هذا النحو أخيرا في العالم كله، ويلاحظ قارئه أن معظم الأجزاء المحذوفة تتصل موضوعاتها بنشاط وكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط.

هكذا إذن وبشهادة خبير عارف بما يقول. حاولوا تصفية جمال عبد الناصر كإنسان باغتياله. تماما كما فعلوا مع «سلفادور الليندى» في شيلي، ومع «باتريس لومومبا» في «الكونجو».

نجىء إلى القصة الإخبارية الثانية وهى تتعلق بتقرير رسمى أذيع من واشنطن عن تحقيقات لجنة السيناتور «تشرش» فى نشاط وجرائم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكانت جريدة «نيويورك تيمز» بين الوسائل الصحفية التى نقلت كثيرا عن تفاصيله.

يتحدث التقرير فى جزء منه عن الأساليب التى اتخذتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى مجال توجيه الرأى العام فى العالم منذ بدّلت نشاطها أثناء الحرب العالمية الثانية تحت اسم «وكالة الخدمات الخاصة»، ثم تحولت بعد ذلك بقانون أصدره الرئيس الأسبق هارى ترومان إلى «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية».

ويرسم التقرير صورة عجيبة لنواحى النشاط التى لجأت إليها المخابرات المركزية الأمريكية فى مجالات الصحافة والنشر والإعلام بصفة عامة لكى تضمن تحقيق أغراضها:

- من ذلك مثلا أن الوكالة أنشأت من وراء الستار دُورا صحفية في العديد من بلدان العالم الثالث. وكان تمويل هذه الدور كله من مصادر الوكالة. كما أن هناك دورا أخرى ساعدت الوكالة على إنشائها ولم تطلب من أصحابها شيئا محددا بالذات، ولكن مجرد ربط مصالحهم بالوكالة حقق «تكييف» اتجاهاتهم مع أغراض هذه الوكالة، على حد نص تعبير التقرير.
- وأنشأت الوكالة أو ساعدت على إنشاء وكالات أنباء وصور نشطت وراء جمع الأخبار والصور بطريقة عادية، ولكنها التوت قليلا بالنشر بما يكفل إعطاء انطباعات معينة تريدها الوكالة، أو تلاعبت بنقط التركيز فيما تنشره وتوزعه لكي تؤكد هذه الانطباعات.
- وأنشأت الوكالة قسما خاصا لتزييف الكتب، ويشير التقرير إلى أن الكتاب الذى روَّجت له الدعايات قبل سنوات تحت عنوان «أوراق نبكوفسكى» والذى قيل فى ذلك الوقت إنه اعترافات جاسوس للاتحاد السوفييتى يكشف فيها أسرار ودخائل النظام السوفييتى ـ إنما هو فى واقع الأمر من صنع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتأليفها.
- ثم أنشأت الوكالة قسما خاصا للتشويه الإخبارى (MISINFORMATION) كانت مهمته صنع قصص إخبارية تخترع بالتلفيق -! حكايات يكون من شأن إذاعتها تشويه حقائق معينة أو تشويه سمعة أشخاص بعينهم يتصدون للسياسة الأمريكية أو يعارضون مقاصدها.

ويتعرض التقرير بالتفصيل للأساليب التي تستعملها أجهزة المخابرات الأمريكية في عمليات التشويه عن طريق زرع الأخبار والقصص بحيث يبدو مظهرها بريئا يساعد أكثر على تحقيق ما هو مقصود منها. ويضرب التقرير مثالا على ذلك فيقول: إن المخابرات تنجح في أن تدس خبرا صغيرا ملغوما على جريدة غير مشهورة في بانكوك ـ عاصمة تايلاند ـ ثم تلفت إليه بطريق غير مباشر أنظار جريدة أخرى أكثر منها شهرة في هونج كونج، ومن هونج كونج يعثر مندوب لإحدى وكالات الأنباء العالمية على الخبر فيضعه على أسلاك وكالته ويكتسب من اسمها قوة تصديق يُنسى الناس معها بدايته المتواضعة في بانكوك، وهكذا يلف الدنيا ويصبح على كل لسان منسوبا إلى وكالة الأنباء العالمية. ويلفت النظر إلى أنه عند التعرض لمناقشة هذا الجزء من التقرير أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي أن بعض أعضائها أثاروا نقطة فرعية: إن مثل هذه الأخبار المزروعة والملغومة بقصد التشويه سوف تصل إلى الولايات المتحدة وإلى شعبها ضمن رحلتها البرقية عبر الكرة الأرضية. وهذا معناه أن المخابرات الأمريكية لا تضلل الرأى العام العالمي فحسب وإنما هي تضلل الرأى العام العالمي فحسب وإنما هي بقية أرجاء العالم، الأمريكي الذي تصل إليهم في بقية أرجاء العالم،

واعترف «كولبى» مدير المخابرات الأمريكية بأن هذا الاحتمال ـ احتمال تضليل الرأى العام الأمريكي ذاته ـ احتمال وارد ولكن المخابرات الأمريكية تحاذر قدر الإمكان «وتجتهد أن تقلل تأثير مثل ذلك على الرأى العام الأمريكي».

وأشار التقرير أيضا إلى أن المخابرات الأمريكية زودت بعض السياسيين في العالم بمعلومات وحكايات ووثائق تخدم أغراضها، وبعض هؤلاء السياسيين لم يكونوا يعرفون المصدر الحقيقي الذي جاءتهم منه هذه المعلومات والحكايات والوثائق، فقد كانت في الغالب تصلهم عن طريق مصدر تبدو براءته وتحاط عملية تسليمهم ما يتسلمونه بأجواء مسرحية تقنعهم أن ما حصلوا عليه يعتبر أسرارا بعيدة المنال على غيرهم، ويراعي أن يكون ما يتسلمه هؤلاء السياسيون متفقا مع أهوائهم ومشاربهم بحيث تصبح شهوة إذاعته ـ حتى قبل التحقق منه حارقة غير قادرة على الانتظار. وعلى فرض أن المعلومات والحكايات والوثائق ظهر كذبها وادعاؤها فإن بعض الطنين يبقى في الأذان.

وأعود إلى الحرب المستمرة على جمال عبد الناصر:

- حاولوا قتله وقتل سياساته ماديا، حاولوا ثلاث مرات يعترف بها «جون ماركس» في شهادته، ومن يعرف كم من المحاولات جرت ولم يعرفها «جون ماركس» ولم يعترف بها؟
- ويحاولون الآن اغتيال ذكراه وتاريخه معنويا وبالتشويه والتشويش، ورغم مُضى قرابة ست سنوات على الرحيل فإن الحرب الشاملة ضده تزداد حدة وتتصاعد مع كل يوم.

الحديث الثانى مجموعة القيم الاجتماعية لدى جمال عبد الناصر

لست فى صدد الدفاع عن جمال عبد الناصر، فالرجل بما أعطته له جماهير هذه الأمة، وبمكانته التى لا زالت موضع تقديرها، فى غنى عن دفاعى أو دفاع غيرى عنه. ولعلى لا أتجاوز إذا قلت إننى واحد من الذين لا يعطون لأحد شرف تبرئته قبل أن يعطوا لأحد حق اتهامه.

وبالتالى فإننى لست هنا بصدد تفنيد حكاية الخمسة عشر مليونا من الدولارات التى تبرع بها الملك سعود أو أقرضها لمصر ولمجهودها الحربى سنة ١٩٦٧ ـ والتى قيل إن جمال عبد الناصر أخذها لنفسه ووضعها فى حساب له فى الخارج.

ومهما يكن فاقد تكفلت لجنة التحقيق الخاصة التي شكلت تحت ضغط شعبي غاضب في مصر بإظهار وجه الحقيقة فيها، وأبرزت من وثائق الدولة الرسمية ومؤسساتها المصرفية ما أثبت بغير شكل ولا لبس أن تبرع الملك سعود بخمسة ملابين دولار ظل موجودًا في حساب التبرعات التي يشرف رئيس الجمهورية على توجيه صرفها، وأن الحساب كله انتقل من إشراف جمال عبد الناصر بوصفه رئيسا للجمهورية إلى إشراف أنور السادات حينما ولى المسئولية بعده، ثم إن الملايين العشرة من الدولارات التي قدمها الملك قرضا لمصر في ذلك الوقت، جرى توقيع الاتفاق بشأنها وجرى التصرف فيها بواسطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة الخزانة والبنك المركزي المصرى، وأنها دخلت ميزانية الدولة وتحركت في كل مراحلها من القبض إلى الصرف في إطار مطالب الدولة وبواسطة أجهزتها الرسمية المتخصصة.

ومع ذلك فإن الموضوع ما زال يغريني بمناقشته، ولكن من زاوية أخرى.

الزاوية «البوليسية» في القصة - إذا جاز ذلك التعبير - تكفلت بها لجنة التحقيق الخاصة وجلت من تفاصيلها ما كانت حملة التشويه تحاول طمسه.

والزاوية التى تغرينى ـ كما قلت ـ هى الزاوية الاجتماعية. أقصد سلوك عبد الناصر أو سلوك أى إنسان غيره على على ضوء مجموعة القيم التى آمن بها، والتى طبعت نمط حياته، واتجاهات سياساته وتصرفاته اليومية.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل كانت الثروة أو كان الغنى بين مجموعة القيم الاجتماعية التى آمن بها جمال عبد الناصر؟ ومن هذا السؤال تبرز أسئلة فرعية عديدة:

• • لمن انحاز جمال عبد الناصر اجتماعيا.. هل كان انحيازه للأغنياء أو كان انحيازه للفقراء؟

إن أعدى أعداء جمال عبد الناصر لا يكفون عن اتهامه بالحقد على الأغنياء، ويعزون كثيرا من سياساته إلى هذا الحقد الذي يتصورونه.

ولم يكن جمال عبد الناصر حاقدا، ولكنه كان يرى الغنى الفاحش فى وسط الفقر المدقع جريمة لا تغتقر، وهكذا جعل هدفه الذى لا يحيد عنه تذويب الفوارق بين الطبقات، ولو أنه وجد نفسه من الأغنياء ـ أو أوجدته مطامعه بينهم ـ لاختلفت تصرفاته، ذلك أن كل إنسان حريص على مصالح الطبقة التى ينتمى إليها، أو حتى تلك التى يتطلع يوما للانتماء إليها.

أى أن الذي يريد الثروة لنفسه يؤمن الثروة لغيره!

والذى يسعى إلى توسيع ملكيته الخاصة - وذلك أساس أى غنى - لا يسمح لنفسه أن يبتدع مبدأ التعرض للملكية الخاصة أو المساس بحقوقها.

وإذا كان جمال عبد الناصر قد تعرض لأموال الأغنياء لصالح الفقراء، وإذا كان قد تعرض لملكية من يملكون لصالح الذين لا يملكون ـ إذن فإننا نستطيع أن نتصور ببساطة أن جمع الثروة والحرص على الملكية التى تتراكم فيها الثروة، لم يكونا بين مجموعة القيم الاجتماعية التي آمن بها في حياته أو لحياته.

ولقد كان بين المعايير الصارمة التى ألزم نفسه بها ألا يملك أرضا أو عقارا، وكان يعتقد ـ واعتقاده صحيح ـ أن الملكية هى التجسيد العملى للامتياز الطبقى. ولم يكن ضد الملكية كمبدأ ولكنه كان ضد تجاوز الحدود فيها فى مجتمع أغلبيته الساحقة من المعدمين. وكان رأيه أن الحاكم فى مصر لا يجوز له أن يتملك لأنه بذلك يفقد قدرته على التعبير عن مصالح الأغلبية ويجد نفسه ـ مهما حسنت نواياه ـ يعبر عن مصالح الأقلية.

• هل كان نمط حياته يزيد على موارده و هل كان مضطرًا إلى أن يجارى مستويات من المعيشة يراها من حوله مترفة ناعمة، ومجاراته لها تفرض عليه أن يبحث لنفسه عن مصادر أخرى لتمويل العجز؟

لم تكن للرجل ـ وهذه حقيقة عرفها كل الذين خالطوه في مصر أو في العالم العربي أو في الدنيا الواسعة كلها ـ شهوة في طعام أو شراب.

وكان أفخر الطعام عنده على حد تعبيره «لحمًا وأرزًا وخضارًا» و«ماذا يأكل الناس غير ذلك؟». كان تساؤله ذلك مشوبا بالدهشة والاستغراب حينما كنت أقول له في بعض المرات مداعبا: «إن الدنيا تقدمت ومع التقدم تطور المطبخ ولم يعد الطعام وسيلة للشبع ولكنه أصبح فنا من فنون الحياة»، وكان ذلك في رأيه تجديفا يكاد أن يقترب من الكفر بنعمة الله!

وكان نهاره وليله عملًا متواصلًا، وكانت لمسة الترف في نهاره حينما يجلس للعمل في مكتبه تسجيلًا لأغنية من أغاني أم كلثوم يدور وراءه خافتًا في خلفية جو عمله، وكانت لمسة الترف في الليل ذهابه إلى قاعة السينما في بيته يشاهد فيلما أو فيلمين قبل أن يأوى إلى فراشه.

وكانت مقاطعته للحياة الاجتماعية في القاهرة مشهورة، وأتذكر أنني ناقشته في عزلته كثيرا وكان رده:

- إلى أين أذهب؟ ومع من أختلط؟ إن الذين يستطيعون دعوة رئيس الجمهورية هم القادرون.. وهم يعرفون وأنا أعرف أن أفكارى تختلف عن أفكارهم، فلماذا أعذبهم وأعذب نفسى؟!

هل كان يريد ثروة يؤمن بها شيخوخته؟

الغريب أن جمال عبد الناصر كان يعرف أنه لن يعيش طويلا، ولربما من هذه النقطة يستطيع عدد من الباحثين أن يعثروا على السبب الحقيقى الذى دفع جمال عبد الناصر إلى محاولة تحقيق أكثر الكثير من المنجزات فى أقل القليل من فسحة الزمن.

وأتذكر أول مرة سمعته فيها يعبر عن هذا الشعور.

كنت أقول له ونحن نعيش أزمة من الأزمات الكبرى التي كان يعبرها واحدة بعد واحدة:

- «هل ستتاح لنا الفرصة يوما لكى نجلس ونكتب معا قصة ما حدث وحقيقته.. ربما عندما تصل إلى سن الشيخوخة ولا تعود هناك مهام أو مشاكل، تتاح لنا هذه الفرصة.

نجلس معا لنكتب القصة كلها».

وقال هو ببساطة:

- «سوف تكتبها وحدك. فما أظن أن العمر سيصل بي إلى مرحلة الشيخوخة».

و قلت له:

- «لماذا تقول ذلك؟».

وكان رده:

- «لنكن عمليين.. الذي يعيش نوع الحياة التي أعيشها ليس له أن ينتظر الشيخوخة وإلا كان «يخرف»!».

• • هل كان يريد ثروة يؤمن بها حياة أو لاده بعد حياته؟

كان ذلك أمرًا لم يخطر على بال عبد الناصر.. بل العكس، ذلك أنه كان يعتقد اعتقادا جازما لم يخالجه فيه شك أن أسرته لن تحتاج شيئا من بعده. وأذكر ـ والله شاهد ـ مرة تحدثنا فيها عن أولاده ومستقبلهم وكان قوله: «إننى أعرف الناس في بلدنا وأعرف طيبة قلوبهم، وأعرف أنهم بعدى سوف يضعون أولادى في عيونهم».

وعندما رحل جمال عبد الناصر كان كل ما تركه من حطام الدنيا قرابة أربعة آلاف جنيه؛ ألفا وخمسمائة منها قيمة بوليصة تأمين على حياته عقدها قبل ذهابه إلى حرب فلسطين، ثم حسابا فى بنك مصر باسمه شخصيا كان رصيده حوالى ألفين وأربعمائة جنيه، وفى مقابل ذلك كان مدينا بحوالى ستة وعشرين ألف جنيه بقيت عليه من تكاليف بناء بيتين.. بيت لكل واحدة من بناته تسكن فيه عند زواجها، وكانت تلك مسألة تردد فيها طويلا ثم أقدم عليها أخيرا مدفوعا بعاطفة غلابة لا تُرد، فقد كان يحس بتقصيره فى الوقت الذى يعطيه لأسرته وكان يريدهم أحيانا أن يعرفوا أن انشغاله عنهم خارج إرادته وأن عليهم مثله أن يتقبلوا مقاديرهم.

وأريد هنا أن أمس نقطة بالغة الأهمية، تلك هي أن أسرة عبد الناصر ـ بناته وأبناءه بالذات ـ يمكن أن يحسبوا عليه حتى مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وأما بعد ذلك فحساب كل واحد منهم على نفسه.

ويوم رحل جمال عبد الناصر كانت ابنته الكبرى هدى تعمل فى سكرتاريته بمرتب قدره ستة وثلاثون جنيها، وكان قرينها حاتم صادق يعمل معى فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بمرتب قدره مائة جنيه، وكان قبل ذلك فى سكرتارية رئاسة الجمهورية.

وكانت ابنته الثانية منى تعمل معى أيضا فى دار المعارف المملوكة للأهرام بمرتب قدره ثلاثون جنيها، وكان زوجها أشرف مروان يعمل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات موظفا فى الدرجة السادسة بمرتب قدره اثنان وثلاثون جنيها فى الشهر.

وقد يسأل سائل: لماذا كان عملهم معه.. أو معى؟

وأسمح لنفسى أن أشرح السبب الأول مرة:

حينما تخرجت ابنته هدى وتخرج معها في نفس السنة قرينها حاتم صادق من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كان جمال عبد الناصر في حيرة شديدة، وأتذكره يومها يقول لي:

- «لا أعرف ماذا يفعل حاتم وهدى، لا بد لهما بالطبع أن يعملا، ولا أستطيع أن أكلم وزيرا أو رئيس مؤسسة لكى يلحقهما بعمل عنده.. ولو تركتهما للظروف الطبيعية فإنى أعلم أن كثيرين سوف يتسابقون عليهما وهذه مفسدة لهما في هذه السن».

وسألنى بطريقة عابرة:

- «هل تستطيع أن تأخذهما معك في الأهرام.. معك أستطيع أن أتكلم بغير حرج وعندك أعرف أنهما لن يجامَلا، فإنك بصداقتك لي لست في حاجة إلى استغلالهما زلفي أو تقربا».

وقلت له:

- «إننى أعرف الاثنين.. وبالفعل أريدهما معى في مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية أقوم بتأسيسه الآن».

وبعد يومين اثنين من هذا الحديث، قال لى وبطريقة عابرة وسط حديث طويل على التليفون:

- «لا تفكر في موضوع حاتم وهدى. لقد وجدت الأسلم أن أعينهما هنا في الرئاسة حيث أستطيع أن أضمن ظروف العمل بما لا يفتح مجالا لأي استغلال».

ومضت شهور.. ومضت سنة.. ومضت سنتان وجاءنى حاتم صادق يوما وقد سمع عن خطط وخطوات إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ورغب فى أن يعمل فيه «لأنه يشعر أنه فى سكرتارية رئاسة الجمهورية لا يجد فرصة كافية لكى يتعلم ويجرب ويخوض خبرة الحياة».

وتحدثت في الأمر مع جمال عبد الناصر في مرة من المرات، وكان تعليقه:

- إننى أعرف أن ظروف عمله هنا في الرئاسة لا تعطيه الفرصة لإظهار طاقته على العمل، وإذا أردته معك فليكن، ولكنك تعرف كيف أفكر في الموضوع.

وحين تخرجت «منى» فى الجامعة الأمريكية ـ وكانت قد دخلتها لأنها لم تحصل على مجموع كافٍ يؤهلها لدخول الجامعة المصرية ـ وجدت جمال عبد الناصر يطلبنى على التليفون ليقول لى ذات صباح وهو يضحك:

- يظهر أننى سأقدم لك طلب استخدام لكى تأخذ «منى» في أى عمل معك.

والتحقت منى بقسم نشر كتب الأطفال في دار المعارف.

وبعد الرحيل عرض الرئيس أنور السادات على «هدى» أن تواصل عملها معه فى سكرتارية رئيس الجمهورية كما كانت مع أبيها، ولكنها استأذنته أن يسمح لها بالعمل فى الأهرام، فبقاؤها فى الرئاسة أكثر مما تستطيع تحمله عاطفيا، وإذن فإن أقرب شىء إلى الالتزام بمعايير أبيها هو أن تعمل معى، وفى هذه المرة كان الرئيس السادات هو الذى طلب منى عملا لـ«هدى».

وفى ذلك الوقت كان أبناؤه الثلاثة خالد وعبد الحميد وعبد الحكيم فى سلك الدراسة: أولهم فى كلية الهندسة والثاني في الكلية البحرية والثالث في الثانوية.

هكذا كانت ظروف الكل وأحوالهم، ولست أعرف إذا كان فيها استغلال سلطة من جانبه أو أنها كانت عزوفا عن استغلال السلطة من رجل كان يملك أن يشير بطرف إصبعه فإذا الكل يتسابق ليعطى أحسن المناصب وأوسع الفرص لأبناء جمال عبد الناصر.

تلك كانت ظروف الكل وأحوالهم عندما رحل. وحسابه عنهم يتوقف عند تلك اللحظة من الزمان، وأما بعدها فكل منهم مسئول عن نفسه.

لكن الرجل، وتلك أمانة أمام الناس والتاريخ، لم يحاول تأمين حياة أولاده بعده، بل تركهم واثقا «من طيبة قلوب الناس في بلدنا، وأنهم بعده سوف يضعون أولاده في عيونهم»!

هذه جوانب من تصرفات الرجل «كإنسان» وهي واضحة في تعبيرها عن مجموعة القيم الاجتماعية التي يؤمن بها، وعنها تصدر تصرفاته.

وننتقل منها إلى مجموعة أخرى من القيم الإنسانية تظهر في تصرفاته كمشتغل بالسياسة.

نتساءل مثلا:

- «من الذى يضع الأموال السائلة الطائلة تحت تصرف أصدقائه: «المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي؟».

لا يشك أحد فى أن التعامل مع المعسكر الرأسمالى أقرب إلى تحقيق مزايا مالية لا شك فيها لمن يبحث عن ثروة تكون تحت تصرفه خفية وبغير أن يعرفها أحد.

ولا نذهب بعيدا، ففى الوقت الذى تصور فيه الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» أن النظام المصرى بعد الثورة على استعداد لمسايرة السياسة الأمريكية، بادر فوضع تحت تصرف سلطة الدولة العليا فى مصر ثلاثة ملايين دولار لكى تصرف سرّا فى أى وجه تراه هذه السلطة ضروريا لأمنها. وأحدث تقديم هذا المبلغ لسلطة الدولة فى مصر وقتها دهشة واكتنفته ظروف مثيرة ثم تقرر توجيه المبلغ إلى بناء برج القاهرة وشبكة مواصلات مع العالم فيه، وأصبح برج القاهرة بعد هذه القصة رمزا عاليا لسخافة السياسات الخفية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن ذلك لم يوقف الأموال الضخمة المتدفقة أو المستعدة للتدفق على كل من يتوافر لديه الاستعداد ليساير.

ولقد ساير كثيرون في الشرق الأوسط وخارجه، والقصص والروايات عن المبالغ الخرافية التي أصبحت توضع خفية تحت تصرف الذين يتوافر لديهم الاستعداد للمسايرة شائعة ذائعة في دوائر لجان التحقيق في الكونجرس الأمريكي. وبينها مثلا أن «الجنرال ثيو» رئيس فيتنام الجنوبية كان يحصل سرّا كل سنة على مائة مليون دولار توضع تحت تصرفه بترتيب خاص بينه وبين الرئيس الأمريكي. بل وأقرب من ذلك إلينا مكانا وزمانا، فقد تسرب قبل شهرين سر إعطاء زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا مبلغ ستة ملايين دولار في شهر ديسمبر الماضي وقد قدمت إليهم من اعتمادات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

ولم يكن جمال عبد الناصر قريبا من التعاون أو التواطؤ مع هؤلاء الذين يعطون المال بغير حساب، ولو كان على استعداد ليساير لاغترف ما يحلم به وما لا يحلم به ولكانت عنده الأموال بغير حساب.

لكن اختياره الدولي.. كان اختيارا مستقلا بعيدا عن ذلك كله!

...ونتساءل مثلا:

ما الأبواب التي ينفتح فيها باب الغنى على مصراعيه لمن يريد أن يمد يده إلى الثروة الملعونة؟

لا يختلف أحد فى أن أوسع أبواب الغنى لمن يريد هو باب مشتريات السلاح، وذلك باب أغلقه جمال عبد الناصر تماما، فالحصول على السلاح من الاتحاد السوفييتي مع أنه قرار سياسي بالدرجة الأولى إلا أن بين آثاره الاجتماعية الكبرى أن باب الرشاوى والأرباح من تجارة السلاح الملعونة أصبح مسدودا لا سبيل إلى النفاذ منه.

هل يغلق رجل يبحث عن الثروة من أى طريق مثل هذا الباب وهو باب الملايين.. عشرات الملايين.. مئات الملايين؟!

و نتساءل مثلا:

لعله أعد نفسه ليوم يضطر فيه إلى الهرب من موقف صعب، وحينئذ يجد في مهربه ما يستطيع أن يعيش به؟ ولكن، هل كان «الهرب» في طبعه؟

أعداؤه ـ قبل أصدقائه ـ يعترفون له بأنه كان مقاتلا إلى النفس الأخير، ولو كان ممن تقصر هممهم عن تحديات عصرهم لأعفى نفسه ـ دون حرج ـ من معارك بعد معارك فرضتها عليه آمال الأمة وكان يستطيع ببساطة أن يجعل أذنا من طين وأذنا من عجين ويصد عن سمعه صوت النداء.

لقد انتخب لرئاسة الجمهورية أول مرة في يونيو ١٩٥٦، وكان في استطاعته أن يعطى نفسه فرصة يتمتع فيها بمزايا المنصب وهي هائلة لمن يريد، لكنه بعد أقل من شهرين كان في عين العاصفة بقراره تأميم قناة السويس.

وبعد حرب السويس كان أسطوريا في العالم العربي، فقد حقق للعرب أكبر وأكمل نصر حصلوا عليه في تاريخهم الحديث، وواجه في ساحة القتال ثلاث دول، بينها اثنتان من الدول العظمي في زمانهما ـ بريطانيا وفرنسا ـ وصمد في الميدان رغم تباين القوى العسكرية ولم يستسلم، ثم انطلق بالعمل السياسي من حيث توقف عسكريا ووصل إلى هدفه كاملا: قناة السويس تحت السيطرة المصرية، والانسحاب البريطاني الفرنسي من بورسعيد كامل، والانسحاب الإسرائيلي من سيناء كلها ومن قطاع غزة لم يوضع للمساومة.

وكان فى استطاعته بعد السويس أن يعيش على ماضيه. ماضيه يكفيه ويصنع منه أسطورة لم تسبق، ولا تلحق.

ومع ذلك لم تكد نهاية سنة ١٩٥٧ تجيء إلا وقوات من جيشه تنزل في اللاذقية تشارك مع الجيش السوري في الاستعداد لغزو سوريا كان يدبره حلف بغداد.

هكذا وهكذا حياته من أول يوم حتى آخر يوم.

كان غيره معذورا إذا استسلم أمام الإنذار البريطاني الفرنسي يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ وركب طائرة وهرب. لم يفعل وإنما قاتل.

وكان غيره معذورا إذا خانته شجاعته الأدبية يوم الهزيمة في ٩ يونيو ١٩٦٧ فترك بيانه للأمة مسجلا وركب طائرة وهرب. لم يفعل وإنما بقى ليحمل «المسئولية كلها» على حد تعبيره فى خطاب ٩ يونيو ١٩٦٧، وكانت المفاجأة بالنسبة له كاملة حين طالبته الأمة من الخليج للمحيط بأن يبقى وأن يواصل قيادة المعركة المستمرة، وبقى تحت شعار المراحل الثلاث: الصمود والردع والتحرير.

لم تجئ نهاية سنة ١٩٦٧، نفس سنة الهزيمة، حتى كانت قدرة مصر الدفاعية قد استكملت.

في سنة ١٩٦٨، كان قادرا على الردع بمعارك المدفعية على جانبي القناة.

وفى سنة ١٩٦٩ والنصف الأول من سنة ١٩٧٠، كان يخوض حرب الاستنزاف التى يعتبرها المؤرخون العسكريون فى الدنيا كلها جولة الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل.

وكانت عينه على الجولة الخامسة في الحرب العربية الإسرائيلية: جولة التحرير.

وكان يريد. وأرادت المقادير شيئا آخر.. وأغمض الموت عينيه مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠!

ونتساءل مثلا:

ربما كان يريد من ثروة يكدسها في الخارج أن تنفق في يوم يضطر فيه إلى الحياة لاجئا سياسيا خارج مصر؟ لقد كان مثل هذا الاحتمال خارج حساباته، وكانت له فلسفة واقعية غريبة في صراحتها، وكان يقول:

- «ليس لى مكان إلا واحد من اثنين: هنا فى مكتبى أعمل. أو هناك راقدا فى قبر.. حتى السجن ـ لو حدث شيء ـ لن تطول إقامتى فيه، فإنهم أذكى من أن يتركونى حيا».

وكان يضيف:

- «أولا: فأنا لا أحب مهنة اللاجئ السياسي.
- ■■ وثانيا: فليس هناك بلد يقبلنى لاجئا سياسيا لأنى سأكون «مطلوبا» بشدة من الأقوياء الذين حاربت نفوذهم في بلادنا.
 - ■■ وثالثا: فإن هؤلاء الأقوياء سوف يطاردونني إلى آخر الأرض إلى آخر العمر».

ونتساءل مثلا:

هل كان في طبعه «الاستزلام» للأغنياء طمعا في أن يجودوا عليه بفضول أموالهم.

وهل كان رجلا تهون عليه كرامته فيقبل مالا من خصم قاتله في مبدأ وضغط عليه حتى تنازل عن عرشه ثم فتح له باب وطنه لاجئا تحت سلطانه: كالملك سعود؟

لقد كان بين مشاكل عبد الناصر أنه رجل شديد الكبرياء، وكبرياؤه وحدها كانت تكفيه عاصما ضد مهانة الرشوة أو ذلك الاستجداء!

ولقد أردت أن أناقش الموضوع من زاوية مجموعة القيم التي أثرت في تصرفاته كإنسان: اجتماعيًا أو سياسيًا. ولم أشأ أن أتعرض للناحية البوليسية في الموضوع.

ولم أشأ أن أسأل: ألم يجد وسيلة للثروة غير شيكات من الملك سعود مسحوبة على بنوك عالمية. ألم يجد طريقا آخر غير اتفاقيات رسمية تعقدها وزارة الاقتصاد وينفذها البنك المركزي المصرى؟

ولم أشأ أن أسأل: ألم تكن تحت تصرفه خزائن مصر؟ ألم تكن تحت أمره اعتمادات بغير حدود لأوجه من النشاط السياسي معفاة من أي رقابة؟

ولم أشأ أن أسأل: لو أن له حسابا سريا خارج مصر، حتى لو لم يكن في هذا الحساب غير مليم واحد، فهل كان أعداؤه وهم الأقوياء في هذه الدنيا - خصوصا دنيا البنوك - عاجزين عن خزائنها وعن أرقامها؟

لم أشأ ذلك لأن هدفى لم يكن تبرئته من اتهام رموه به.

وقلت وما زلت أقول: إنني واحد من الذين لا يعطون لأحد شرف تبرئته قبل أن يعطوا لأحد حق اتهامه!

الحديث الثالث الحكم القائم في مصر الآنْ وقضية عبد الناصر

أفهم تمامًا لماذا تحاول بعض قوى السيطرة العالمية ـ ولأغراضها ـ أن تشوه التجربة المصرية التى قادها جمال عبد الناصر، ولكنى لا أستطيع أن أفهم ـ حقيقة ـ أسباب مسايرة بعض عناصر النظام المصرى الحاضر، بل وحماستها الزائدة أحيانًا لتشويه هذه التجربة...

وأريد الآن أن أناقش هذه المسألة، وأريد أن أناقشها منطقيًا بغير انفعال، وبغير تعصب، وبغير عاطفة!

أسأل نفسى والآخرين: كيف ولماذا؟

وأطرح هذا السؤال، وفي ذهني ـ وفي ذاكرة غيرى ـ سياق متصل من الحقائق والمواقف، سلسلة مترابطة حلقاتها، ممتدة من الأمس إلى اليوم وإلى الغد!

■ أولا: لقد وقف الرئيس أنور السادات أمام مجلس الشعب قبل أقل من سنة وقال بالحرف:

«إن الذين يتصورون أن الثورة ثورتان وأن العهد عهدان يقعون في خطأ كبير».

وهذا الكلام من الرئيس السادات واضح، ثم إنه حقيقى إلى أبعد حد، فلم يكن أنور السادات شخصًا عاديًا فى نظام عبد الناصر، ويكفى أن نتذكر المسئوليات والمناصب التى تولاها من عضوٍ فى مجلس الثورة إلى رئيس لمجلس الشعب إلى نائب لرئيس الجمهورية...

وكان كل رؤساء الوزارات الذين اختارهم أنور السادات في مدة ولايته وحتى الآن أقطابًا في عهد عبد الناصر: محمود فوزى رئيس الوزراء قبل ١٥ مايو ١٩٧١ وبعده إلى نهاية تلك السنة، ثم عزيز صدقى من بداية ١٩٧٢ إلى منتصف ١٩٧٣ حين شاء الرئيس أنور السادات نفسه أن يتولى رئاسة الوزراء استعدادا للمعركة، ثم عبد العزيز حجازى بعد حرب أكتوبر ومع محاولة التوجه للانفتاح بعدها.

ولو نظرنا إلى قمم السلطات في الوضع الراهن كله لتأكَّدت لنا هذه الحقيقة:

- أنور السادات في رئاسة الدولة وهو الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي بقى إلى جوار عبد الناصر و بالقرب منه من البداية إلى النهاية.
- سيد مرعى فى رئاسة مجلس الشعب وقد كان فى قمة الجهاز التنفيذى منذ أشرف على تطبيق قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٦ حتى أصبح وزيرًا للزراعة ونائبًا لرئيس الوزراء ومسئولًا عن التنمية الزراعية فى مصر كلها إلى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعده.
- ممدوح سالم في رئاسة الوزارة وقد كان من نجوم جهاز الأمن في عهد عبد الناصر، بل إنه لسنوات طويلة كان مسئولًا عن أمن جمال عبد الناصر نفسه في كل رحلاته خارج مصر.

■ ثانيًا - «إن أنور السادات لم يتوقف عن القول، وبطريقة قاطعة، بأنه مسئول مع جمال عبد الناصر في كل قرار - ولم يكن أنور السادات ليقول بذلك ويقطع به لو أنه لم يكن صحيحًا. وفضلًا عن ذلك فلقد كان أنور السادات هو الرئاسة الثانية دستوريًا في مصر بعد عبد الناصر بحكم رئاسته لمجلس الشعب معظم سنوات عهد عبد الناصر. وحين ترك رئاسة مجلس الشعب فقد وُلِّي بعدها منصب نائب رئيس الجمهورية وهو الرئاسة الثانية عمليًا في أواخر عهد عبد الناصر، وحين قدَّم أنور السادات نفسه إلى الأمة بعد عبد الناصر لرئاسة الجمهورية فلقد كانت أول كلمة قالها: «لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر».

وهذا كلام ليس فيه ما يحتمل اللبس، وإن يحاول بعض الناس تفسيره بردِّه إلى تمستك الرئيس السادات «بأخلاق القرية» فحجة واهية آن أن يعرف أصحابها أنها تسىء إلى أنور السادات قبل أن تسىء إلى جمال عبد الناصر!

كان أنور السادات مسئولًا بالممارسة. أو كان مسئولًا بالصمت...!

وقد رفض الرجل بشجاعة وأمانة حجة المسئولية بالصمت وأعلن أنه اشترك مع جمال عبد الناصر في «رسم كل سياسة واتخاذ كل قرار».*

■ ثالثًا - ولربما يقال:

◄ نظام يريد أن يحاكم نفسه وأليست هذه آية الضمير الحي؟.

ولكن أى محاكمة لا بد لها من قانون، ولا بد لها من قضاة، ولا بد لها من شهود، ولابد لها من رأى عام يملك وسائل أن يتابع ويراقب.

وفى محاكمة نظام سياسى فإن إيجابياته يجب أن توضع إزاء سلبياته لكى يكون هناك ميزان ترجح فيه كفة وتخفُّ فيه كفة أخرى.

وهذا كله غير موجود فيما يجرى الآن في مصر.

لا قانون ولا قضاة ولا شهود، ولا رأما عاما يملك وسائل المتابعة والمراقبة.

ثم إنه ليس هناك ميزان للسلبيات والإيجابيات...

كل ما يقال في مصر الآن، وبغير ميزان، لا تظهر منه غير السلبيات كئيبة كلها ومظلمة... عشرون سنة متَّصلة من الظلم والفساد!

ليكن..!

ليكن أنها كانت كذلك كلها، لم يتخلِّلها شعاع ضوء، ولم تظهر خلالها مواقف مجد وشرف...

ليكن!...

لكن معنى القول بذلك هو إدانة النظام الذي حكم مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى اليوم...

إدانة بالكامل... إدانة لا تستثنى أحدًا ولا تبقى على شيء.

وإذن يذهب النظام كله من أوَّله إلى آخره بلا أسفٍ ولا أسى، فالوطن والأمَّة أَوْلى من أى نظام وأبقى من أيّ حكم.

ولقد أضيف إلى هذه النقطة ملاحظة أتساءل فيها:

▶ ومع ذلك فهل النظام هو الذي يحاكم نفسه بنفسه اليوم ويقوم بتجربةٍ في النقد الذاتي... آية من آيات الضمير الحي؟!

^{*} تطورت الأمور بعد ذلك كثيرًا وتجاوزت هذا الحد الذي بدا لي حين كتبت هذه الأحاديث سنة 1975.

أم أن الذين عادوه وعاداهم - بصرف النظر عن الأسباب - هم الذين يحاكمونه الآن ويكتبون القانون وينصبون المحكمة ويجيئون بالشهود ويوجهون الادعاء؟!

أليس مشهدًا غريبًا أن تقف الثورة متّهمة أمام الثورة المضادة وأن يحدث ذلك بغير انقلاب؟!

◄ رابعًا - ولقد يعترض على أحدُهم ويقول:

◄ «ذلك تطرف لا مبرر له، وهو قفزة من النقيض إلى النقيض...!

وهل نقبل ما كان في النظام كله من علّاته لا نناقشه، أو يكون البديل إسقاط النظام من أساسه بغير مناقشة؟».

ولعلى آخر من يقول بذلك، وشاهدى فى ذلك ما كتبته فى نقد ممارسات النظام فى حياة جمال عبد الناصر نفسه، فقد كتبت وأفضت فى الكلام عن تجاوزات وقعت فى كثير من المجالات... ولخصت رأيى يومًا فى نقد النظام بأنه «يعتمد أكثر مما يجب على قوة الدولة فى الخارج»، وما زال ذلك نقدى الأساسى لعهد جمال عبد الناصر، وربما لم ينس الناس أن أوّل محاكمة «لمراكز القوى فى مصر» ـ وبهذا الوصف نفسه ـ جرت فى عهد عبد الناصر، ولعلّى لا أتجاوز حدّى إذا قلت إننى المسئول عن صلكِ عبارةٍ وردت فى خطاب جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة الذى انتخب على أساس دستور سنة ١٩٦٤ ـ والذى رأسه أنور السادات ـ والتى كان نصّها «أن سيادة القانون لا بدّ لها أن تعلو على مراكز القوة».

وإذن فإنِّي آخر من ينكر حقّ وواجبَ أيّ نظام في تصحيح مساره.

ولكنِّي أفرِّق بين التصحيح وبين الإدانة الكاملة والنهائية.

التصحيح ليس ثورةً جديدة، ولا هو ثورة مضادة.

ولكن التصحيح عملية إزالة شوائب لحقت بالعمل الوطنى أثناء ممارسته اليومية لمبادئه الأصيلة واستراتيجيته المتصلة.

وبالتالى فإنَّها ليست بداية جديدة، وإنما هي دفعة مضافة.

ومن هنا مثلًا فإننى مع اعتزازى الشديد بالدّور الّذى قمتُ به شخصيّا إلى جانب أنور السادات في الأحداث التي وقعتْ في مصر خلال شهر مايو ١٩٧١ ـ لا أعتبر أن ١٥ مايو كان ثورة جديدة في مصر.

ولعلِّى واحد من الذين يرون الإصرار على اعتبار يوم ١٥ مايو بداية ثورة جديدة بدأ بها عهد أنور السادات، ظلمًا لأنور السادات وإساءة إليه قبل أن تكون الإساءة لغيره.

معنى ذلك ببساطة أنهم يأخذون من أنور السادات مجد منجزات شارك فيها، وهى من أرصدة قوته، ومن منجزات الثورة التى يحمل اليوم علمها.

معنى ذلك ببساطة أنهم يأخذون من رصيد أنور السادات أمجاد ٢٣ يوليو، والإصلاح الزراعى، وإعلان الجمهورية، وكسر احتكار السلاح، ومعركة مقاومة الأحلاف، وحروب تصفية الاستعمار، وتأميم قناة السويس، وحرب السويس العظيمة نفسها، والتصنيع، والتحول الاشتراكى، والتصديّى لمسئولية الوحدة العربية، وبناء السدّ العالى، وقيادة حركة الثورة الوطنية وتيار عدم الانحياز، وإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وعودة بترول العرب للعرب،... إلى آخره، إلى آخره.

ولقد مرَّت أيام مثل يوم ١٥ مايو في حياة دول وشعوب غيرنا، ولكنَّها بقيتْ في نطاقها... عملية تصحيح في مسار العمل الوطني لا أكثر ولا أقل.

و على سبيل المثال فإن سقوط «بريا» في الاتحاد السوفييتي لم يكن بداية ثورة جديدة.

وسقوط «ررانكوفيتش» في يوغوسلافيا لم يكن بداية ثورة جديدة.

وأخيرا فإن سقوط «ويليام كولبي» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وسقوط سطوة المخابرات معه لم تحفز أحدا لكي يقترح على الرئيس «جيرالد فورد» أن يكون إخرج «كولبي» إعلانًا لقيام الجمهورية الأمريكية الثانية!

مراجعة التجربة إذن مطلوبة، والتصحيح بعدها حق، لكن التصحيح يبدأ من التسليم بأن القاعدة سليمة والاستراتيجية صحيحة، ولكن التفاصيل تجاوزت أحيانًا، والممارسات شطّت عن الطريق في بعض المرات... وإذن وقفة... وإذن عودة إلى الطريق.

لكن ما يحدث في مصر الآن ليس كذلك!

إنه إدانة كاملة ونهائية كما قلت...

ليست وقفة ولكنها محاولة اغتيال لكل ما كان.

وإذا كانت عودة فهى ليست عودة إلى الطريق، ولكنها: عودة عن الطريق، عودة إلى ما قبل ٢٣ يوليو ٢٥ ١١!

בامسًا ويقول بعضهم، وذلك يقال فعلًا:

◄ لماذا نعقِّد الأمور، ولماذا نرى فيها ما ليس فيها؟

لماذا لا ننسب ما نراه الآن في مصر إلى صحافةٍ حصلت على حرِّيتها أخيرًا فشطَّ بها القول من منطق التجربة والخطأ؟!

وكان مُناى ألا يستعمل الادعاء بحرية الصحافة في هذا الصدد للأسباب التالية:

- ١- إن الصحافة في مصر ما زالت مملوكة للاتحاد الاشتراكي و هو بوضعه سابقًا و لاحقًا لكي أكون منصفًا جهاز من أجهزة السلطة في مصر.
- ٢- إن القيادة السياسية مارست حقها وهذا مشروع في الأوضاع الراهنة وأجرت تغييرات شاملة في القيادات الصحفية اطمأنت بها لوضع العناصر الأكثر تعبيرًا عن سياساتها ووجهات نظرها على مفاتيح التوجيه العام في مصر.
- ٣- إن القول بوجود حرية صحافة في مصر هو ـ عمليًا ـ ضربٌ من الوهم أو الإيهام، والدليل عليه قائم كل
 يوم في الصحافة المصرية.

وكل صحفيٍّ فى مصر يعرف على سبيل المثال أن هناك مكتبًا رسميّا يبلغ الصحف كل يوم بقائمة ما لا يجوز نشره.

وكان من الممنوعات فى وقت من الأوقات نشر أية تفاصيل عن فضائح «ووترجيت» التى أدت إلى سقوط ريتشارد نيكسون، ولم يسمح بالنشر فى هذا المجال وفى أضيق نطاق إلا عندما بدا أن نهاية ريتشارد نيكسون محتومة.

وكان من الممنوعات ـ ولا يزال ـ نشر أى شيء عن تفاصيل التعهدات السِّرية التي أعطتها الولايات المتحدة لإسرائيل ملحقة باتفاقية سيناء الأخيرة.

ولا أريد تأدّبًا أن أخوض في عينات من الممنوعات الأخرى!

وإذن فإن هناك يدًا تمتدُّ بالحظر والإباحة.

ويبدو غريبًا جدًّا في رأيي أن تكون هناك حصانةً مقدَّسةً لريتشارد نيكسون، وأن تكون هناك استباحة كاملة لجمال عبد الناصر.

وأردُّ نفسى عن أية تفاصيل أكثر من ذلك في مسألة حرِّية الصحافة في مصر والتعلل بها في حملة التشويه والتشويش الجارية الآن في مصر.

ومع ذلك فلا أستطيع أن أترك هذه النقطة دون إشارة إلى ظاهرة من أهم الظواهر الصحية في مصر المعاصرة. ذلك أنه إذا كانت الصحافة العامة في مصر تشترك ـ واعية أو ساهية ـ في اغتيال شخصية جمال عبد الناصر ـ فإن هناك صحافة أخرى تخوض معركة ضارية وباسلة دفاعًا عنه... دفاعًا عن المبادئ الأصيلة في تجربته، وتلك هي صحافة الشباب... جرائد الحائط المعلقة بالمئات في أنحاء الجامعات المصرية، إلى جانب الصحف التي تصدرها اتحادات الطلاب أو جماعات الشباب.

وتلك شهادة لعبد الناصر.

رواسب الماضى تحاربه، وطلائع المستقبل تحارب معه!

■ سادسًا ـ ومع ذلك فإن صدّقنا ما يقال عن «انفلات» الصحافة العامة في مصر، فهل الحملة ضد عبد الناصر ـ حملة الإدانة الكاملة والنهائية ـ قاصرة على هذا النطاق؟

الحملة أوسع وفيها ما يلفت النظر.

فيها خطابات رسمية تلقى في مناسبات عامة وهي الأخرى إدانة كاملة ونهائية.

فيها مطبوعات ومنشورات صادرة على أجهزة رسمية للدولة وهى الأخرى إدانة كاملة.

فيها إذاعات مسموعة وإذاعات مرئية وأفلام سينمائية لا تفعل كلها غير تكريس إدانة التجربة من أوّلها إلى آخرها وبطريقة ساحقة ماحقة!

ألخص آرائي في النهاية لكي لا يكون هناك لبس:

- 1- في تجربة عبد الناصر كثير يستحق النقد ويستوجب التصحيح، شأنها في ذلك شأن أي تجربة إنسانية ضخمة وهائلة، والفرز ضروري، والتقويم حق، والتصحيح واجب.
- ٢- لقد نادیت، وما زلت أنادی بضرورة التحقیق النزیه فی كل جوانب التجربة حتی یظهر وجه الحقیقة،
 وقلت ـ وما زلت أقول ـ إن إطلاق التهم بغیر تحقیق لن یؤثر فی عبد الناصر بقدر ما یؤثر فی وجدان

الشعب المصرى لأنه يفقده الثقة في كل شيء، وليس هناك كائن حي... فردًا كان أو شعبًا... يستطيع أنْ يعيش ويكافح إذا سقطت في خياله كل المثل. وكيف يمكن لشعب مصر مثلًا أنْ يثق بنفسه إذا ظلَّ بقية حياته مع الشكوك القاتلة: فلقد كان جمال عبد الناصر في اعتقاده بطلًا وطنيًا وقوميًا رفعه في حياته على كل الرءوس وشيَّعه عند رحيله في بحر من الدموع... أفلا يملك هذا الشعب أن يعرف أخيرًا كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة في أمر مثل هذا الرجل؟

هل كان البطل «جلَّادًا سفَّاحًا» كما يصورونه اليوم؟

هل كان المناضل «لصّا مهرّبًا» كما يصورونه اليوم؟

هل كان القائد «قاتلًا مع سبق الإصرار»... دسَّ السُّمَ لطبيبه الخاص الدكتور أنور المفتى.. ورتَّب كمينًا بقنبلة مدفع -! - للفريق عبد المنعم رياض وهو الذى كان يدَّخره لمعركة التحرير التى يخطط ويستعد لها؟

أوَليس ذلك بعض ما قيل بغير تدقيق أو تحقيق؟

٣- إذا كانت نتيجة التحقيق كله إدانةً كاملة ونهائية لنظام عبد الناصر فمن الذي يتمسَّك بالنظام كلِّه من أصوله إلى فروعه، أوليس الوطن والأمة أولى وأبقى من أي نظام؟!

هذا هو رأىي وتظل عندي بعده ملاحظة أخيرة:

إننا لم نفعل ما فعلناه بأنفسنا فقط، وإنما أسأنا إلى أمتنا العربية كلِّها، وكنا بمثابة من يقول لها:

- لا تعتمدى في شيء على مصر.. فليس لدى مصر إلاً قناع الخداع.

لماذا؟

لأن الأمة العربية أمامها خياران:

- أن تصدق ما يقال الآن فتحكم على مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥١ حتى ١٥ مايو ١٩٧١.
- أو أن ترفض تصديق ما يقال الآن فتحكم على مصر بعد ١٥ مايو ١٩٧١ حتى هذه اللحظة!

ومصر خاسرة في الحالتين... وكذلك الأمّة العربية...

كلاهما بين الضحايا...

ومن الجانى؟

هذا هو السؤال؟!.

الحديث الرابع حكاياتُ المَذابح اليَمن... القضاء.. وَحرية الصَّحافة

«أعترف أننى شعرت براحة نفسية عميقة حينما قرأت للرئيس السادات حديثًا مع جريدة «عكاظ» السعودية ورد فيه على لسانه قوله: «إننى كنت مع جمال عبد الناصر في كل همسة»!

ومبعث ارتياحى هو أننى وجدت فى قول الرئيس السادات ردًّا على هؤلاء الذين يحاولون إدانة جمال عبد الناصر دون أن يؤدى ذلك إلى إدانة النظام الذى قام فى مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ من أوّله إلى آخره!

... يتصوَّرون أنهم بذلك ـ سذاجة أو خبثا؟! ـ يكررون في مصر ما يظنونه حدث في الاتحاد السوفييتي حين أدين ستالين ولم يؤد ذلك إلى سقوط النظام الشيوعي كله. وفي ظنونهم ـ أو أوهامهم ـ أن عبد الناصر قام في مصر بدور ستالين وأن أنور يقوم بدور خروشوف في التجربة المصرية!

وهم في ذلك ينسون - أو يتناسون - فوارق شاسعة بين التجربة المصرية والتجربة السوفييتية.

الاتحاد السوفييتي مثلًا كان يمكن إغلاقه عمًا حوله.

ومصر يستحيل فيها ذلك مهما كانت القبضة الممسكة بها من حديد، لأن شواطئ مصر بمثابة نوافذ مفتوحة على العالم كله وعند نقط مواصلاته.

الاتحاد السوفييتي مثلًا كان يمكن أن يستغنى عما حوله.

ومصر يستحيل أن تستغنى عما حولها لأنها جزء عضوى منه. وطن من أوطان أمة عربية لا تستطيع أن تعيش إلّا متصلة بها ولا تقدر على ممارسة دورها إلا في إطار تأثيرها.

ثم إن التركيب الحضارى مختلف. والعقائد الاجتماعية مختلفة.

وفضلًا عن ذلك فإن جمال عبد الناصر كان شيئًا آخر غير جوزيف ستالين. ولا أستعمل هنا أوصاف تفضيل كأحسن أو أسوأ لأنى أعتقد أن كلَّ زعامة سياسية تعبر عن مرحلة تاريخية في سياق من التطور متحرك ومتواصل..

من هنا ـ و لأسباب أخرى ـ فإنه من العيب أن يوضع أنور السادات في الموضع الذي ترويه القصة المشهورة عن خروشوف، حينما وقف في اجتماع من الاجتماعات يهاجم عهد ستالين ويتحدث عن المظالم التي وقعت فيه، وتلقى خروشوف أثناء الاجتماع ورقة مطوية من أحد حضوره كتب فيها:

«أيها الرفيق نيكيتا خروشوف... وأين كنت أنت عندما جرى هذا كله؟».

وقرأ خروشوف الورقة على حضور الاجتماع ثم لاحظ أن مرسل السؤال لم يضع توقيعه عليه، وسأل:

- «من هو صاحب هذا السؤال؟.. إنني أطلب منه الوقوف لكي أرد عليه..».

ولم يقف أحد.

وساد الصمت على الاجتماع كله..

ثم قال خروشوف:

- «هذا الصمت هو إجابة السؤال. لقد كنت مع الرفيق الذى لم يضع توقيعه على ورقة أرسلها إلى !».

لا يمكن أن يوضع أنور السادات في هذا الموضع.

ذلك عيب في حق الرجل وتاريخه ونضاله وشخصيته، ثم إنه فوق ذلك مناف للحق والحقيقة في الجملة وفي التفصيل.

ولعلِّى أقول لكى أكون محدِّدًا وواضحًا إننى لا أتشفَّع في عبد الناصر بمشاركة أنور السادات له. ولا أنفى أي تهمة عنه وحده، بمسئولية أنور السادات معه.

ثم إننى كما قلت ـ وأكرر ـ لا أبرئ عهد جمال عبد الناصر مما يستوجب النقد..

لكن النقد النزيه شيء، والإدانة الكاملة بالاتّهام - يلقى على عواهنه - شيء آخر..

والموضوع في رأيي أكبر من موضوع عبد الناصر والسادات معًا ـ لأن الموضوع هو مصر وضميرها وتاريخها ومستقبلها، وهذه الأمة التي أصبناها بالفزع من حولنا!..

وقد أضيف أيضًا ما يلى:

- نعم... إن عبد الناصر مسئول قبل غيره عن كل شيء وقع في عهده، وقد كان هو أوّل من يصر على ذلك ويتمسك به.

أقول ذلك وأتذكر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧..

كان عبد الناصر قد طلب إلى أن أعِد له مشروع خطابه إلى الأمة بالتنحى، وكنا قد تناقشنا فى الموضوع فى الليلة السابقة، وكان رأيى متَّققًا مع رأيه فى أنه يجب «أن يذهب» بعد أن صارت الأمور فى ميدان القتال إلى ما صارت إليه، ولم يكن فى مقدوره ـ إنسانيّا تلك الليلة مع أحزانه وشواغله ـ أن يجلس ليكتب خطابًا، فاتفق معى على نقاطه وتعهّدتُ أن أكتبه له.

ووصلتُ إلى بيته فى الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة ٩ يونيو. وكان فى مكتبه لم يذق للنوم طعمًا فى تلك الليلة الليلاء. وحين دخلتُ عليه كان التليفون فى يده وكان يتكلم مع أحد القادة العسكريين فى الجبهة يريد أن يضع حدًّا للفوضى والانهيار اللذين سادا الموقف كله.

وجلسنا بعدها نراجع مشروع الخطاب الذي أعددته له ووصلنا فيه إلى عبارة تقول بالنص:

- «وفيما يتعلق بي فإنني على استعداد لتحمل نصيبي من المسئولية»..

كنت قد كتبت هذه العبارة وأنا أعرف الظروف ولكن جمال عبد الناصر استوقفني عندها وقال لي بالحرف:

- ما هو معنى أن أقول: «إننى على استعداد لتحمل نصيبي من المسئولية»؟..

وهز رأسه قاطعًا ثم قال:

- لا أرضى ذلك لنفسى... إننى تاريخيًا أتحمل المسئولية كلها ويجب أن أقول ذلك للناس..

وغيرت النص بعد إصراره على النحو الذي رآه.

أروى تلك الواقعة دلالة على أن جمال عبد الناصر نفسه أول الراضين ـ والمصرِّين ـ على أن يتحمل المسئولية كلها، عن كل ما جرى في عهده..

لكننا عندما نقول بذلك يجب أن ننصب ميزانا لهذه المسئولية يفرز الخطأ عن الصواب، والإيجابي عن السلبي، والحقيقة عن الادعاء!

ثم إن علينا بعد ذلك أن نضع الوقائع في إطارها، والتصرفات في ظروفها، والخيارات في حدود المتاح منها وقتها - وإلّا كنا بمثابة من يدّعي الحكمة بأثر رجعي، أو يطلب عصمة الآلهة لأحكام البشر!..

فى حدود هذا المنطق وبالقرب منه فسوف أختار ثلاث وقائع تنسب إلى جمال عبد الناصر أنه تصرّف فيها كما يتصرّف «سفاح» - هكذا قيل وبالحرف!

«سفح» دم أبناء مصر على جبال اليمن، و «سفح» دم العدالة في مذبحة القضاء، و «سفح» دم الحرية بإغلاق الصحف!

سوف أبدأ باليمن فأسأل:

▶ هل يمكن أن يكون هناك تقييم للتدخل العسكرى المصرى في اليمن لا يأخذ في حسابه الظروف السياسية التي كانت تسود العالم العربي وقتها؟

كان ذلك بعد مؤامرة الانفصال، ونحن نذكر ملابستها وما جرى فى سوريا وقتها، وكان ذلك فى أعقاب مؤتمر «شتورة» الذى اتخذه النظام الانفصالى فى سوريا منبرًا للهجوم على الحركة الوطنية العربية، وكان يبدو أن القوى المعادية للتقدم العربى تريد أن تخنق كلَّ صوتٍ ينادى بالتحرر العربى.

وفى ذلك الوقت جاءت اليمن، وانقضت عليها العواصف، ولا أريد أن أعود إلى التفاصيل حتى لا أنكأ جراحًا قديمة شفاها الزمن فيما أتمنى..

وفي يوم عصيب من أيام شهر أكتوبر ١٩٦٢ كانت ثورة اليمن الوليدة وحدها في مهب العاصفة.

وفى القاهرة كانت هناك مشاورات مستمرة بعد أن طلبت الثورة الوليدة نجدة من مصر بدورها وحجمها فى العالم العربي في ذلك الوقت.

وكان أنور السادات أكثر الناس اهتماما بهذا الموضوع فى القاهرة لأن اختصاصه السياسى فى القيادة المصرية كان يشمل ضمن ما يشمل شئون اليمن والجنوب العربى والخليج، وكانت توصية أنور السادات ـ فى نطاق اختصاصه ـ تتلخص فى أن مصر لا يسعها أن تتفرج على ما يجرى فى اليمن مكتوفة اليدين، وأن الواجب القومى يحتم عليها أن تتدخل عسكريا ـ خصوصا بالطيران ـ لرد العاصفة عن الثورة اليمنية.

ودارت مناقشات واسعة حول هذه التوصية.

وأتذكَّر أنه كان لى فى الموضوع رأى يختلف، وقد قلته لجمال عبد الناصر، وأتجرأ فأقول ذلك لأن جمال عبد الناصر أشار إلى رأيى فى آخر جلسة حضرها لمجلس الوزراء قبل رحيله، وما قاله فى هذا الصدد مسجل بصوته فى وثائق مجلس الوزراء... شاهدًا ومرجعًا..

كان رأيي في ذلك الوقت يتلخص فيما يلي:

- إننى لا أعرف إذا كانت الظروف الموضوعية في اليمن مهيَّأة لنجاح الثورة..
- ثم إننى لا أعرف إذا كانت الثورة التى قامت فى اليمن تستطيع أن تتحمل عمليًا ثقل التدخل العسكرى المصرى فى اليمن، وبواسطة القوَّات المسلحة المصرية.

وسألنى جمال عبد الناصر سؤالًا مباشرًا:

- هل معنى ذلك أن نترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها؟... وماذا يحدث للحركة العربية العامة إذن؟

و قلت:

- «إننى أدرك أهمية نجدة ثورة اليمن. ولهذا فإنى أقترح تشكيل قوات متطوعين عرب من كل البلاد العربية يذهبون إلى اليمن للقتال في صفوف الثورة».

و أضفت متحمسًا:

- لماذا لا نجعل اليمن معركة شعبية للحرية بمثل ما كانت الحرب الأهلية في إسبانيا معركة شعبية للحرية، وحتى لو أننا خسرنا المعركة فإن الخسارة ستتحول إلى أسطورة في النضال العربي تلهم وتلهب خيال أجيال بعد أجيال..

ذلك أسلم في رأيي من الزجّ بالقوات المسلحة المصرية في ظروف شاقة معظمها مجهول...

ثم قلت للرئيس وقتها:

ـ لدى دراسة قام بها باحث مصرى عن الأحوال فى اليمن وعن تاريخه المعاصر، وأريدك أن تقرأها، وسوف أرسلها لك..

(أشار جمال عبد الناصر إلى هذه الدراسة في التسجيل الموجود بصوته في سجلًات مجلس الوزراء في آخر جلسة حضرها قبل الرحيل).

كان الرأى المقابل لرأيي وقتها يتلخص فيما يلي:

- أن أمن ومستقبل الحركة الوطنية العربية معلق في الميزان..
 - أن الوقت لا يحتمل التردد، وإلا ضاعت الثورة اليمنية..
- أن تدخل بعض قوات الصاعقة، وسرب واحد من الطيران يكفى..

وبهذا المنطق تدخلت مصر لنجدة الثورة في اليمن وكان أنور السادات ـ ولمدة خمس سنوات متَّصلة ـ هو المسئول الذي تولى إدارة الجهد السياسي المصرى في اليمن في حين أن عبد الحكيم عامر كان المسئول عن الجهد الحربي.

وأعترف الآن ـ وهذه شهادة صدق ـ أن أنور السادات كان على حق فى مناداته بالتدخل العسكرى لحماية الثورة فى اليمن وأننى كنت على خطأ لأننى نظرت إلى الموضوع من وجهة نظر مصرية إقليمية بحتة وذلك لا يجوز إزاء مسئولية مصر ودورها القومى.

ذلك لأن الزاوية القومية هي الزاوية التي يجب أن نقيس منها التدخل في اليمن، فلقد أحدث التدخل المصرى في اليمن آثارًا واسعة المدي ألخصها فيما يلي:

- ١- لقد خرج الاستعمار البريطاني من شبه الجزيرة العربية، واستقلَّ الجنوب واستقلَّ الخليج.
- ٢- تحت ضغط التدخل المصرى فإن السيطرة الأمريكية اضطرت إلى إرخاء قبضتها المسيطرة على الموارد العربية فى شبه الجزيرة واتخذت موقفاً أكثر تلاؤمًا مع الأنظمة الوطنية وسمحت لها بدور متزايد فى توجيه أمور ثرواتها.
- ٣- إن الدول الوطنية في هذه المنطقة اتجهت تحت ضغط الظروف إلى «التحديث» وقد كان من النتائج المباشرة لتطورات المعارك في اليمن أن اعتلى الملك فيصل عرش السعودية، وبدأت عملية «التحديث» في المملكة تحت توجيهه، وراحت الأسرة في السعودية تتحول إلى دولة.

وهذه كلُها منجزات تاريخية ضخمة لا يمكن تقييم التدخل المصرى في اليمن بغير إدخالها في الحساب بصرف النظر عن الثمن الذي دفعته مصر.

وإذا أردنا أن نناقش الثمن الذى دفعته مصر فإن ذلك سوف يقودنا إلى تأمل الظروف التى اتسعت فيها حرب الليمن.

إن الحرب اتسعت لا لأن هذا الطرف العربى أو ذاك تدخل فيها، وإنما اتسعت الحرب حينما تدخلت فيها قوى السيطرة العالمية، وفى مقدمتها إدارة المخابرات المركزية الأمريكية التى جنّدت للحرب آلافًا من الجنود المرتزقة الأجانب: إنجليز وألمان وفرنسيين وأمريكيين، وقصة هؤلاء ذائعة مشهورة، ولكن ذاكرتنا ضعيفة ننسى بسهولة ما هو حق لنا ونبتلع بسهولة دعاوى الآخرين علينا.

ننسى أنه في وقت من الأوقات كان هناك أكثر من خمسة عشر ألفًا من الجنود المرتزقة الأجانب في اليمن.

وننسى أن لندن - كما حدث في حالة أنجولا - كانت مركز تجنيدهم وتسليحهم وإرسالهم إلى اليمن..

أكثر من ذلك. ماذا أقول؟

هل أقول ـ والقول صحيح ـ إن المخابرات المركزية الأمريكية كانت تجند المرتزقة الأجانب للحرب في اليمن وأنها كانت مسئولة عن عملياتهم وعن التنسيق بينهم وبين دَوْر لإسرائيل في مساعدتهم؟

هل أقول ـ والقول الصحيح ـ إن إسرائيل كانت تتولى مسئولية إلقاء الذخائر والأسلحة بالطائرات لهؤلاء الجنود المرتزقة الأجانب في مناطق محددة في جبال اليمن؟

هل أقول ـ والقول صحيح ـ إن الرئيس الأمريكي جون كنيدى كان يعلم بحقيقة ما يجرى في اليمن، وكان أحد مساعديه وهو المستر كومار هو ضابط التنسيق بين البيت الأبيض وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان كنيدى يسمى حرب اليمن بقوله: «حرب كومار الخاصة؟».

وإذا قلت بذلك - إذن ألا نكون وضعنا حرب اليمن في سياقها الصحيح من قصة النضال العربي المعاصر.

إطارها مسئولية مصر القومية..

ظروفها الصراع المتصل بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية.

ونتائجها ليس فقط ما دفعته مصر من تضحيات في اليمن، ولكن هذا التحول الضخم الذي نراه الآن في شبه الجزيرة العربية، وعند طرفها الجنوبي، وعلى شطآن الخليج!..

◄ مذبحة القضاء وسفح دم الحرية.

أنتقل الآن إلى واقعة «سفح» دم العدالة «بمذبحة القضاء»، وسوف أروى بشأنها ما أذكره من ظروفها، وأعتقد أن ذاكرتي ما زالت سليمة.

أقول أو لا إن جمال عبد الناصر لم يتدخل فى حياته فى حكم من أحكام القضاء، وكان لديه ذلك الإحساس العميق بقدسية العدل، وهو إحساس له جذوره البعيدة فى المجتمع المصرى بحكم التكوين الحضارى لشعب استقرت حياته فى بيئة زراعية ترسخت فيها فكرة الاحتكام إلى قانون القضاء.

وأتذكر الحرج الذى أحسَّ به يومًا حين جاءه خطاب مكتوب من «الملك سعود» يرجوه فيه أن يتدخل لكى تحصل «السيدة ناريمان» ملكة مصر السابقة على طلاق من زوجها «الدكتور أدهم النقيب». وكانت «ناريمان»

قد لجأت إلى الملك. وكان النزاع بين الزوجين قضية أمام محاكم الأحوال الشخصية في مصر وصلت إلى حد أن طلب الزوج زوجته في بيت الطاعة واستصدر حكمًا قضائيًا بما طلب.

وأرانى جمال عبد الناصر خطاب الملك سعود إليه بتوقيعه وهو يقول:

- «إننى أريد أن أجامل فى أى شىء يطلبه منى.. ولكنه قصدنى حيث لا أستطيع أن أجيب طلبه، ولا أعرف كيف أرد عليه، وهل يصدقنى إذا قلت له إننى لا أستطيع أن أتدخل فى أعمال محكمة شرعية؟ وكيف أتدخل؟!»..

رويت هذه الواقعة الصغيرة كمقدمة فقط!

وأصل منها إلى الظروف التي أحاطت بما أطلق عليه وصف مذبحة القضاء في صيف سنة ١٩٦٩.

فى صيف ذلك العام ١٩٦٩ كان جمال عبد الناصر فى إجازة إجبارية بالإسكندرية، كان مقرَّرًا أن يسافر فى ذلك الصيف للعلاج الطبيعى مرة الثانية فى مصحة «تسخالطوبو» فى الاتحاد السوفييتى، ولكن تطورات حرب الاستنزاف عوقته عن السفر، وأجَّل سفره أسبوعًا بعد أسبوع، ثم ألغى سفره فى تلك السنة تمامًا ليكون بقرب المعارك الدائرة على الجبهة، ونصحه الأطباء بأسبوعين على الأقل يقضيهما فى إجازة كاملة.

ولكن شواغله كانت تلحّ عليه، ولا تمنحه الفرصة التي يلح عليها أطباؤه.

وسمعت منه ذات مرة خلال تلك الفترة في الإسكندرية أن بعض المشاكل في مجال القضاء تطرح نفسها عليه، وأن تقارير أمامه تشير إلى أن بعض المحاكم تطرد فلاحين من أراضيهم المستأجرة لصالح كبار الملاك، ثم إن بعض هذه التقارير يشير إلى أن بعض القضاة الذين أصدروا مثل هذه الأحكام سبق أن طبقت عليهم أو على أسرهم أحكام قاتون الإصلاح الزراعي. وكان رأيه أن ذلك وضعٌ لا بد من بحثه وأنه شكل لذلك لجنة خاصة سوف تقدم إليه توصياتها، وكان بين أعضائها السادة شعراوي جمعة وسامي شرف والمستشار عمر الشريف المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية وآخرون.

و لاحظ هو تحفظي على ما سمعته منه فأضاف:

- «إننى وضعت أنور السادات على رأسهم لكى يتابع ما يفعلون، وهو بينهم الذى يتصل بى».

ورغم أننى أحسست بارتياح إلى وجود أنور السادات بالقرب من عمل هذه اللجنة، فإن الحساسية الخاصة لموضوع القضاء جعلتنى أفكر وأحاول من بعيد متابعة عمل اللجنة وأسأل كثيرين من المتصلين بالمسألة وبينهم المستشار ممتاز نصار، رئيس مجلس إدارة نادى القضاة، وقد لقيته في تلك الفترة أكثر من مرة.

وذات مرة في الإسكندرية كنت على موعد مع جمال عبد الناصر في استراحة المعمورة في الساعة الثانية عشرة ظهرًا، وكنت أريد أن أكلمه ـ ضمن موضوعات أخرى ـ في مسألة القضاء.

ولكى أكون مستعدّا دعوت الدكتور جمال العطيفى وهو المستشار القانونى للأهرام ووكيل مجلس الشعب الآن، إلى لقائى فى الصباح الباكر من ذلك اليوم، وأثرت معه موضوع القضاء تفصيلًا، وسمعت منه رأيه وهو رأى خبير يدرك أهمية وخطورة وجلال تناول موضوع له هذه الحساسية.

وطال حديثنا إلى قرب الظهر، وراودنى إحساس بأن جمال عبد الناصر يجب أن يسمع ما سمعت من جمال العطيفي ولكن كيف؟!

وقلت لجمال العطيفي:

- «إننى على موعد مع الرئيس، وسوف أقول له ما سمعت منك، وأريدك أن تركب معى فى سيارتى وتنتظر فيها، حتى إذا ما احتجت إلى أية تفاصيل أثناء حديثى مع جمال عبد الناصر خرجت فاستوضحت منك ما أريد»..

وذهبنا إلى المعمورة ودخلت مكتب جمال عبد الناصر وسيارتي في الخارج ينتظرني فيها جمال العطيفي..

وفتحت الموضوع..

قلت

- إن مسألة القضاء حساسة، فهو مرفق في مصر مقدس، وأي اقتراب منه يجب أن يكون بمنتهى الدقة والتحرز.

ثم قلت:

- إننى تحدثت فى هذا الموضوع مع خبراء يعرفون أهميته وقدره وبينهم جمال العطيفى الذى كان معى هذا الصباح وحتى الظهر وكان بودِّى لو أن الرئيس استطاع أن يسمعه مباشرة..

ثم أضفت:

ـ لقد فكرت أن أجيء بجمال العطيفي ليقابلك معى وحتى تسمع منه ولكني تردَّدت.

قلت ذلك وانتظرت..

وقال جمال عبد الناصر:

- ليتك فعلت... إننى حقيقة أريد أن أسمع رأى خبير لا علاقة له بجهاز الدولة.. كثيرًا ما حاولت ذلك في مسائل أخرى ولكنهم يجيئون أمامي فلا يتكلمون.

قلت

- أظن أن جمال العطيفي يمكن أن يتكلم خصوصًا إذا كنت معه.

وقال الرئيس:

ـ ليس لك حق أنك لم تأت به.

وقلت معترفًا:

ـ جمال العطيفى معى فى سيارتى هنا فى المعمورة ولم أقل له إن هناك احتمالًا لأن يراك، وإنما قلت له إننى قد أحتاج إلى استيضاح بعض الأمور منه إذا احتجت لذلك.

وقال عبد الناصر:

ـ اذهب وائتِ به..

وخرجت إلى سيارتي وجمال العطيفي ينتظرني فيها أقول له إن الرئيس يطلبه.

وفتحت الدهشة فمه ولكنه سار معى. وقلت له ونحن ندخل البيت:

ـ جمال. هذه فرصة لا تعوَّض... وأرجوك أن تتكلم بنفس الصراحة التي كنت تتحدث بها معي.

ودخلنا على جمال عبد الناصر.

بعد عشر دقائق من الحديث كان جمال عبد الناصر قد أزال بحديثه البسيط كل أثر للدهشة والرهبة عند رجل لم يكن يعرف أنه سيلقاه، ولم يكن مستعدّا للقائه.

ثم استمرَّت جلستنا في شرفة بيت المعمورة لمدة قاربت الثلاث ساعات.

وكان جمال العطيفي يتكلم، وكان جمال عبد الناصر يسأل ويستوضح ويستوثق.

وفي النهاية قال الرئيس:

- جمال.. هل عندك مانع أن تنضم إلى اللجنة التي تقوم بدر اسة الموضوع..؟

وكان رد جمال العطيفي «أنه يشرِّفه القيام بأي خدمة يطلبها منه الرئيس».

وأحسست بعد هذه المقابلة أننى أدَّيت واجبى كمواطن وكصديق لجمال عبد الناصر.

وكان منطقى أنه إذا كانت اللجنة التى تبحث موضوع القضاء تعمل تحت رقابة أنور السادات ويشترك فى أعمالها جمال العطيفى إذن فالأمور في مسارها الصحيح.

وصدرت بعد ذلك يوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩ إجراءات في مجال القضاء، وأثارت هذه الإجراءات ردود فعل كان يمكن أن يسمعها جمال عبد الناصر ويستجيب لها، ولكن الثورة في ليبيا قامت يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦٩، وشدّت الانتباه كلّه إلى ناحية أخرى.

.....

.....

وإذن أمام عينى لم يكن الرجل مندفعًا بشراسة قاتل -! - إلى مذبحة للقضاء.

لقد كانت أمامه مشكلة اجتماعية سياسية رآها من وجهة نظره - خطأ أو صوابًا - تتطلُّب حلَّا.

وشكل لجنة لدر استها والتوصية بما يمكن عمله حيالها، ضمن أعضائها مستشار الرئاسة القانوني، ووضع فوق اللجنة زميلًا له موثوقًا به ليتابع أعمالها.

ثم كان على استعداد لأن يسمع.

بل وكان على استعداد لأن يناقش أكثر مع من يستطيع مناقشته في موضوعه ولو بغير موعد سابق.

وليكن أن شيئًا ما فيما اتخذ من إجراءات. جانبه التوفيق. ليكن.

لقد كان ممكنًا دراسة ما حدث وتحقيقه وتصحيحه وحتى الحساب عن أى تجاوز فيه بدون حملات كراهية ضد رجل نقل أحكام القضاء في مصر كلها من الصدور باسم ملك طاغية إلى الصدور باسم الشعب وتحت سيادته...

ثم أصل إلى قصة «سفح» دم الحرية بمصادرة الصحف، وأظن أن القائلين بها يقصدون واقعة إغلاق جريدة «المصرى» التى كان يملكها «الأستاذ محمود أبو الفتح» والتى كان يرأس تحريرها أخوه «الأستاذ أحمد أبو الفتح».

وكان «أحمد أبو الفتح» قد تعرف إلى جمال عبد الناصر عن طريق صهره «ثروت عكاشة» الذى كان عضوًا مرموقًا في حركة الضباط الأحرار.

وكان صوت الأستاذ «أحمد أبو الفتح» من الأصوات المسموعة لدى مجلس الثورة فى الفترة الأولى. فقد كان دوره ـ وسط مجموعة الشباب التقدمى الجديد الذى ظهر فى حزب الوفد وعلى اليسار من التيار الرئيسى فيه ـ دورًا ظاهرًا، ومن هنا كان طبيعيّا أن يكون الأستاذ «أحمد أبو الفتح» حلقة الاتصال بين النظام الثورى الجديد وبين حزب الوفد الذى كان حزب الأغلبية حتى ذلك الوقت.

ومع بداية سنة ١٩٥٣ كانت الخلافات قد بدأت تدب في العلاقات ما بين جمال عبد الناصر والأستاذ «أحمد أبو الفتح» وكانت لهذه الخلافات ثلاثة أسباب.

□ أولها - سبب سياسى: ذلك أن معنى الديمقر اطية لم يكن واحدًا بالنسبة لاثنين: كان جمال عبد الناصر يرى أن أى تعبير سياسى «انعكاس» لحقائق اجتماعية واقتصادية، وإذا كان مطلوبًا إقامة ديمقر اطية سياسية سليمة في مصر تعبر عن رأى الأغلبية وسلطتها فإن ذلك لا يتأتى إلّا إذا كانت الحقائق الاجتماعية والاقتصادية في الوطن تعطى لهذه الأغلبية وزنها وثقلها.

وكان جمال عبد الناصر يرى أن إجراء أيّ انتخابات قبل إجراء تغييرات اجتماعية اقتصادية تعطى الأغلبية وزنها وثقلها الاجتماعي والاقتصادي لن يكون من شأنه إلّا أن يعيد إلى السلطة نفس العناصر القيمة التي تمثِّل الطبقة المتميزة في مصر والتي تسيطر على الحقائق الاجتماعية الاقتصادية فيها، وهذا يصبح بمثابة العودة إلى ديكتاتورية الأقلية الطبقية تحت اسم الديمقر اطية.

وكان رأى الأستاذ «أحمد أبو الفتح» يختلف عن ذلك، فقد كان يرى أن حل مشكلة الديمقر اطية هو بإجراء الانتخابات فورًا، وعلى أى حال فقد كان ذلك منطقيًا مع موقفه ومع انتمائه إلى حزب الوفد.

- □ وثانيها ـ سبب نفسى: ومرجعه فيما أظن إلى أن الأستاذ «أحمد أبو الفتح» بالغ ـ ربما بحسن نية ـ لدى أصدقائه القدامي في أهميته بالنسبة لأصدقائه الجدد، وبالتالي فقد كان حزبه وكانت جماعته وكانت أسرته تنتظر منه أن يحقق لهم جميعا أشياء عجز عن تحقيقها، وبإحساسه بالحرج فقد تحوّل خلاف الرأى إلى عناد ثم إلى عداء.
- □ ثالثها ـ سبب يعود إلى أن الأستاذ «أحمد أبو الفتح» كان يشعر بوفاء شديد لأخيه الأستاذ «محمود أبو الفتح» ويعتبره ـ وهذا صحيح ـ «ولى نعمته» (وهذا تعبيره بالحرف لى وقتها) ولكن الأستاذ «محمود أبو الفتح» كان قد ترك الصحافة وجريدة المصرى لـ«أحمد أبو الفتح» وتفرغ هو تمامًا لدور رجل الأعمال.

وأحسّ «أحمد أبو الفتح» أن أخاه لا يأخذ ما يعتبره هو حقًا له وأن فرصًا كثيرة ضاعت أو ضيِّعت عليه لأسباب لا يعرفها.

ولعل أكثر يوم شعرت فيه بأبعاد أزمة «أحمد أبو الفتح»، هو يوم أتيح لى أن ألتقى فيه بالأستاذ «محمود أبو الفتح» في بيروت في شهر يناير من سنة ١٩٥٤.

كنت عائدًا من دمشق عن طريق بيروت، وفي فندق «سان جورج» التقيت بالأستاذ «محمود أبو الفتح» ووقفنا في ردهة الفندق نتبادل أحاديث مجاملات، ثم سألته عن «أحمد» وكان قد غادر القاهرة إلى جنيف، وقال لي الأستاذ «محمود» - وللرجل مكانته بالنسبة لأي صحفي بوصفه واحدًا من الرعيل الأول من بناة الصحافة المصرية الحديثة سواء اتفق أو اختلف مع آرائه ومواقفه - إنه يريد أن يجلس لحديث طويل معي عن العلاقات بين جمال عبد الناصر و «أحمد أبو الفتح».

وجلسنا نحن الاثنين تلك الليلة في ركن من صالون «سان جورج» نتحدث حتى الساعة الرابعة صباحًا.

وبعد أيام من عودتى إلى القاهرة كان الأستاذ «محمود أبو الفتح» قد اتصل بالدكتور «السيد أبو النجا» المدير العام المصرى وقتها، وهو فى نفس الوقت موضع ثقة الأسرة كلها، وطلب إليه أن يتَّصل بى لكى نرتِّب «ما اتفقنا» عليه فى بيروت.

وكنا قد اتفقنا على ترتيب مقابلة بين جمال عبد الناصر والأستاذ «أحمد أبو الفتح».

والتقيت بالدكتور «السيد أبو النجا» الذي كان و لا يزال صديقا مقرَّبا لي وكان يريد أن يستوثق من نقطة واحدة:

- «إنه سوف يطلب إلى الأستاذ «أحمد أبو الفتح» أن يركب الطائرة من جنيف إلى القاهرة، فهل أضمن عودته إلى جنيف مهما كانت نتائج مقابلته مع جمال عبد الناصر؟».

وقلت للدكتور «السيد أبو النجا» وهو المشرف العام على «دار المعارف» اليوم:

- «إننى أتعهد أن أكون فى استقبال الأستاذ «أحمد أبو الفتح» عند وصوله بالطائرة من جنيف وأتعهد أن أكون فى وداعه بعد المقابلة على سلم أول طائرة عائدة إلى جنيف!».

وجاء الأستاذ «أحمد أبو الفتح» وذهبنا معًا إلى بيت جمال عبد الناصر وجلسنا نحن الثلاثة لحديث طال أربع ساعات، وفي الواقع فقد كان الحديث بين الاثنين، وكنت أتابع ما يدور بينهما صامتًا، أتدخل أحيانًا عندما تظهر عقدة في حباله!.

لكن الخلاف كان واضحًا بين الاثنين في الآراء وفي المواقف.

وارتفعت درجة حرارة الحديث مرتين:

مرة عندما أثار جمال عبد الناصر مسألة الاتصالات التى يقوم بها الأستاذ «محمود أبو الفتح» فى «أوروبا» وفى العالم العربى خصوصا مع «نورى السعيد» رئيس وزراء «العراق» وقتها، وكان رد الأستاذ «أحمد أبو الفتح» أن علاقات أخيه بـ «نورى السعيد» هى علاقات رجل أعمال يورد مهمات لمشروعات تنفذ فى العراق، إلى جانب اهتمامه بتوريد السلاح كوكيل لبعض شركاته.

وكان رأى جمال عبد الناصر ـ بناء على معلومات لديه بالطبع ـ أن الصلات والاتصالات فيها عنصر سياسى!.

ثم ارتفعت درجة حرارة الحديث مرة أخرى عندما تساءل الأستاذ «أحمد أبو الفتح»:

- لماذا تضار مصالح أخى محمود في مصر، ولا يحصل على حقه؟

وسأله جمال عبد الناصر:

ـ وهل حدث ذلك؟.

وردَّ الأستاذ «أحمد أبو الفتح» قائلًا:

- «نعم... إن أخى تقدَّم لمشروع أتوبيسات النقل في القاهرة ولكن «عبد اللطيف أبو رجيلة» أخذ المشروع ولم يأخذه «محمود أبو الفتح».

ثم إن «محمود أبو الفتح» تقدم وكيلًا عن شركة سلاح يعرض بندقية من عيار ٨٦ وهذه هى البندقية التى أقرّت لـ«حلف الأطلنطى»، ومعنى ذلك أنها ممتازة، ولكن اللجنة العسكرية التى تشرف على مشتريات السلاح رفضتها!».

وبدت الدهشة على وجه جمال عبد الناصر وسأل:

- «وهل تتصور أن لى علاقة بذلك أو أننى أتدخل فى مثل هذه الشئون، هذه مسائل تقررها الوزارات المسئولة».

وبدا الضيق على ملامح جمال عبد الناصر وشاع الأسف في نبرة صوته وهو يقول بالحرف:

- «جرى إيه يا أحمد. أتوبيسات إيه؟ وبنادق إيه؟».

وكان واضحًا أمامى أن الحديث سار إلى طريق مسدود.

وذهبت لوداع الأستاذ «أحمد أبو الفتح» طبقًا لما تعهدت به، وأقلعت الطائرة التى استقلها إلى «جنيف» ورويت تفاصيل ما حدث للدكتور السيد أبو النجا، وشعورى هو أن القصة لم تتم فصولها!

••••

.....

وفى الأسابيع التالية بدأت أسمع من جمال عبد الناصر أكثر من مرة ـ وبأسف أكثر من غضب ـ عن النشاط المنسوب إلى الأستاذ «محمود أبو الفتح» في «أوروبا» وفي بعض العواصم العربية وبالذات «بغداد» نورى السعيد.

ثم عرفت يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٤ أن نشاط الأستاذ «محمود أبو الفتح» أُحيل إلى «محكمة الثورة» وأن قرار الادعاء ضده ينص على:

«أنه أتى أفعالًا ضد سلامة الوطن ومن شأنها إفساد أداة الحكم وذلك أنه فى غضون سنة ١٩٥٤ وما قبلها ارتكب الأفعال التالية:

١ ـ قام بدعايات واتصالات ضد نظام الحكم القائم بقصد تقويض النشاط القومي للبلاد.

٢- أغرى موظفًا عموميًا بطرق غير مشروعة على المساهمة في إتمام صفقة تجارية لمصلحته الذاتية.

•••••

وفى يوم ٢ مايو ١٩٥٤ أصدرت محكمة الثورة حكمها وكان الحكم إلى جانب السجن والمصادرة، ينص بالحرف على «سحب رخصة جريدة المصرى منه، وبذلك تتعطل الجريدة عن الصدور ابتداءً من اليوم».

.....

كان تشكيل محكمة الثورة التي حاكمت وحكمت على النحو التالى:

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي رئيسًا.

القائمقام أنور السادات عضو يمين.

قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو يسار.

كان هؤلاء الثلاثة هم القضاة الذين وضعوا أيديهم على المصحف الشريف وأقسموا أن يراعوا الله والوطن والضمير في أحكامهم.

| واء محمد نجيب وتمت الموافقة عليه. | جلس الثورة، وكان رئيسه ال | ثم عرض الحكم للتصديق على م |
|-----------------------------------|---------------------------|----------------------------|
|-----------------------------------|---------------------------|----------------------------|

ثم......

ماذا أقول بعد ذلك؟!.

الحديث الخامس قصة التجاوزات الاعتقالات والحراسات والفصل التعسفي

كان عبد الناصر بطبيعته ينفر من العنف...

وأظن أن الحملة الدائرة في مصر ضده الآن تشهد له بذلك على غير قصد من أصحابها.

تشهد له بأنه تصرف كإنسان يصيب ويخطئ، ولكنه كان عزوفًا عن سفك الدماء باسم الثورة أو حتى طلبًا لحمايتها.

وفى معركته مع الطبقة التى كان لها احتكار الثروة والسلطة فى مصر فلقد قصد إلى تصفية امتيازات الطبقة ولكنه رفض تصفية أفرادها كبشر.

وبقى هؤلاء فى الانتظار حتى واتتهم الفرصة بعد رحيله، فتحالفوا مع عناصر وقوى جديدة ضالعة وطامعة ثم اندفعوا جميعًا إلى هجوم مضاد على الثورة كلها وعليه كرمز لها وشنوا عاصفة الخماسين المثقلة برمال الأحقاد الصفراء والأتربة السوداء التى تهب على مصر الآن فى محاولة لتغطية وجه الشمس!

ولقد شهد أنور السادات فى حديث أخير له أن جمال عبد الناصر وقف فى أول يوم من الثورة ضد محاكمة الملك فاروق وإعدامه، وأنه وحده بعد ذلك وضد رأى كل أعضاء مجلس قيادة الثورة رفض فكرة الديكتاتورية العسكرية وكان غيره يراها وسيلة للإصلاح السريع!

وأشهد أن أنور السادات قال الحق بذلك ولم يتجنَّ على أحد.

وأتذكر مثلًا قصة الملك فاروق.

أتذكر مثلًا جمال عبد الناصر وهو يتحدث إلى في صباح يوم ٢٦ يوليو ٢٥٥١ وهو يقول لي بمنطق بسيط:

ـ ما هو معنى أن نحاكم الملك ونعدمه؟

أولًا إذا كنا قد قررنا سلفًا أن نعدمه فلماذا نحاكمه!.

ويستطرد بعد ذلك ليقول بصوت مشحون بالعاطفة:

- اسمعوا.. إنى أقول لكم جميعًا إنّ الدم لا يؤدى إلا إلى مزيد من الدم.

هل قرأت كتاب ‹‹تشارلز ديكنز›› ‹‹قصة مدينتين››؟.

علينا أن نتعلم درس الثورة الفرنسية؟ وإلا ما فائدة التاريخ؟

وأتذكره وهو يتحدث عن رفضه للديكتاتورية العسكرية ويقول:

- لا نستطيع في نفس واحد أن نتحدث عن «الثورة» و «الديكتاتورية العسكرية» هذا شيء. وذلك شيء آخر.

الثورة بالشعب والديكتاتورية فوقه، وعلينا أن نقرر هل نحن مع الشعب أو نحن «جماعة تركب على نفسه» وتسيره حيث تريد بصرف النظر عن إرادته؟

ومع ذلك فلا بد أن أسلِّم أن عصر جمال عبد الناصر اتَّسم باعتمادٍ أكثر مما يجب على السلطة، ثم إنَّ فشله الكبير كان التنظيم الشعبي.

ولقد تعرضت لبعض الأسباب في ذلك مرات سابقة، وإذا جاز أن ألخِّص اليوم لمجرد التذكرة فإني أقول:

• فيما يتعلق بالدور الزائد للسلطة في عهده فلا بد أن نتذكر أن جمال عبد الناصر عاش عصر الحرب الباردة، حين كانت اعتبارات الأمن الداخلي هي نفسها جبهة الحماية الوطنية.

كانت القوى الكبرى التى تستهدف السيطرة على مقدرات الشعوب الصغيرة تحاول غزوها من الداخل، وتحاول العدوان عليها بغير وسائل القوة العسكرية المباشرة.

وهكذا كانت الجبهات الداخلية للشعوب، وليس حدودها الدولية، هي الجبهات الأكثر تعرُّضًا للهجوم!.

ووثائق المخابرات الأمريكية المنشورة الآن تأكيد لهذه الحقيقة.

هكذا أصبحت الصراعات الخفيَّةُ طابع العصر وأصبحت الوسائل السرِّية من أهم القوى المحركة للحوادث.

وتصاعد دور أجهزة الأمن والمخابرات.

• وفيما يتعلق بالتنظيم الشعبى فإن بعض العذر مرده إلى أن القوى التى بدأت الثروة والسلطة فى الانتقال إليها لم تكن على استعداد للانتقال بسرعة من العجز الكامل إلى القدرة الكاملة، وكان لا بد أن تمر مرحلة انتقال تنمو فيها وتتمركز مواقع العمل الجماهيرى المنظم.

وأتذكر مرة كنت فيها معه في سيارة يقودها على طريق «برج العرب» في الصحراء الغربية.

وتوقف عند جماعة من عمال التراحيل يعملون في إصلاح جانب من الطريق، ونزل إليهم ووقف وسطهم، وراح يتحدث معهم.

وحين عدنا إلى السيارة وأدار مفتاحها وانطلق بها على الطريق وجدته يهز رأسه ويقول:

- «مثل هؤلاء هم الأغلبية في مصر.. وهم التحدي الحقيقي في مصر..

لا تتصور أن مشكلة مصر هناك في واجهة القاهرة الحديثة.. كل ما هنالك في هذه الواجهة قشرة...».

ثم استطرد:

- «الكارثة أن هؤلاء الذين نريد أن نعمل من أجلهم لا يصل إليهم صوتنا.

لا يقرأون جريدة، ولا يملكون راديو أو تليفزيون.

كيف الوصول إلى هؤلاء وتحريكهم.. الا أعرف إ ...

وطال صمته بعدها.

والمشكلة حتى عند الذين يصل إليهم، أنه كان يلغى بقوة شخصيته وبالثقة الجماهيرية فيه دور التنظيم الشعبى لأنه كان يتجاوزه.. تعوَّد الناس أن ينتظروا كلمته، ويستجيبوا بالحركة معها، ويجد التنظيم نفسه معزولًا خارج دائرة الاتصال المباشر بين الزعامة الأسطورية وجماهيرها!

ومع ذلك فهل كان التجاوز في الاعتماد على السلطة إلى هذا الحد الذي يقولون عنه اليوم في مصر ويصفونه بالكلمة وبالصورة؟!.

أشهد أمانة على أن ذلك ليس صحيحًا ولكن الحملة الموجَّهة إلى شعب مصر الآن تركِّز حتى لا يستطيع أحد أن يفتح فمه قبل أن يبرئ نفسه من أى مسئولية ويبدأ بإدانة التجاوزات كلها جملة وتفصيلًا ثم يروح بعد ذلك ـ إذا شاء ـ فيدافع عن الحقيقة على استحياء، وذلك في حدّ ذاته يثبت في الأذهان أن الاتهام أصيل وأن الدفع فر عي.

وأعتقد أن السكوت على ذلك نوع من القبول بالتشهير، وإذا كنت لا أقبل لنفسى أن أسكت إزاءه - فإنه يشجعنى أن السجل فيما يتعلق بى واضح ومعروف. لقد تصديت لتجاوزات السلطة فى وقتها، ولم ألزم السكوت حتى اليوم لأتكلم، وكانت لى سلسلة مقالات فى حياة جمال عبد الناصر نقدت فيها دور أجهزة الأمن تحت عنوان: «زوار الفجر» وكان ذلك تعبيرى الذى شاع وابتذل فيما بعد!.

ووقعت فى مشاكل عويصة حينما انتقدت كتابةً ما تعرض له بعض المعتقلين من الإخوان المسلمين فى السجن سنة ٥ ٦ ٩ ٦، واتصل بى جمال عبد الناصر يقول لى: «إننى كنت قاسيًا فيما كتبت وإن شمس الدين بدران الذى كان يشرف على تحقيقات الإخوان المسلمين وقتها غضب وقدم استقالته».

و استطر د عبد الناصر يقول:

- «إن شمس الدين بدران يقوم بدور كبير في النظام، وقد ضايقه أن تهاجمه بهذا الشكل، وقد كلفت عبد الحكيم عامر بأن يدعوكما أنتما الاثنين اليوم لتسوية المشكلة».

وكتبت وألححت على صفحات الأهرام وعلى شاشات التليفزيون أدعو وألحُ فى الدعوة إلى مجتمع مفتوح يسود فيه القانون ويعرف كل مواطن حدود المسموح به له والمحظور عليه سلفًا حتى لا تنقض عليه المفاجآت من المجهول.

أقول ذلك اليوم لا لأتباهى به ولكن لكى يكون واضحًا أن الذين سكتوا ـ حتى جاء الموت ـ إزاء قضية الحرية في مصر لا يحق لهم أن يزايدوا على الذين لم يسكتوا من قبل أن يجىء الموت!!

ومع ذلك فكيف نبحث عن الحقيقة؟.

كيف نعرف أنها كانت كما يصفون، أو أكثر مما يصفون أو أقل مما يصفون؟.

السبيل الوحيد، وقد ناديت به على هذه الصفحات في شهر يوليو الماضي أن يكون هناك تحقيق في كل الحالات التي حدث فيها تجاوز للسلطة.

تحقيق فى ظروفها، وفى وقائعها، وفى تفاصيلها، يمسك بها جميعًا واحدة واحدة ويستجلى فيها وجه الحق وينصف كل مظلوم ويحاسب كل ظالم.

أليس ذلك أجدى؟.

أليس هو أجدى من إطلاق الأوصاف والنعوت شائعة، ومن إطلاق التهم معمَّمة، ومن إطلاق الأحكام بغير حيثيات وبغير فرصة لنقضها؟

أليس ذلك أجدى؟.

ثم أليس هو الحق؟!

ولقد سئلت كثيرًا في مصر:

- هل كان جمال عبد الناصر يعرف أو أن هذا كلَّه كان خافيًا عليه؟.

وكنت أقول:

- قبل أن نستعمل تعبير «هذا كله» أليس واجبًا علينا أوّلًا تحديد وتوصيف «هذا كله»؟! ثم كنت أقول:

- «نعم لقد حدثت تجاوزات».

نعم لقد وصل عدد المعتقلين في مصر في وقتٍ من الأوقات إلى قرابة خمسة آلاف معتقل.

نعم لقد فُصلَ بعض الناس من عملهم بقرارات صدرت.

نعم لقد عُذِّب بعض الناس في سجون مصر.

نعم حدث ذلك.

ولست واحدًا من الذين يرضون الدفاع عن ذلك بالقول مثلًا: إن عدد المعتقلين في مصر وصل إلى خمسة آلاف في وقت من الأوقات إلى أربعمائة ألف!.

ولست واحدًا من الذين يرضون الدفاع عن ذلك بالقول مثلًا: لقد فتح الباب على مصراعيه لقضايا التعويض عن التعذيب، بل وحرض بعضهم لكى يتقدموا تحريضًا، ومع ذلك فإن عدد كل قضايا التعويض عن التعذيب لم تَزِدْ على ثلاثمائة قضية منها ثلاث عشرة في المخابرات معظمها في قضايا جاسوسية!

ولست واحدًا من الذين يرضون الدفاع عن ذلك بالقول مثلًا: كم كان عدد الذين فصلوا بقرارات، لم يزيدوا عن مائتين!

ثم إننى لست واحدًا من الذين يرضون بالدفاع عن ذلك في جملته بالقول مثلًا: لقد كان حجم ذلك كله ـ مع عدم موافقتنا عليه ـ هَينًا إذا أخذت في الحساب فترة عشرين سنة حافلة بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بعض العنف كان حتميّا ـ مهما كان مكروهًا ـ خصوصًا في عملية استرداد ثروات ضخمة بالإصلاح الزراعي أو بالتأميم. هذه كلها عمليات لا يمكن تحقيقها بالإقناع والاقتناع الديمقراطي.

ذلك كله لست على استعداد لقبوله على علاته.

اعتقال إنسان واحد من غير حق، وتعذيب إنسان واحد مهما كانت الظروف بينما هو فى قبضة سلطة الدولة، وحرمان إنسان واحد من عمله بغير تحقيق - أشياء كلها كئيبة، وكلها مرفوضة، وكلها يجب أن تكون موضع حساب.

موضع حساب، يجرى بعد تحقيق!.

هل كان جمال عبد الناصر يعرف؟.

وردِّى هو: نعم عرف في بعض المرات، وسوف أروى نماذج لذلك في حدود ما رأته عيناى!.

وقبل أن أدخل في تفاصيل أية وقائع فلا بد أن نتفق على شيء.

ذلك هو أن جمال عبد الناصر كان إنسانًا طبيعيّا، لا هو مجنون كرنيرون الذى حرق رروما وراح يغنى على الله على أطلالها، ولا هو مثل بطل قصة ردراكيولا مصاص دماء!.

ثم إنه كان إنسانًا يكره العنف والتسلط، وتلك شهادة أنور السادات فيه سواء في قصة الملك فاروق أو في قصة الديكتاتورية العسكرية. ثم إنه كان إنسانًا يعرف حدود السلطات التي تمسك بها يداه ويستشعر مسئوليته بها، وكثيرًا ما سمعته يقول:

- «لا أتخذ قرارًا إذا انفعلت. إذا أحسست بذلك فإننى أنام الليل على قرارى، ذلك أنه بمثل السلطات التى لدى فإننى لا أملك ولا أتحمّل أن أتصرف بانفعال».

ما هو معنى ذلك كله؟

معناه أنه يجب أن نفترض أن جمال عبد الناصر إذا أشار بتصرف أو سكت على تصرف فإنه يفعل ذلك بناءً على معلومات حقيقية لديه.

أنتقل بعد ذلك إلى الوقائع.

أبدأ بمسألة الاعتقالات.

أتذكر أننى في صيف ١٩٦٥ وهي الفترة التي وصل فيها عدد المعتقلين إلى قرابة خمسة آلاف ـ أننى ذهبت إلى جمال عبد الناصر أقول له:

- إن معلوماتنا في الأهرام تقول إن عدد المعتقلين خلال الشهر الأخير قد زاد على خمسمائة معتقل..

وكان رده:

- «لقد وصلوا الآن إلى سبعمائة مع الأسف، وأنا أعرف، ولكن ماذا أفعل؟

لقد كان بين خطط التنظيم السرِّى الذى قبض على قيادته خطط بنسف كبارى وجسور والقيام بعمليات اغتيالات بالجملة.

ولقد وافقت على اعتقالات واسعة أخذًا بالأحوط لأنى لا أستطيع أن أقبل بنسف كبارٍ أو جسور، ثم إن «البلد» لا يستطيع في هذه الظروف أن يتحمل احتكام بعض الناس إلى المسدس يغتالون به من يخالفونهم في الرأي...».

و لاحظ هو ترددي وكان قوله:

ـ مشكلتى أننى لا أستطيع أن أتردد:

أنت كصحفى تستطيع أن تفكر من اليوم إلى الأبد.

ولكنى مسئوليتي عن «البلد» تحتم على أن أفكر حتى لحظة معينة ثم أقرر وأتحمل المسئولية.

وفى موضوع الفصل بقرارات أتذكر أننى ذهبت إليه فى حادثتين تصادف أننى أعرف أبطالهما، ومع أننى كنت أوثر إغفال الأسماء منعًا لأى حرج فإنى أجازف وأحدد الأسماء حتى أقطع الشك باليقين.

أتذكر أننى ذهبت إليه مرة بعد إحالة السفير «حسين عزيز» الذى كان وكيلًا لوزارة الخارجية إلى المعاش بقرار مفاجئ.

وكنت واحدًا من المعجبين بـ «حسين عزيز» أراه سفيرًا قديرًا شديد الجلد على العمل.

وقلت لجمال عبد الناصر:

- أليس غريبًا أن يحال رجل مثل حسين عزيز على المعاش بغير سبب؟!

وفوجئت به يقول:

- «لقد وافقت على القرار وكان له سببه».

وكان السبب رسالة من «جواهر لال نهرو» رئيس وزراء الهند وقتها يقول فيها إنه قرأ تقريرًا لسفير الهند في القاهرة عن مقابلة له مع وكيل وزارة الخارجية المصرية ورأى أن وكيل الخارجية المصرية في حديثه مع سفير الهند أبدى آراء متعارضة مع سياسة مصر كما يفهمها هو.. بل إن وكيل الخارجية كان قاسيًا في نقده لخطوط السياسة المصرية وكان في حديثه يعرض بها صراحة.

وكان رأى «نهرو» أن مصر لا بد أن تتحدث بصوت واحد، وأنه لا يهمه أن ذلك الحديث كان مع سفير الهند وهو سفير دولة صديقة وليست متفهمة للسياسة المصرية.

وقال لى جمال عبد الناصر بعدها:

- إذا كان لديه اعتراض على السياسة المصرية فقد كان يجب أن يتحدث فى ذلك مع وزيره الدكتور محمود فوزى. وإذا لم يقتنع بها بعد حديثه مع الدكتور فوزى فلقد كان عليه أن يطلب نقله من منصبه أو بستقبل.

أمًا أن يرسم بنفسه سياسة تختلف عن سياسة الحكومة وينتقدها مع سفير أجنبي فهذا ما لا يمكن قبوله.

وبصرف النظر عن الصواب والخطأ فقد كان ذلك هو الجو الذى تصرف فيه والمنطق الذى تصرف منه، والغريب أن «حسين عزيز» في عهد جمال عبد الناصر لجأ إلى مجلس الدولة وصدر له حكم بإعادته إلى الخدمة ولم يكن في استطاعة الحكومة أن تقدم السبب الحقيقي لمجلس الدولة لأن ذلك كان من شأنه إفشاء أسرار مراسلات بين عبد الناصر و«نهرو»!

وأما الحادثة الثانية فقد كان بطلها السيد «أحمد أبو العلا» نائب محافظ البنك المركزى وقد صدر هو الآخر قرار بإحالته على المعاش.

وكنت أعتبر «أحمد أبو العلا» واحدًا من أذكى الاقتصاديين في مصر وكانت دهشتى شديدة لقرار إحالته على المعاش ومرة أخرى فتحت موضوعه مع جمال عبد الناصر.

كان يعرف بالقرار وكان قد وافق عليه.

والسبب أن أحد المسئولين في السفارة البريطانية كان موضوعًا تحت الرقابة لأسباب معينة.

وذات مرة في سجلات المراقبة عليه وردت تفاصيل مكالمة تليفونية له مع «أحمد أبو العلا»، وخلال الحديث بينهما على التليفون قال المسئول البريطاني:

- «إن معلوماتنا أن حالتكم الاقتصادية سيئة. معلوماتنا أن أرصدتكم من النقد الأجنبى لم تعد تزيد الآن على عشرة ملايين جنيه»..

وجاء رد أحمد أبو العلا:

- «الموقف أسوأ من ذلك. أمامى الآن آخر التقارير عن أوضاعنا. رصيدنا الآن لا يزيد على مليونين وربع»!

وبمعرفتى بررأحمد أبو العلا» فلقد تصورت أنه شارك فى الحديث كله بحسن نية، وأن ردّه لم يكن إفشاءً لسر دولة وإنما كان نوعًا من «الدردشة الاجتماعية» ولكن جمال عبد الناصر كان له رأى آخر.

وسواء اتفقت أو اختلفت معه فقد كان ذلك هو الجو الذي تصرف فيه، والمنطق الذي تصرف منه.

أصل إلى موضوع التعذيب.

أتذكر أننى كنت أول من ذهب إلى جمال عبد الناصر بقصة ما حدث للدكتور «شهدى عطية» في أحد السجون المصرية، فقد ضربه أحد سجانيه بقدمه وجاءت الضربة في موضع أدى إلى وفاته.

وكان «شهدى عطية» من أصدق وأخلص أقطاب الحركة الشيوعية في مصر.

وأشهد أن ثورة جمال عبد الناصر على ما سمع منى كانت ثورة عارمة.

رفع التليفون واتصل بوزير الداخلية وقتها وروى له ما سمع منى ثم أضاف بالحرف تقريبًا:

- «إذا كان ذلك يمكن أن يحدث في عهد الثورة فالأشرف والله أن «نفضَّها» ونعود إلى بيوتنا. والله يصبح عهد الملك فاروق أحسن».

وطلب جمال عبد الناصر تحقيقًا وطلب حسابًا.

وكان مدير مصلحة السجون نفسه أول الضحايا، فقد أحيل إلى المعاش بعد ثلاثة أيام.

وأتذكر أن الدكتور «عبد المنعم الشرقاوى» جاءنى بقصة ما حدثت له أثناء اعتقاله، واتصلت بجمال عبد الناصر أروى له ما سمعت وأقول بعده:

- «إننى أنوى نشر القصة، فمثل ذلك لا يجوز السكوت عليه».

وقال جمال عبد الناصر على الفور:

- «بيدك الحق.. انشر حتى يعرف هؤلاء جميعًا أنه ليست هناك حماية لأحد فوق القانون».

أروى هذه الوقائع كلها وأتذكر واقعة واحدة تشملها جميعًا.

أتذكر أن الأستاذ توفيق الحكيم جاءني ذات يوم بقصة كتبها تحت عنوان «بنك القلق»، وقال لى الأستاذ توفيق الحكيم وهو يسلمني القصة:

- «ليست قصة للنشر. ولكن لتقرأها فقط».

وقرأت القصة وكانت نقدًا شديدًا لكلّ أوضاع تجاوز السلطة.. المخابرات والاعتقالات.. والحراسات، إلى آخره. وقررت أن أنشر.

وصدر الفصل الأول من القصة فعلًا وقامت القيامة.

واتصل بى جمال عبد الناصر يقول لى إنه لم يقرأ ما نشرناه من قصة الأستاذ «توفيق الحكيم» ويطلب عند ذهابى إليه نسخة مما نشر لكى يقرأها لأن كثيرين احتجوا لديه على نشرها.

وذهبت إليه بما نشرناه وكان عبد الحكيم عامر معه، ولم أكد أدخل حيث كانا يجلسان حتى راح عبد الحكيم عامر يهاجم نشر القصة ويطلب وقف بقية فصولها «الأنهم جميعًا يعتبرونها تعريضًا بهم».

وقلت له: من هم الغاضبون؟

وذكر أسماء رجال أقوياء على قمة أجهزة الأمن وقتها.

وأمسك جمال عبد الناصر بفصل القصة المنشور الذي جئته به معى وقال لعبد الحكيم عامر:

- «انتظر حتى أقرأه».

وراح يقرأ وعبد الحكيم عامر ينظر إلىَّ بين الوقت والآخر ويهز رأسه رافضًا، وأنا أهز له رأسي أن انتظر.

وفرغ جمال عبد الناصر من قراءته ثم التفت إلى يقول:

- «إنها قاسية»!

وقفز عبد الحكيم عامر إلى الفرصة يقول:

- «يجب وقف نشرها...».

والتفت إلى ناحية جمال عبد الناصر فإذا هو يقول بصدق وأصالة:

- «... إن توفيق الحكيم استطاع في العهد الملكي أن ينقد المجتمع المصرى في كتابه «يوميات نائب في الأرياف» ولا أتصور في عهد الثورة أنه لا يستطيع أن ينقد ما يراه مستحقًا للنقد في حياتنا».

ونشرت القصبة كاملة. حلقات بعد حلقات.

إلى أين أصل من هنا؟

أصل لكى أقول نعم حدثت تجاوزات.

ونعم كان هناك جو ومنطق وراء التصرفات.

ونعم كان هناك الخطأ والصواب.

ولكن الطريق السليم لمعرفة الحقيقة هو التحقيق في كل حالة.. واحدة بعد واحدة.

ولست أطلب ذلك إنصافًا لجمال عبد الناصر.

ولكنى أطلبه إنصافًا للضمير المصرى، لكى لا نحمل الشعب المصرى «عقدة ذنب» كتلك التى تحملها الشعب الألماني حينما سأل نفسه بعد الحرب العالمية الثانية قائلًا:

- «وأين كنا نحن حينما كان ذلك يجرى كله تحت أعلام النازى».

إن الشعب المصرى لا ينبغى تحميله «بعقدة الذنب» تضاف إلى أثقاله إلّا إذا كان مطلوبًا كهدف تقييد حركة الشعب المصرى «بعقدة ذنب» تصده مستقبلًا عن طلب الحرية الاجتماعية لأن ثمنها على الحرية السياسية باهظ وفادح!!

الحديث السادس نيرانُ الصِّراع الطَّبقى مَن أشعَلها في مصر؟ ويُتَّهم جمال عبد الناصر بين ما يتهم به اليوم في مصر أنه أشعل نيران الصراع الطبقى في مصر، وأثار الحقد والبغضاء والحسد بين الأغنياء والفقراء، فلم يصبح هؤلاء آمنين بما رزقهم الله، ولا أصبح أولئك راضين بالقسمة والنصيب!

وتثير هذه التهمة -! - سؤالين:

- هل الصراع الطبقى فى مصر أو فى غير مصر ظاهرة اخترعها جمال عبد الناصر ولفقها؟ أم أن الصراع الطبقى باعتراف الدنيا كلها غربا وشرقا واحد من أهم عوامل الحركة التاريخية وقانون من قوانينها؟
- وهل كانت مصر قبل جمال عبد الناصر آمنة سالمة من تفاعلات الصراع الطبقى كأنها لؤلؤة فى صدفة مغلقة نائمة مع أحلامها فى أعماق البحر بعيدة عن العالم وعن التاريخ؟! أم أن الصورة الحقيقية كانت أبعد ما تكون عن هذه اللوحة من لوحات السلام الأبدى؟!

الرد على هذين السؤالين: صورة واحدة هي صورة القاهرة المحترقة في مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢.

كانت العاصمة التى أكل اللهيب قلبها وحوله إلى أنقاض متداعية ورماد ـ هى التصوير البشع لحدة الصراع الطبقى فى مصر وضراوته. وبصرف النظر عن الفاعل المجهول الذى أشعل الشرارة الأولى فى هذا الحريق فإن الجماهير المحرومة هى التى تولت بعد ذلك تزكية النار وتأجيجها إعلانا لغضبها ورفضها للقسمة والنصيب معتبرة أن الحرمان ليس قدرا خصها الله به، وإنما هو قسر يفرضه عليها القادرون!

ولم يكن حريق القاهرة صورة واحدة، لم تسبقها صور ولم تلحقها صور في فيلم تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الحديثة.

قبلها كانت هناك صور تمهد للمشهد المخيف في ٢٦ يناير.

وبعدها كانت هناك صور تتداعى من هذا المشهد وتتواصل بعده.

وقبلها كانت هناك تراكمات فوق تراكمات.

- النهب الذى حدث للأرض الزراعية فى مصر طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين: نهب احتكرته الأسرة المالكة فى البداية، ثم أباحت نصيبا منه للمرابين الأجانب، ثم سمحت لطبقة مصرية معينة أن تشاركها فى جزء منه فى ظروف كلها قابلة للطعن محوطة بما يستوجب الريب والشكوك.
- قيام اقتصاد تجارى وصناعى ناشئ ومحدود فى مصر ـ على أساس فائض مدخرات الملكية الزراعية وفى يد أصحابها ـ وكان هذا الاقتصاد عاجزا بسبب ارتباطه بالمصالح الأجنبية الكبرى خصوصا فى أوروبا وذلك عن طريق البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية فى الصادرات والواردات، وكانت كلها فى يد مجموعات الإنجليز والفرنسيين والسويسريين والبلجيك ـ الأمر الذى دعا اقتصاديا بارزا كالدكتور عبد الجليل العمرى الذى تولى وزارة المالية بعد الثورة أن يقول فى وصف الحالة:
- «لقد كان الاقتصاد المصرى كبقرة ترعى في أرض مصر ولكن ضروعها كانت كلها تحلب في خارجها».
- تفاقمت الأوضاع الاجتماعية في ظروف الحرب العالمية الثانية وذلك بأرباح السوق السوداء في يد جماعات من «الشطار» انتهزوا الفرصة السانحة وضاعفوا وسط ظلام الحرب أرباحهم وثرواتهم.

ثم زادت الحالة تفاقما في السنتين السابقتين على ثورة ١٩٥٢ لأن قيام الحرب الكورية واندفاع الولايات المتحدة إلى تكديس مخزون من المواد الاستراتيجية تحسبا لقيام حرب عالمية ـ رفع أسعار القطن وذهبت الأرباح كلها إلى أيدى السماسرة والمضاربين وشركائهم على قمم السلطة وفي قيادات الأحزاب.

• وعبرت التناقضات الاجتماعية المتزايدة في حدتها عن نفسها بسنوات من القلق في مصر امتدت من وسط الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٢ إلى منتصف سنة ١٩٥٢، وكان القلق شاملا للمدينة وللريف في مصر طوال عشر سنوات مشدودة ومتوترة.

فى المدينة تلاحقت حوادث الاغتيال السياسى لرؤساء الوزارات ـ أحمد ماهر ومحمود فهمى والنقراشى مثلا ـ وباغتيال الوزراء والشخصيات ـ أمين عثمان والشيخ حسن البنا مثلا ـ وباغتيال مسئولى الأمن بل ومسئولى القانون ـ سليم زكى حكمدار القاهرة والقاضى أحمد الخازندار الذى أصدر أحكاما فى قضايا كان المتهمون فيها من الإخوان المسلمين مثلا ـ وفوق ذلك كانت القنابل تدوى فى دور السينما وفى أماكن السهر واللهو وفى الشوارع تصيب أول عابر سبيل!

فى الريف كانت النار تحت الرماد وكانت تهب أحيانا فيعلو لهيبها حريقا فى قصور كبار الملاك كما حدث فى قصر البدراوى فى «بهوت»، وكما حدث فى دائرة الأمير محمد على ولى العهد فى ذلك الوقت ـ على سبيل المثال.

• ثم كانت مذبحة البوليس فى الإسماعيلية قبل أيام من حريق القاهرة ـ مأساة حزينة تكشف عن عجز النظام المصرى كله عن إدارة الصراع الوطنى سواء على صعيد الناحية السياسية أو على صعيد الناحية الاجتماعية، وسقط صولجان السلطة على الأرض متهالكا مهزوما.

واشتعلت عاصمة الدولة واستبيح قلبها المحترق لكل من يريد أن يخطف غنيمة من وسط الركام!

.... وبعد الحريق تداعت الصور.

لم تعد المشاهد المتلاحقة تستغرق السنين وإنما أصبح الحساب بالأيام وبالساعات، كأنه سباق زادت سرعة المشتركين فيه بقرب نهاية الشوط، يحس بها الجميع وإن لم يستطع أحد منهم أن يحدد متى تجىء لحظة الحقيقة، لكن الكتابة - كما يقولون - كانت على كل الجدران!

- أعلنت حكومة الوفد فرض الأحكام العرفية مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبعد ساعة واحدة تلقى رئسسها مصطفى النحاس خطاب إقالته بتوقيع الملك فاروق.
 - وتشكلت وزارة برئاسة على ماهر لكنه شهر واحد ثم سقطت الوزارة.
- وكلف نجيب الهلالى بتشكيل وزارة جديدة أعلن قيامها على أساس التطهير أولا ثم التحرير، وبدأ يحقق فى فضائح المضاربات على القطن وبدأ يطالب أحمد عبود باشا بضرائب متأخرة عليه بلغت قيمتها ١١ مليون جنيه أوشكت أن تسقط عنه بالتقادم بعد شهر واحد إذا لم يدفعها فعلا أو لم يطالب أمام المحكمة بدفعها، واختصر أحمد عبود طريقه فدفع للملك فاروق مليون دولار في سويسرا لكي يخرج نجيب الهلالي قبل أن يستوفيه حق الدولة أو يطالبه أمام المحاكم به فيحفظ بذلك الحق من أن يسقط بالتقادم خمس سنوات.

وسقطت وزارة نجيب الهلالي قبل أن تقترب من التطهير أو من التحرير.

• وجىء بحسين سرى وهو عضو دائم فى مجالس إدارات شركات أحمد عبود ليرأس الوزارة ولكن الغليان المكتوم كان يرجُّ المسرح السياسى رجًّا وكانت المدافع الرشاشة ما زالت تدوى فى أجواء القاهرة والقنابل

تنفجر على أرصفتها، وكانت دقات النبض السياسى للجيش تبدو مسموعة من خلال انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط حيث سقط كل مرشحى القصر ونجح آخرون بعد أن ساندهم تنظيم سرى فى صفوفه صدرت عنه قبل ذلك وخلاله منشورات باسم «الضباط الأحرار».

• وسقطت وزارة حسين سرى بحركة ارتجاج المسرح السياسى ذاتها وأعيد نجيب الهلالى إلى رئاسة الوزارة مرة أخرى يوم ٢١ يوليو ٢٩٥٢.

يوم ٢٣ يوليو قامت الثورة.

وجاء جمال عبد الناصر.

جاء جمال عبد الناصر والصراع الطبقى في مصر على أشده حريقا ودما.

لم يشعل ناره إذن ولم يؤجج ضرامه، ولا اخترعه من عندياته أو لفق مظاهره تلفيقًا!

بل لعلِّى أقول إن جمال عبد الناصر فعل عكس ذلك تماما، فقد أطفأ الحريق وحقن الدم ـ حين وجد صيغة معقولة للتحول الاجتماعي وكانت مفاتيحها على النحو التالي:

- ١ ـ لقد أدرك أن الصراع الطبقى قانون من قوانين الحركة الاجتماعية لا يمكن إبطال مفعوله ولا تجميد تفاعلاته وأن للفقراء حقوقا لا يستطيع الأغنياء حبسها.
- ٢ ـ أن مخاطر الصراع الطبقى تزداد بمقدار ما تتزايد وتتسع الفوارق بين الطبقات، وفى حالة مصر فإن الفجوة شاسعة، ومن ثم فإن الخطر داهم.
- ٣- هناك مأزق يواجه الشعوب النامية الواقعة تحت سيطرة الاستعمار واحتلاله، وهذا المأزق يتمثل في أنها تحتاج إلى وحدتها الوطنية الكاملة في مواجهة الاستعمار الخارجي، وفي نفس الوقت فإن الصراع الطبقى داخلها يقطع ويفصل.
- وذلك ما عبر عنه جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة في يناير ١٩٥٣ في حديثه عن التصادم بين ضرورات الثورة السياسية ضد الاستعمار وضرورات الثورة الاجتماعية ضد الاستغلال.
- ٤ ـ استطاع جمال عبد الناصر أن يستوعب حقائق عصره، وأول هذه الحقائق أن الحرب الباردة هي في صميمها صراع بين كتلتين دوليتين كل منهما مسلحة لا بالقنبلة الذرية وحدها، ولكن قبل القنبلة بعقيدة اجتماعية معينة.

وبما أنه ليس هناك جزء فى العالم يستطيع أن ينسلخ عن الكل خصوصا بثورة التكنولوجيا وبالذات فى مجال المواصلات ـ إذن فإن الحرب الباردة لا يمكن صدها عند أية حدود دولية. إنها كظواهر الجو لا تعترف بخطوط الأسلاك الشائكة ولا حتى بحقول الألغام.

ثم إن الحرب الباردة تَسابقٌ على النفوذ ميدائه الأرض المفتوحة خارج نطاق كتلتى المعسكرين!

إن ترك الصراع الطبقى إلى نهايته سوف يلطخ التراب الوطنى بالنار والدم وسوف يؤدى لا محالة إلى الحرب الأهلية بين الفقراء والأغنياء. وإذا وقعت الحرب الأهلية فى وطن من الأوطان فى هذا العصر الذى تهب فيه رياح الحرب الباردة، فليس هناك ضمان يحول دون تدويلها، بواسطة التنافس والتسابق بين معسكرين دوليين وكتلتين عالميتين كل منهما فى الحقيقة عقيدة اجتماعية مسلحة.

ومثل ذلك حدث أمام عيون الناس في إسبانيا.

تفاقمت فيها حدة الصراع الاجتماعي إلى حد الحرب الأهلية، ثم تحولت الحرب الأهلية إلى صراع دولي.. سياسي اجتماعي ميدانه إسبانيا.

واشتعلت إسبانيا كلها بالنار ونزفت دمها سنوات بعد سنوات.

وانتقل مصيرها من يد شعبها فأمسكت به موازين دولية خارج إرادته، ثم نزل الستار على المأساة الإسبانية بسيطرة قوى الفاشية فيها تعبيرا عن أوضاع عالمية لا علاقة للشعب الإسباني بها.

بهذه المفاتيح فى يده، وبالتجربة والممارسة، وبثقة شعبية أسطورية فيه تأكدت خلال حرب السويس وبانتصارها ـ توصل جمال عبد الناصر إلى حل جديد جعل من التجربة المصرية كلها ظاهرة بالغة الأهمية فى التحول الاجتماعى بغير عنف دموى، وفى التنمية الاجتماعية عن غير الطريق الرأسمالي.

استطاع أن يصنع شيئا لا مثيل له في غير التجربة المصرية. شيئا أسميناه ـ وما أظننا شططنا ـ «بتأميم الصراع الطبقي»!

كانت عناصر هذه التجربة كما يلي:

- ١ ـ سلطة وطنية تقدمية.
- ٢- هذه السلطة تقوم باسترداد كل المصالح الوطنية المنهوبة للاستغلال الأجنبي (قناة السويس البنوك شركات التأمين التجارة الخارجية إلى آخره).
- تتجه هذه السلطة بعد ذلك إلى تصفية موقع الامتيازات الطبقية التى تراكمت فى ملكية الأراضى الزراعية، وفى ملكية الشركات الصناعية والتجارية التى تعيش على الحماية الجمركية وبألاعيب التحايل على القانون، وفى ملكية الأراضى العقارية.

هكذا صدرت قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين تأميم البنوك ثم قوانين التأميم الواسعة في يوليو ١٩٦١، ثم لحقت بها قرارات الحراسة وكانت تستهدف أصلا مطاردة الثروات الفادحة التي استطاعت أن تفلت من قوانين الإصلاح الزراعي ومن قوانين التأميم في يوليو ١٩٦١.

(ولقد أسلم بوجود بعض التجاوز في قرارات فرض الحراسة في مرحلة لاحقة، خصوصا بعد سنة ١٩٦٧، لكن التجاوز شيء يمكن تصحيحه، وأما المبدأ الأصلى فشيء آخر لا يمكن الحكم عليه بغير المنطق الذي صدر منه).

- ٤ إن السلطة الوطنية التقدمية راحت تندفع بعد ذلك إلى عملية تنمية اقتصادية شاملة عن طريق التخطيط فى نفس الوقت الذى كانت فيه تدير عملية إعادة توزيع واسعة النطاق تكفل نقل الثروة ـ القديمة بالتراكم والجديدة بالتنمية ـ باستمرار من متناول وسيطرة القادرين إلى متناول وسيطرة المحرومين، وذلك عن طريق إتاحة فرص التعليم والعمل لأوسع الجماهير، ثم عن طريق مظلة الخدمات والتأمينات ثم السيطرة على أسعار الغذاء ولو عن طريق الدعم، والسيطرة على أسعار الإسكان بالعديد من الوسائل المتاحة بينها تخفيض الإيجارات فى المبانى القائمة والتدخل لتحديدها بلجان تقدير الإيجارات فى المبانى الجديدة.. إلى جانب المشاركة فى إدارة عملية الإنتاج وفى اقتسام فائض ربحها.
- من هذا التركيب الاقتصادى الاجتماعى الفوار بالحيوية نشأت فكرة التحالف بين قوى الشعب العاملة، له
 السيطرة على وسائل الإنتاج وله السلطة السياسية التى يدير بها العمل الوطنى كله فى اتجاه التنمية الشاملة
 باستمرار وتذويب الفوارق بين الطبقات باستمرار أيضا.

ثم إن هذا التحالف وحده هو الذى يستطيع أن يحمى الاستقلال الوطنى، ويسعى للوحدة العربية، ويحقق التضامن مع حركة الثورة الوطنية على كل أرض ومع كل شعب.

هذه هي العناصر الأصيلة في التجربة، وبعدها يجيء السؤال:

- هل نجحت هذه التجربة عمليًا.. أو هي لم تنجح؟!

أزعم أنها نجحت، وسوف أعدد أسباب ذلك في ظنى فيما بعد، ولكنى أستطرد من هنا إلى نقطة متصلة بها مثارة في مصر الآن بشأن مستقبل العمل السياسي عن طريق ما أسموه أو لا بلجنة المنابر، ثم عادوا فغيروا اسمه بعد ذلك إلى لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر!

يتساءلون في مصر الآن:

□ «منابر داخل الاتحاد الاشتراكي ثابتة أم متحركة؟

أحزاب أو لا أحزاب؟ ».

ننسى الأصل أحيانا ونمسك بالشكل.

ننسى أن العمل السياسي في النهاية تعبير عن حقائق اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى.

ننسى أن الحزب هو فى حقيقته طليعة سياسية لطبقة اقتصادية اجتماعية، ولا يمكن أن يكون شيئا آخر، لأنه لا يجتمع على الهدف الواحد إلا أصحاب المصلحة الواحدة.

وننسى أن صيغة التحالف بين قوى الشعب العاملة لا سند لها فى الحقيقة والواقع إلا فكرة إدارة الصراع سلميا بين طبقات لا تتفاوت الفوارق بينها إلى درجة القطيعة، ثم إنها تسعى عن طريق التنمية وإعادة التوزيع ـ الكفاية والعدل كما كنا نسميها ـ إلى تذويب الفوارق بين الطبقات.

ومن هنا فإن الحقيقة الاقتصادية الاجتماعية هي التي تصنع التعبير السياسي عن نفسها وليس العكس.

وبالتالى فإن نجاح صيغة التحالف مرهون تماما بما كنا نسميه «تأميم الصراع الطبقى».

وأخشى أن بعض ما يحدث في مصر الآن سوف يؤدى ـ أردنا ذلك أو رفضناه ـ إلى ظهور أحزاب.

وليس ذلك شيئا أدعو إليه كضرورة.. وفي نفس الوقت فليس شيئا أرفضه كمبدأ.

إن الأحزاب سوف تظهر لأن تأميم الصراع الطبقى يجرى فكه الآن فى مصر سواء كان ذلك بتخطيط مسبق أو كان فعل مصادفات ساقتنا إليها ملابسات.

لماذا؟

لأن طبقة جديدة تظهر الآن في مصر نتيجة لما نطلق عليه سياسة الانفتاح، وتكدِّس بسرعة ثروات هائلة، وتبنى لنفسها مواقع متميزة باستغلال ظروف سانحة!

هذه الطبقة الجديدة مكونة من عنصرين:

• بقايا من عناصر الطبقة القديمة في مصر، وهي ليست العناصر الأصيلة في تلك الطبقة القديمة، وإنما جماعات كانت تعيش على هامشها وفي خدمتها.

- ثم جماعات وافدة جديدة هبطت عليها الثروة من السماء مفاجأة، وفي الحقيقة فإن غنى هذه الجماعات جاءها من مصدرين:
- □ الأول هو المضاربة في الأراضي العقارية التي ارتفع سعرها بشكل فاحش في مصر نتيجة لعوامل كثيرة.
- والمشكلة في الثروة الناشئة من المضاربة في الأراضي العقارية أنها تصنع غنى فادحا لدى بعض الأفراد بغير أن تضيف شيئا إلى الثروة القومية للمجتمع!
- □ والثانى هو الاشتغال بعمليات السمسرة والتهريب الظاهرة أو المستترة وراء ألوان من النشاط مشروعة أو تبدو مشروعة وهي في الحقيقة نوع من «الإباحية الاقتصادية».

وتقدير الخبراء أن هناك خمسمائة مليونير جديد في مصر خلال السنتين الأخيرتين ـ والرقم منقول عن تحقيق لهنرى تانر مراسل نيويورك تيمس في مصر ـ وتقدير الخبراء أيضا أن مائتين من هؤلاء جاءت ثرواتهم من الزيادة في أسعار الأراضي العقارية، ثم إن باقي أصحاب الملايين الجدد جاءتهم الثروة عن الطريق الثاني.. طريق الإباحية الاقتصادية!

والطبقة الجديدة تضغط ضغطا فاحشا على الاستهلاك إلى حد البذاءة.

والطبقة الجديدة تضغط على القطاع العام كأنها تريد تكسير ضلوعه.

ثم إن الطبقة الجديدة هي القوة الحقيقية وراء الحملة الضارية على التجربة الوطنية التقدمية في مصر.

تحاول تهديم منجزات عبد الناصر حتى لا يبقى لها ذكر أو أثر، ثم تحاول الفصل بين عهده وعهد أنور السادات تتصور بذلك أنها تستطيع تطويق مسئوليته عن قيادة التجربة، وأخيرا تحاول تكبيل جماهير الشعب المصرى في «عقدة ذنب» بحجة أنها ضيعت وعيها بانقيادها الأعمى لسحر جمال عبد الناصر!

والمشكلة أن الطبقة الجديدة لا يمكن ائتمانها على قضية من قضايا العمل الوطنى.

لا هي مؤتمنة على قضية التراب الوطني، ولا هي مؤتمنة على قضية التحول الاجتماعي.

والطبقة المصرية القديمة الأصيلة - مثلا - كانت في ظنى أقدر منها وأشرف على الأقل في قضية التراب الوطني، وإن جاز لنا أن نشك في أمانتها على قضية التحول الاجتماعي.

لماذا؟

لأن تلك الطبقة القديمة كانت تعيش على ملكية الأرض الزراعية وكانت الأرض الزراعية تمنحها إحساسا بالانتماء إلى الطين المصرى.

وأما الطبقة الجديدة فليس لها في مصر إلا أنابيب تتسرب منها الثروة وتتدفق أولا بأول خارج مصر.

بل إن هذه الطبقة ـ فى معظم الأحيان ـ واجهة أو وكالة لمصالح أجنبية تعمل خارج مصر وليس لها هم إلا أن «تشفط» ما تستطيع أن تصل إليه فى مصر.

ومع نمو هذه الطبقة وتمركزها في مواقع الاستغلال والامتياز الطبقي يوما بعد يوم فإن بقية الطبقات في مصر سوف تجد نفسها مضطرة إلى الدفاع عن مصالحها ولو اقتضاها الأمر أن تخرج عن صيغة التحالف التي تصبح في تلك الحالة قيدا يجمد حركتها وليست إطارا يتسع لها.

وإذن ينفك تأميم الصراع الطبقى...

وإذن تعود إليه الحدة والتوتر...

وإذن يزداد الخطر بمقدار ما تتسع الفوارق.

ويجرى اللعب بالكبريت قرب مخزن البارود.

ومع ذلك يُتَّهم جمال عبد الناصر بأنه أشعل نيران الصراع الطبقى في مصر وبأنه أثار الحقد والبغضاء والحسد بين الأغنياء والفقراء.

وكان المتنبى هو الذى قالها قبل ألف سنة:

- وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا!

الحديث السابع هل وزع الفقر وخلف وراءه تركة مثقلة؟ وعند الذين يهاجمون جمال عبد الناصر، بالحق والباطل، ادعاء يوجهونه إلى أى حجة تساق لهم، دليلا وبرهانا. يقال لهم:

- لقد أعاد توزيع الثروة والدخل.

وردُّهم الجاهز باستمرار:

- وزّع، هذا صحيح. ولكن ماذا وزّع؟

لقد وزع الفقر، وذهب وخلُّف وراءه تركة من الخراب كان الله في عون من آلت إليه!

والسؤال الذي أريد أن أتعرض له اليوم هو بالضبط هذا السؤال:

- هل وزع جمال عبد الناصر اشتراكية الفقر بدلا من اشتراكية الغنى؟! وهل ترك وراءه خرابا لا يصلح إلا للبوم والغربان تنوح على أطلاله؟!

سؤال يستحق أن يجاب عنه.. وأحاول.

ولكنى قبل أن أفعل، ألتمس العذر مقدما إذا استعملت كثيرا من الأرقام. والأرقام بطبيعتها جافة رغم أن لها قدرة على البيان لا تضارعها فيها وسيلة أخرى من وسائل التعبير.

لقد بدأت تجربة التنمية في عصر عبد الناصر بخطوة تبدو الآن مرتجلة لكنها في الحقيقة كانت الخيار الوحيد المطروح أمامه وقتها.

كان يشعر بأهمية التنمية شعورا غريزيا، أقصد ذلك الشعور الذى يولده الإحساس بالحاجة إلى شيء في اتجاه معين، دون أن تكون هناك دراسة كاملة لهذا الشيء، وتحديد دقيق لهذا الاتجاه.

وأحس أنه إذا انتظر حتى تكتمل الدراسة، وحتى يتم التحديد الدقيق للاتجاه، فإن وقتا ثمينا سوف يضيع.

وفى نفس الوقت، فإنه لم يكن يثق في الجهاز الحكومي الذي ورثته الثورة من العهد الملكى.

ومن هذا كله تحرك في ثلاثة اتجاهات على طريق التنمية:

١ - جاء بالمشروعات التى وردت فى وعود وزارات ما قبل الثورة أثناء خطب العرش، واعتبر أن هذه المشروعات درست بما فيه الكفاية، وأنشأ مجلسا أعلى للإنتاج خارج إطار الجهاز الحكومى، وضم فيه مجموعة من أبرز خبراء مصر الاقتصاديين قبل الثورة، وممن لم تلحق بسمعتهم شوائب، وجعل على رأسهم حسين فهمى، وهو اسم من ألمع الأسماء الاقتصادية وقتها، وكان قد تولى وزارة المالية من قبل، إلى جانب إسهامه فى إنشاء كثير من المشروعات فى السنوات السابقة.

ووضعت تحت تصرف مجلس الإنتاج كل المبالغ التى أمكن توفيرها له ورصدها للتنمية، ووصلت هذه المبالغ إلى أكثر من ألف مليون دولار، وكان بين أبرز المشروعات التى نفذت بإشراف مجلس الإنتاج: مصنع حديد حلوان، ومصنع السماد في أسوان، وكهربة خزان أسوان، وكهربة خط حلوان. إلى آخره.

وفي نفس الوقت، كان جمال عبد الناصر قد أنشأ مجلسا أعلى للخدمات خارج إطار الجهاز الحكومى أيضًا، ووضع على رأسه فؤاد جلال، وطلب أن يحول إليه كل ما صودر من ثروة الملك السابق ومن أملاكه الخاصة الملكية، وقد بلغت قيمتها في ذلك الوقت سبعين مليون جنيه، وقد نفذت بها مشروعات الوحدات المجمعة للصحة والتعليم، وإعادة التدريب والإرشاد الزراعي في الريف، إلى جانب سلسلة المستشفيات المركزية التي أنشئت في ذلك الوقت.

٢ ـ بعد هذه الخطوة الأولى في مجال التنمية ـ وقد كانت في مجال رد الفعل أكثر منها في مجال الفعل ـ بدأ
 عبد الناصر يفكر في الطريقة التي يمكن بها وضع خطة كاملة للتنمية الاقتصادية في مصر.

وأقر توصية لمجلس الإنتاج فى ذلك الوقت، بأن يعهد إلى بيت خبرة أمريكى عالمى، وهو بيت «آرثر دوليتل» الشهير بإجراء مسح شامل لإمكانيات مصر الاقتصادية، وكيف يمكن التخطيط لها تخطيطا شاملا

وتم ذلك فعلا، وقامت مجموعة من خبراء «دوليتل» بمهمة استغرقت سنتين كاملتين.

٣ ـ فى نفس الوقت، فإن جمال عبد الناصر كان يدرك أهمية قيام جهاز تخطيط وطنى، ومع أنه كان يعتقد أن التخطيط الترام أيضًا.

كان ذلك في سنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥.

وجاءت حرب السويس سنة ١٩٥٦، وكانت حرب السويس فى حقيقتها حرب التنمية فى مصر، فقد كان محورها هو السد العالى، وكان تأميم قناة السويس هو رد جمال عبد الناصر على سحب المساهمة الأمريكية البريطانية فى السد العالى، وعلى إحجام البنك الدولى إثر ذلك عن أن يقوم بتمويل المشروع.

وكان السد العالى هو التجسيد العملى لآمال عبد الناصر الطموحة فى التنمية، وكان بين حجج جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكية وهو يسحب المساهمة الأمريكية فى تمويل السد، هو أن مصر وشعبها وميزانيتها لا تستطيع تحمل أعباء مثل هذا الحلم العملاق!

وأثناء حرب السويس وبعدها أضاف جمال عبد الناصر إلى إمكانيات ووسائل التنمية عنصرين جديدين:

١ - قناة السويس وقيمتها الاقتصادية ودخلها.

٢ - مجموعة البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، التى كانت مملوكة للإنجليز والفرنسيين والبلجيك، وقد وضعت هذه المصالح تحت الحراسة فى ظروف الحرب أولا، ثم صدر قرار بتمصيرها ثانيا، ثم تغير التمصير إلى التأميم ثالثا، وكانت تلك أول نواة لقطاع عام يقوم بدور طليعى فى عملية التنمية.

ومع بداية سنة ١٩٥٧، كانت الفرصة قد أصبحت متاحة للتخطيط المدروس والشامل، وبدأ العمل، واستمر حتى سنة ١٩٦٧. عشر سنوات كاملة بغير انقطاع.

عشر سنوات تحملت فيها مصر ضغوطا اقتصادية ونفسية بغير حدود، وتحملت فيها مصر مسئوليات عربية استوجبها دورها القومي.

ومع ذلك فإن هذا كله لم يوقف اندفاعها نحو التنمية، ولم يؤثر في النتائج الباهرة التي حققتها.

طوال هذه السنوات العشر كانت نسبة النمو الاقتصادى فى مصر تسير بمعدل ٢,٢٪ سنويا بالأسعار الثابتة الحقيقية.

بل إن هذه النسبة ارتفعت في وسط الفترة، أي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥، إلى معدل ٦,٦٪.

ومصدر هذا الرقم تقرير البنك الدولى رقم ٨٧٠ ـ أعن مصر، الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ (أي مطلع هذه السنة التي نحن فيها الآن).

هل يحتمل هذا المصدر أي شك؟

هل أصبح البنك الدولى متواطئا مع عبد الناصر؟

وما الذي يعنيه هذا الرقم؟

يعنى أن مصر استطاعت فى عشر سنوات من عصر عبد الناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة السابقة على عصر عبد الناصر.

كانت تلك نتيجة لا مثيل لها في العالم النامي كله، حيث لم يزد معدل التنمية السنوى في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن اثنين ونصف في المائة.

بل إن هذه النسبة كان يعز مثيلها في العالم المتقدم، باستثناء اليابان وألمانيا الغربية ومجموعة الدول الشيوعية.

وجاءت سنة ١٩٦٧، وكانت الصدمة الكبرى، ولكن تجربة التنمية المصرية كانت قادرة على تحمل أعباء الصمود.

ولكى يكون الكلام محددا، فإن الاقتصاد المصرى تحمل بعد سنة ١٩٦٧ المهام الأربع التالية:

- ١- تحمل هذا الاقتصاد عبء إعادة بناء القوات المسلحة (ولا أخوض في تكاليف هذا العبء حتى لا أقع في محظور السرية الواجبة).
- ٢ ـ تحمل هذا الاقتصاد بإتمام بناء السد العالى، ولم يكتمل بناء السد، كما نتذكر، إلا سنة ١٩٧٠، حين وقف جمال عبد الناصر فى آخر احتفال حضره لعيد الثورة فى ٣٣ يوليو من تلك السنة يستهل خطابه التقليدى للأمة برسالة جاءته من وزير السد العالى يعلنه بأن بناء السد قد تم، وبأن بناة السد على استعداد لتحمل مسئوليات أية مشروعات كبرى غيره يكلفون بها.

(من المحزن أن صور جمال عبد الناصر نزع معظمها أخيرا من منشآت السد العالى فى أسوان، وقيل فى تبرير ذلك أن شاه إيران كان يريد زيارة السد، ولأن العلاقات بينه وبين جمال عبد الناصر لم تكن على ما يرام، فقد رئى رفع معظم الصور حتى لا تؤذى عينيه إذا وقعنا عليها. واعتقادى أن ذلك خطأ حتى فى تقدير مزاج الشاه، وأظنه لو عرف بما حدث لأبدى اعتراضه عليه، فإن الشاه رغم خلافه مع جمال عبد الناصر، يعترف له بدوره التاريخى الكبير).

- " ـ تحمل هذا الاقتصاد أعباء مشروعات جديدة ضخمة، أبرزها مشروع مجمع الحديد والصلب، وقد وصفه الرئيس السادات بأنه مشروع «لا يقل ضخامة عن مشروع السد العالى»، ثم إنه من القواعد الأساسية لصرح الصناعات الثقيلة في مصر.
- ٤ تحمل هذا الاقتصاد، فوق ذلك كله، عبء تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية، فبقيت الحياة محتملة للسواد الأعظم من الجماهير.

كانت تلك شبه معجزة حملها الاقتصاد المصرى، ولم تكن المعجزة من صنع المصادفات أو عفاريت الجن، وإنما كانت من صنع طاقة إنتاجية متماسكة قادرة على تحمل صدمة فاجأتها على غير انتظار.

وتبدو قيمة هذه المعجزة فى الصمود إذا تذكرنا أن مصر فى ذلك الوقت لم تكن تحصل من الدعم العربى إلا ما نصت عليه اتفاقية الخرطوم سنة ١٩٦٧، وكان فى حدود مائة مليون جنيه كل سنة، وتكاد توازى تماما ما فقدته مصر بإغلاق قناة السويس وضياع دخلها.

و أسأل بإنصاف:

- هل هذه صورة اقتصاد تركه جمال عبد الناصر خرابا تنعق فيه البوم والغربان، أم أنه على العكس من ذلك، اقتصاد استطاع الاستجابة للتحديات؟

ولربما رد البعض، وردهم متوقع:

- والديون. نسيت الديون؟!

ليكن ـ ولنتوقف لحظة أمام حديث الديون.

تقول الأرقام:

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبد الناصر) كان مجموع الديون التي تتحملها مصر هي أربعة آلاف مليون دولار، هي مجموع الدين المدنى والعسكرى، وكان معظمها للاتحاد السوفييتي، على أقساط ممتدة، وبسعر فائدة قدره ٢,٥ في المائة.

وكان الدين المرهق هو الدين القصير الأجل، وهو قروض بتسهيلات مصرفية ولموردين في حدود مائة وثمانين يوما والفوائد عليها عالمة، ما بين ١٠ إلى ١٤ في المائة.

كان حجم هذا الدين هو ١٠٤ ملايين جنيه.

هذه هي صورة الديون، فكيف يمكن أن نضعها في إطارها الحقيقي.

الدين الخارجى الرئيسى، وهو أربعة آلاف مليون دولار مثلا، يوازى ربع مثيله الإسرائيلى مثلا، مع التباين الهائل فى عدد السكان (٣٦ مليونا فى مصر وثلاثة ملايين فى إسرائيل) وفى قياس آخر فهو يمثل نصف الدين التركى!

وإذا ما تذكرنا أن معظم الديون كانت في الحقيقة لتمويل مشروعات إنتاج لوجدنا أن الصورة ليست مخيفة.

ولكن أكثر ما كان يزعج عبد الناصر هو أن الدين القصير الأجل معظمه استهلاكي، واستحقاقاته قريبة، وفوائده عالية.

كان حجم هذا الدين، كما قلنا، ١٠٤ ملايين جنيه سنة ١٩٧٠.

وكيف يمكن أن نضع هذا الدين في إطاره الحقيقي، عن طريق المقارنة والقياس؟

ماذا لو أجرينا المقارنة والقياس على حجم هذا النوع من الدين سنة ٥٧٥؟!

تقول الأرقام إن هذا النوع من الديون القصيرة الأجل على مصر وصل في شهر يناير سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٤ ملايين جنيه.

أى أنه من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٥ زاد عشر مرات.

يبقى أن أقول: إن مصدر هذه الأرقام تقرير رسمى للبنك المركزى المصرى قدمه إلى البنك الدولى، وورد فى تقرير البنك الدولى رقم ٨٧٠ - أعن مصر، الصادر في ٥ يناير ١٩٧٦ (بداية هذه السنة!)*.

وأسأل:

- هل أنا فى حاجة إلى أرقام أخرى لكى أقول - وبمنتهى الهدوء - إن عبد الناصر لم يترك حين رحيله خرابا تنعى الغربان والبوم أطلالها؟

ومع ذلك أسوق هذه الأرقام المقارنة في عدد من المجالات المهمة.

• في مجال الادخار الوطني والتنمية:

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبد الناصر) كان الاستهلاك العام والخاص في مصر بنسبة ٩٠ في المائة، وكانت المدخرات الوطنية المتاحة من الداخل للتنمية بنسبة ١٠ في المائة من الدخل القومي.

سنة ١٩٧٥ وصل الاستهلاك العام والخاص إلى نسبة ١٠١،٥ في المائة أي أن الاستهلاك زاد على الدخل القومي كله بواحد ونصف في المائة ـ أي أن مصر أصبحت تأكل من رأسمالها.

• في مجال التضخم:

سنة ۱۹۷۰ (سنة رحيل عبد الناصر) كانت نسبة التضخم السنوى في مصر في حدود ٥ في المائة سنويا. سنة ١٩٧٥ كانت نسبة التضخم السنوى في مصر ما بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة.

• في مجال الدعم العربي لمصر:

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبد الناصر) لم يكن هناك غير اتفاقية الخرطوم.

سنة ١٩٧٥ قدمت الدول العربية، علاوة على اتفاقية الخرطوم، وزيادة عليها، ما يكاد يصل إلى ألفى مليون دولار.

وإذا أردت أن أكون منصفا لكل الأطراف، فإني أقول:

- إن عبد الناصر لم يترك خرابا ينعق البوم والغربان على أطلاله، وإنما ترك اقتصادا قادرا على الاستجابة، وبالتأكيد فلقد كانت لهذا الاقتصاد مشاكله، ولكن معظمها كان مشاكل نمو، إلى جانب مشاكل خلط في الأولويات وقصور إدارة.

ولكن الصورة العامة لم يكن فيها ما يدعو إلى التشاؤم، وإنما كان فيها ما يستدعى التطوير والتحديث، خصوصا في الإرادة.

والصورة التى نراها الأن ـ بأرقام سنة ١٩٧٥ ـ تبدو مزعجة، ولكن الأعذار يمكن أن تساق لها من عوامل كثيرة، بعضها خارج عن الإرادة مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذى جعل الدعم الحكومي لهذه السلع يرتفع من ٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥، ثم إلى زيادة نسبة التضخم العالمي، ثم إلى القفزة الهائلة في أسعار الوقود.

^{*} من سنة 1975 حين استشهدت بهذه الأرقام إلى ست سنوات بعدها أي سنة 1981 وصل مجموع الديون الخارجية على مصر إلى أكثر من ثلاثين ألف مليون جنيه.

نستطيع هنا ـ ١٩٧٥ ـ أن نجد مبررات وأعذارا.

ولكننا لا نستطيع ـ بالإنصاف ـ أن نقول إنه من هناك ـ سنة ١٩٧٠ ـ بدأت المشكلة حين ورثنا خرابا ينعق البوم والغربان على أطلاله!

ليس ذلك صحيحا.

ثم إنه ليس أمينا!

ويقال إن الحل هو «الانفتاح» وتشجيع رأس المال الخاص على استثمار أمواله، والتوسل إلى رأس المال الأجنبي أن يطل علينا بنظرة عطف ورضى.

وهل لى أن أذكر ما تقوله الأرقام؟

• تقول الأرقام إن القطاع العام يسيطر على ٣٠ في المائة من وسائل الإنتاج، وإن القطاع الخاص يسيطر على ٧٠ في المائة (بما في ذلك الزراعة، مع ملاحظة أن النسبة في الصناعة وحدها هي ٧٥ في المائة للقطاع العام و٢٠ في المائة للقطاع الخاص).

ومع ذلك فإن القطاع العام أسهم مباشرة في ميزانية الدولة سنة ١٩٧٥ بما قيمته ٨٠٠ مليون جنيه، على شكل أرباح وضرائب ورسوم مباشرة.

وفى نفس الوقت، فإن إسهام القطاع الخاص فى هذه المجالات فى ميزانية الدولة سنة ١٩٧٥ لا يزيد على ثلاثين مليون جنيه!

ولست أريد أن أقلل من أهمية نشاط القطاع الخاص، ولكن قوة التقدم الكبرى تبقى هي القطاع العام.

• ورأس المال الأجنبي؟

سوف أعطى نموذجا واحدا وأقفل فمى بعده وأسكت.

فى السنتين الأخيرتين، وبرغم أصابعنا العشرة التى أوقدناها شموعا لرأس المال الأجنبى، كان مجموع استثماراته فى مصر حتى شهر يوليو ١٩٧٥ ـ من أولها إلى آخرها ـ ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى بالتمام والكمال، جاءت مساهمة فى مشروعات مشتركة أبرزها مشروع «ويمبى» لبيع اللحم المشوى، ثم مشروع دجاج «كنتاكى» لبيع الدجاج المقلى، وقد دخلت فى الاستثمارات تحت بند مشروعات سياحية.

وبقية أساطير الانفتاح ما زالت هناك مع السحاب.

ثم مرة أخرى: ماذا أقول؟

الحديث الثامن عبد الناصر والحركة العَربية العَامة

ويقولون ـ ضمن ما يقولون ـ عن جمال عبد الناصر:

- لقد انقضَّ على الأرض العربية كأنه الإعصار.. زرع الشوك وحصد الورد، وأشاع الفتنة، وحبس الود بين أبناء الأمة الواحدة!!

فهل هذا صحيح؟

لكى نستطيع اختبار صحة هذا القول ـ ومثله ـ فربَّما كان مفيدا أن نعود بنظرة على الأرض العربية قبل جمال عبد الناصر:

١- كان الاستعمار البريطاني ما زال يقاوم شبه الجزيرة العربية، وفي مصر، والسودان، وليبيا، لكي يحتفظ بمواقعه المسيطرة القديمة، وكذلك كان يفعل الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا.

وكانت الشعوب العربية تقاوم السيطرة، ولكن ردَّها كان أضعف من التحدى، خصوصًا بعد أن حقق الاستعمار نجاحه الكبير بإنشاء إسرائيل قاعدة له في قلب الأمة العربية، تقطع امتداد أرضها، وتعوق وحدتها، وتمتص جهودها أولا بأول.

وكانت قوى السيطرة الأمريكية واقفة على الباب تنتظر نتيجة المعركة الدائرة بين الاستعمار التقليدى وبين الوطنية العربية، وكانت خطتها أن تتقدم لتمسك بزمام الأمور إذا تحوّل اتجاه المعركة - ضد الاستعمار التقليدى - أو إذا عجز هذا الاستعمار التقليدى عن مواصلة دوره، بسبب الاستنزاف الذى تعرض له فى الحرب العالمية الثانية، ومثل هذا حدث فى تركيا واليونان، اللذين كان لبريطانيا فيهما دور خاص اضطرت للتخلى عنه للولايات المتحدة التى أعلنت «مبدأ ترومان» وهرعت إلى التواجد العسكرى والسياسى فى تركيا واليونان سنة ١٩٥٠.

ويلفت النظر أن هذه هى السنة نفسها التى تبلور فيها مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «ميدو»، كما أطلق عليها وقتها، ليكون حلقة فى سلسلة أحلاف الغرب المعادية للاتحاد السوفييتى ـ يملأ الفجوة المفتوحة بين حلف الأطلسى «ناتو»، وحلف جنوب شرق آسيا «سياتو» ـ وكانت هذه الأحلاف كلها تحت القيادة الأمريكية.

٢- في نفس الوقت كانت دلائل الصراع الاجتماعي - الصراع الطبقي - موجودة في المنطقة، تعكس نفسها
 داخل كل بلد عربي، كما تعكس نفسها عبر كل الحدود العربية.

إن تعبير «الصراع الطبقى» ما زال يخيفنا، وما زلنا نتصوره شحنات من الكراهية، وذلك لا مبرر له. وإذا نظرنا إلى تاريخنا الاجتماعى ـ نظرة صدق موضوعى ـ لوجدنا على سبيل المثال: أن الثورة التى قادها الملك عبد العزيز آل سعود كانت فى حقيقتها تعبيرا عن صراع طبقى دار فى إطار قبلى، وهو يصلح لأن يكون نموذجا تقليديا لنظرية ابن خلدون الشهيرة عن دورة الصراع بين البدو والحضر، وبين القبائل والمدن.

بل إن الخلافات الشهيرة في ذلك الوقت بين الأسر الحاكمة في المنطقة العربية كانت بشكل ما تعبر عن صراع طبقي بين حكام مجتمعات القبائل وحكام مجتمعات التجار.

أعود إلى ما كنت أقوله:

كانت بوادر الصراع الطبقى موجودة فى كل بلد عربى. وفى مصر مثلا كان هذا الصراع بعد ٢٦ يناير ١٩٥٢ مشتعلا بحريق القاهرة، ملطخا بالدم الذى أساله العنف فى سنوات القلق التى عانتها مصر قبل الثورة.

ثم كانت بوادر الصراع الطبقى موجودة عبر الحدود العربية، متمثلة فى خلافات الأسر الحاكمة، والحروب الصغيرة، وغارات الحدود، إلى آخره.

وكان ذلك شيئا طبيعيا، من طبائع الحركة التاريخية ذاتها.

بل إننا نرى الآن أمام عيوننا صراعا طبقيا يجرى على مستوى العالم كله، وليس على مستوى منطقة محددة ومحدودة فيه.

أليس هناك الآن نوع من الصراع الطبقى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، يطلقون عليه - مجازا - تعبير الصراع بين الشمال والجنوب؟

أليس حقيقيا أن جزءا كبيرا من التأييد الضخم الذى تلقاه الثورة الفلسطينية فى المجتمع الدولى، وفى الأمم المتحدة بالذات، يرجع إلى تعاطف كل المحرومين فى العالم النامى مع ثورة المحرومين من كل حق فى فلسطين؟

أليس حقيقيا أن الصراع الطبقى على المستوى العالمي هو من أكبر الأسباب التي دعت كوبا إلى الوقوف جنبا إلى جنب مع جنود الحركة الشعبية لتحرير أنجولا؟

إن كوبا - جغر افيا - لم تكن في القارة، ولكنها - اجتماعيا - وقفت مع ثوار ها.

وجنوب أفريقيا ـ جغرافيا ـ جزء من القارة، ولكنها ـ بانتمائها الاجتماعي ـ وقفت ضد ثوارها.

٣- كانت المنطقة كلها، رغم موقعها الاستراتيجى - وهو حقيقة اكتشفت من قديم الزمان - ورغم ثروتها المحتملة - وهى حقيقة اكتشفت على الأقل منذ بداية القرن - لا تمثل بذاتها أى قيمة، فى موازين القوى العالمية، فقد كان ثقلها كله يعود إلى من يسيطر عليها ويمسك بمقادير ها من بين القوى الكبرى الغالبة.

ولم يكن الاستعمار يحكم بنفسه، وإنما كان يستخدم عناصر ارتبطت مصالحها بمصالحه، وتناقضت بالتالى مصالحها مع مصالح الجماهير التي تسلطت عليها.

وبالتالى، فقد كان كفاح شعوب المنطقة لتحقيق ذاتها وتأكيد تأثيرها على موازين القوى عن طريق التخلص من السيطرة السياسية ـ هو في نفس الوقت صراع اجتماعي ضد الاستغلال المحلى بأشكاله المختلفة.

ومن هذه الحقيقة الرئيسية، فلقد تداعت حقائق أخرى، أبرزها أن الحكم على أصالة أى حركة وطنية سياسية أصبح مرهونا برؤيتها الاجتماعية.

كانت الصراعات إذن قبل جمال عبد الناصر موجودة بالطول وبالعرض على الأرض العربية، ولم يأت بها جمال عبد الناصر من عنده، ولا التقطها من الفراغ التقاطا لكي يفرضها على الأمة وشعوبها.

ومع ذلك فلنأخذ مثالا نطبق عليه، ولنأخذ المثال من أول خلاف عربى قاده جمال عبد الناصر، وهو خلاف اختفى الآن جميع أبطاله، وهذا مناسب لأنه يطرح كل الحساسيات جانبا.

لنأخذ خلافه مع نورى السعيد ما بين سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٨، ففي تلك السنوات الخمس انقسم العالم العربي على نفسه كما لم ينقسم من قبل ولا من بعد.

كان موضوع الخلاف هو حلف بغداد ـ الذى قام تطويرا لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (ميدو) ـ وهل ينضم إليه العرب بحثا عن مستقبلهم، أو لا ينضمون إليه حرصا على مستقبلهم؟

نأخذ هذا الخلاف، وحجج الطرفين فيه، ونقارن:

□ كانت مصر، ومن قبل الثورة ـ وتابعتها في ذلك دول عربية أخرى ـ قد رفضت فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد وجدتها صبيغة جديدة من صبغ السيطرة الاستعمارية.

ثم عرض هذا المشروع على جمال عبد الناصر بعد الثورة، فكرر رفضه أيضا.

وكان جمال عبد الناصر أكثر وضوحا فى رفضه، فقد كان يريد للعرب أن يقيموا «نظاما عربيا» شاملا لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمنا - ولا يريد نظام «شرق أوسط» يقوم على تعبير جغرافى اخترعته أثناء الحرب العالمية مطالب هذه الحرب واستراتيجياتها.

وكان جمال عبد الناصر يرى أن «نظام الشرق الأوسط» سوف يشمل تركيا وإيران وباكستان، وربما إسرائيل أيضا ولو حتى بطريق غير مباشر.

ولم يكن يرى وحدة مصلحة أو أمن بين العرب وبين هذه الدول.

وربما كان يرى معها ـ باستثناء إسرائيل ـ فرصة للتعاون والتنسيق، ولكن النظام يجب أن يكون غير النظام.

ولم يكن عنده مانع أن تنضم تركيا وإيران وباكستان إلى حلف للنطاق الشمالي من الشرق الأوسط، لكنه بالنسبة للعرب كان يتصور شيئا آخر: نظاما عربيا ـ كما قلت ـ يستند على:

- جامعة الدول العربية ـ إطار سياسي.
- ميثاق الدفاع العربي المشترك ـ عمل عسكري موحد.
 - سوق عربية مشتركة اقتصاد يتكامل باستمرار.
- □ فى مقابل ذلك، خرج نورى السعيد برأى آخر يؤيد حلفا مع الغرب، وكان رأيه أن بريطانيا لن تخرج من مصر والعراق إلا إذا اطمأنت إلى أنه ليس هناك فراغ دفاعى ينشأ فى المنطقة بعد خروجها، وبالتالى فالارتباط بالأحلاف هو الوسيلة للخلاص من الاحتلال.

وكان نورى السعيد يرى أيضا أن عهد الاستقلال التقليدى قد انتهى، وأن العالم الآن فى مرحلة «الاعتماد المتبادل» بين عديد من الأطراف التى تتفق مصالحها، خصوصا أمام خطر واحد يتهددها، وإن الخطر الذى يتهدد العرب الآن هو الخطر الشيوعى القادم من الاتحاد السوفييتى، والعرب فى هذا يلتقون مباشرة مع الغرب الذى يقف للاتحاد السوفييتى بالمرصاد، ويعوق تقدمه. وكان نورى السعيد يؤكد ذلك بأن يشير إلى خريطة، ويقول لمن يناقشه باستمرار:

- «إن بين حدود العراق الشمالية وحدود الاتحاد السوفييتي مسافة عشرات الأميال، وإذا لم يكن هناك رادع فإن جحافل الجيش الأحمر قد تجتاز الجبال في أي وقت، وتجتاح العالم العربي كله».
- □ كان عبد الناصر يرد على ذلك بتفنيد حجج نورى السعيد: «... نحن قادرون على إرغام الاحتلال الأجنبي في أرضنا على أن يحمل عصاه ويرحل».

«... ولن يكون في المنطقة فراغ بعد رحيله، لأن المنطقة ليست فضاء عاريا، وإنما المنطقة تسكنها أمة عربية قادرة على الأخذ بأسباب القوة».

«... و «الاعتماد المتبادل» مرغوب فيه، ولكن على أساس وحدة المصلحة والأمن، وبالتالى فإطار الممكن الوحيد هو الإطار العربي».

«... والخطر لن يجيئنا من الشيوعية ولا من الاتحاد السوفييتي، وإنما الخطر الأكبر علينا ـ وتحديد العدو أول خطوة في رسم أية استراتيجية ـ هو من إسرائيل».

«.... وعلى فرض أن الخطر من الشيوعية، فإن الوطنية هي درع المقاومة الحقيقية».

«... ثم إن الخطر السوفييتى لن يجىء بالجيش الأحمر زاحفا عبر الجبال الشمالية، لأن ذلك ـ لو حدث ـ سوف يحرك موازين دولية كبرى».

«... ومع ذلك فلننشئ نظامنا العربى المستقلّ».

«وليكن هذا النظام موجها بالدرجة الأولى ضد إسرائيل، ثم ليكن بعد ذلك موجها إلى أى خطر يجيئنا من أية ناحية، نصده بكل قوانا، وليس هناك بأس في هذه الحالة من أن نطلب نجدة القادرين على نجدتنا ضده».

- □ وكان نورى السعيد يسوق حججا لتدعيم وجهة نظره:
- و√كيف نسلح جيوشنا إذا لم نتعاون مع الغرب، ومن أين نجىء بالسلاح الذى نواجه به إسرائيل؟».
 - «إن تركيا وإيران وباكستان معنا في حلف، وسوف يحاربون في صفوفنا ضد إسرائيل؟».
 - «إن هناك رباطا يشدنا إلى هؤلاء الثلاثة، وهو رباط الإسلام».
 - □ وكان جمال عبد الناصر يرد:
 - • «إن الغرب الولايات المتحدة بالذات لن تسلحنا لحرب نخوضها ضد إسرائيل».

«وقد أكدت التطورات صحة رأى جمال عبد الناصر، فبعد انهيار حلف بغداد ثبت أن كل ما حصلت عليه العراق من المساعدات العسكرية الأمريكية كان ثلاث طائرات!».

- «إن تركيا وإيران وباكستان لن تحارب معنا ضد إسرائيل، لأنها لا تشعر بخطرها وهي عنه بعيدة».
- «إن رباط الإسلام مقدس، وهو لا يشدنا إلى هذه الدول الثلاث وحدها، ولكنه يشدنا إلى شعوب وأمم مسلمة في أقاصى آسيا وأعماق أفريقيا (إندونيسيا، الملايو في آسيا مثلا ـ والسنغال وغينيا في أفريقيا مثلا)، لكن رباط الإسلام المقدس شيء، ووحدة المصلحة والأمن شيء آخر، خصوصا إذا ارتكزت إلى جانب الدين على وحدة التاريخ ووحدة الثقافة ووحدة اللغة ووحدة الامتداد الجغرافي المتصل».

وانفرد نورى السعيد بموقف وحده، فوقع بغير إخطار ولا سابق إنذار حلف بغداد مع تركيا.. ولم يقف عند هذا الحد

وإنما وجه الدعوة مفتوحة إلى بقية الدول العربية، خصوصا في المشرق، لكي تنضم إلى الحلف الجديد، وكان الضغط الغربي على أشده في عواصم تلك الدول، يحاول أن يجر ها جرا إلى حلف بغداد.

في هذه اللحظة فقط تحرك جمال عبد الناصر إلى تصعيد خلافه مع نورى السعيد وكانت وجهة نظره:

لو اقتصر الأمر على العراق لقلنا دولة تمارس حقوق سيادتها المشروعة، والحكم على سياساتها يعود لشعبها أولا وأخيرا.

ولكن توجيه الدعوة إلى بقية الدول العربية والضغط عليها حتى تنضم إلى حلف بغداد، هدم لكل أمل في إقامة «نظام عربي» مستقل.

واحتدمت المعركة.

ووقفت السعودية وسوريا مع مصر.

وانتهت المعركة بسقوط حلف بغداد في بغداد، وبواسطة الشعب العراقي وجيشه.

نلاحظ هنا عدة أشياء:

- ١- أن جمال عبد الناصر لم يفتعل الخلاف.
- ٢- أن جمال عبد الناصر كان في موقف الدفاع، ولم يكن في موقف الهجوم.
 - ٣- أن جمال عبد الناصر كان على حق، بنتيجة التجربة التاريخية.
- ٤- أن جمال عبد الناصر لم يعتمد على شيء، إلا على جماهير الأمة العربية وعلى وعيها.

وربما أضفت هنا ملاحظة سريعة في الرد على هؤلاء الذين يقولون إن جمال عبد الناصر أضاع ثروة مصر في «مغامرات» خارجية، وهم بالطبع يقصدون حركته العامة داخل العالم العربي ومن حوله، هذه الملاحظة هي أن «المغامرات»، كما يسمونها، هي في حقيقة أمرها التزام قومي، فإذا طرحنا موضوع الالتزام القومي جانبا ونظرنا إلى هذه المغامرات نظرة ضيقة وإقليمية، وحتى حسابية، لقلنا إن هذه «المغامرات» لم تكن خسارة لمصر، وإنما كانت كسبا لها، ذلك أن قيمة أي دولة في العالم - خصوصا في عصر الحرب الباردة - أصبحت ترتبط بمقدار تأثيرها خارج حدودها الضيقة، وقد حصل جمال عبد الناصر من العالم الخارجي «بمغامراته» ما يتعدى قيمة مصر داخل حدودها، لكي يوازي تأثير مصر خارج هذه الحدود.

والبرهان العملى على ذلك هو الأرقام، فمصر «المغامرة» استطاعت أن تنمى بمعدل زيادة قدره ٢,٧ في المائة سنويا في الفترة ما بين ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥، طبقا لوثائق البنك الدولى، وأما مصر «غير المغامرة» الطيبة المؤدبة المطيعة، فإن الادخار القومى - أساس التنمية - فيها سنة ١٩٧٥ كان ١,٢ في المائة بالناقص، طبقا لأرقام التخطيط المصرى!

وكانت معركة حلف بغداد نموذجا لمعارك أخرى خاضها جمال عبد الناصر تحت شعارات عدم الانحياز. وكان كثيرون لا يؤمنون به في العالم العربي تحت شعارات التنمية، وكانت مفهوما وافدا على العالم العربي، وتحت شعار «الاشتراكية»، وكانت شيئا شبه مكروه في العالم العربي.

و إذا التفتنا حولنا الآن، فماذا نجد؟

ما كان ينادى به جمال عبد الناصر بالأمس ويحارب بسببه، هو الآن عقائد أساسية في العالم العربي.

العالم العربى كله ينادى بالموقف المستقل.

والعالم العربي كله يتبنى سياسة عدم الانحياز.

والعالم العربى كله يتجه نحو «الاشتراكية»، وإن اختار لها البعض مسميات أقل عنفا وأكثر رقة مثل «العدالة الاجتماعية».

ويقال:

- «لم يكن هناك بأس فيما دعا إليه ودافع عنه... ولكن المشكلة كانت مشكلة الأسلوب.. أسلوب التحريض والإثارة.. إدارة السياسة من الشرفات وأمام الميكروفونات... هذه هي القضية».

والرد على هذه النقطة كما يلى:

- ١- أليست كل دعوة جديدة تقابل بالصد، مما يجعلها أمام ضرورة الإلحاح بكل الوسائل.. لنقرأ التاريخ، ولا أحتاج هنا لضرب الأمثلة من حياة رواد التغيير أو حتى الإصلاح، ومن حياة رواد الفكر أو حتى رواد العلم.
- ٢- لقد كان العصر عصر الحرب الباردة.. كانت حربا سلاحها التأثير بواسطة الكلمة والصوت، بدلا من القنبلة والطائرة.
- ٣- لقد كان على جمال عبد الناصر أن يخاطب جماهير تقع تحت السلطة الرسمية لهؤلاء الذين يقاومون دعوته.
- ٤- لقد كان جمال عبد الناصر الصوت الوحيد المسموع في كل المنطقة من الخليج إلى المحيط، وكانت كل القوى تنتظر كلمته، وكان ضروريا أن يتكلم.

وربما تذكرنا أن جمال عبد الناصر خاض معركة الأحلاف، وانتصر فيها بغير رصاصة واحدة، وبغير نقطة دم واحدة.

ومع ذلك، فلنكن منصفين، ونسأل:

- لقد رحل جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فهل سكنت الأعاصير بعده على الأرض العربية.. وهل عاد الورد وزال الشوك، وأقبل الود وأدبرت الفتنة في العلاقات ما بين العرب؟

إن كان هو الذي يثير ثائرة الكل على الكل، فما بالهم لم يخلدوا إلى الهدوء والصفاء بعد رحيله؟

••• والعلاقات بين مصر وسوريا ليست هدوءا وصفاء.

والعلاقات بين مصر والثورة الفلسطينية ليست هدوءا وصفاء.

والعلاقات بين مصر وليبيا ليست هدوءا وصفاء.

والعلاقات بين مصر والأردن ليست هدوءا وصفاء.

وهذه كلها هي خطوط المواجهة مع العدو الواحد، أو هي عمق جبهة المواجهة!

• وبعد ذلك:

العلاقات بين سوريا والعراق ليست هدوءا وصفاء.

العلاقات بين ليبيا والمغرب ليست هدوءا وصفاء.

• و هناك ثلاث حروب محتملة أو قائمة فعلا على الساحة العربية:

حرب بين الجزائر والمغرب.

معارك على الحدود بين اليمن الجنوبي وسلطنة عمان.

توتر شديد بين العراق وسوريا.

• وأسوأ من ذلك كله، حرب أهلية عربية لم نفرغ بعد من تضميد جراحها في لبنان، وكانت خسائر الأمة في هذه الحرب الأهلية وحدها أربعة عشر ألف قتيل*، وأكثر من خمسين ألف جريح، وهذا كله أكبر من خسائر مصر البشرية في كل المواجهة مع إسرائيل، من حرب فلسطين ١٩٤٨، إلى حرب السويس ٢٥٩١، إلى حرب الاستنزاف ٢٥٩١، إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣!

كل هذا وجمال عبد الناصر بعيد، لا يحرض أحدا ولا يستثير أحدا!

لعلى أقول فى النهاية إن دور مصر يجب أن يكون موجودا فى العالم العربى، سواء اتهمت بالتدخل فى شئون الآخرين أو لم تتهم.

ومع ذلك، فلعلى أزعم أن مصر مارست، وهي تستطيع أن تمارس، دورها بغير تدخل في شئون الآخرين. وفي كل الأحوال فإن مخاطر تدخل مصر. أقل من مخاطر سكون مصر.

وأعترف أننى لم أكن سعيدا بدور مصر في الأزمة اللبنانية التي تحولت إلى شبه حرب أهلية عربية.

وأعترف أيضا أننى لم أقتنع بحجة «عدم التدخل» كعذر يقدم لسكوت مصر، كما أننى لم أقتنع بمنطق يقول إن عوامل الجغرافيا السياسية (Geo-Politics) كانت تسمح لسوريا مثلا، ولا تسمح لمصر، بدور إيجابى فى حل الأزمة اللبنانية.

إن الادعاء «بعدم التدخل» مردود عليه بدواعى المصير الواحد فى وسط معركة تخوضها الأمة فعلا، ولا تنتظر الغد لتخوضها.

ثم إن التعلل «بالجغرافيا السياسية» وأحكامها مردود عليه بأن القبول بمثل هذا المنطق لا يضيع دور مصر فحسب، وإنما يضيع مصر كلها، من حيث إنه يعزلها عن بقية العالم العربي عزلا كاملا.

إن عامل «الجغرافيا السياسية» يظهر في الأمة الواحدة إذا ضاع منها دور المحرك الرئيسي، ومصر هي المحرك الرئيسي، ومصر هي المحرك الرئيسي في المنطقة.

ولكى أشرح هذه النقطة أكثر، أقول:

إذا أخذنا بأحكام الجغرافيا السياسية، واستبعدنا حقيقة الأمة الواحدة والقوة الرئيسية المحركة فيها، فماذا نجد؟

- نجد شبه الجزيرة العربية وحدة جغرافية سياسية، وهي تشمل السعودية، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت.
- ونجد الهلال الخصيب وحدة جغرافية سياسية أخرى، وهي تشمل سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين.
 - ونجد المغرب العربى وحدة جغرافية سياسية ثالثة، وهي تشمل المغرب والجزائر وتونس، وربما ليبيا. وأخيرا نجد وحدة جغرافية سياسية رابعة هي وادى النيل.

وبهذا المنطق: أين تكون مصر، ومن يبقى معها؟

_

^{*} وصل عدد ضحايا الحرب الأن إلى أكثر من ربع مليون من البشر ما بين قتيل وجريح، وإلى جانب ذلك غطيت خريطة المنطقة بعد من الحروب الأهلية والحروب الإقليمية وأكبرها وأخطرها الأن الحرب العراقية الإيرانية التي يزيد عدد ضحاياها عن مليون من البشر.

يبقى السودان، وهو بحكم الجغرافيا السياسية ينجذب إلى شرق أفريقيا، بمقدار ما ينجذب إلى شمال وادى النيل!

ولست أعرف إذا كان ذلك ما نريده؟

.....

.....

ثم أذكِّر بشيء:

- لقد كان بين الأسس التى تم عليها حل الأزمة اللبنانية هو العودة إلى «اتفاقية القاهرة»، التى نظمت علاقات المقاومة الفلسطينية مع السلطة اللبنانية.

اسمها «اتفاقية القاهرة»، لأنها عقدت في القاهرة، يوم كانت القاهرة: «مغامرة»!

كانت الخلافات إذن قبله، والخلافات مستمرة بعده.

ولربما تغيرت الخطوط، وتبدلت الصداقات والخصومات، وخفت موازين وثقلت موازين.

لكن الخلافات مستمرة، والصراع دائر.

بل لعلنا إن ننسب إلى جمال عبد الناصر فضل «تمدين» الخلافات العربية، فقد رفعها من مستوى ثارات قديمة بين الملوك والقبائل والعشائر والطوائف، فجعلها حركة جماهير، وقضايا مستقبل ومصير: استقلال سياسى - تحرر اجتماعى - نضال وحدوى - تأثير عالمى - موارد تعود إلى أصحابها - سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج - تخطيط. تأمينات. تصنيع. تأميم. زرع صحارى. بناء سدود - إلى آخره... إلى آخره.

أيّ صوت كان هناك بالنداء على هذا كله أعلى من صوته؟

وأى حركة كانت هناك نحو هذا كله أقوى من حركته؟

من؟ وأين؟

قولوا لنا!.

الحديث التاسع النكسنة... ١٩٦٧

ثم يصلون إلى سنة ١٩٦٧، وهزيمتها المؤلمة ـ يقولون:

- «والهزيمة... مسئوليته عن الهزيمة سنة ١٩٦٧؟».

وأقول على الفور:

- إن جمال عبد الناصر مسئول عما حدث سنة ١٩٦٧، وقد قبل هو بتحمل كل المسئولية فيما جرى، وصارح بذلك شعبه وأمته، وكانت رغبتهما بعد ذلك معا هى الطلب بأن يظل فى موقعه ويقود الحرب. لقد خسرنا معركة، ولكن الحرب مستمرة!

ولعلى أقول بعد ذلك إن مسئولية عبد الناصر، في الدرجة الأولى، تنبع من سببين:

- السبب الأول: الخطأ في حسابات عملية إغلاق خليج العقبة.
- السبب الثاتى: الخطأ فى ترك المشير عبد الحكيم عامر يقود المعركة فعلا، بينما هو ـ علميًا ـ لا يصلح لقيادتها، لأنه تحول فى الحقيقة عند رتبة الرائد، من ضابط إلى سياسى.

ومع ذلك فلكى توضع مسئولية جمال عبد الناصر في إطارها العملى والتاريخي فإنه يتحتم علينا إلقاء نظرة واسعة على الصورة العامة للموقف السياسي والعسكري، كما بدت أمامه وقتها.

■ أولا - أبدأ برؤيته العامة لمجرى الصراع العربي - الإسرائيلي:

كان جمال عبد الناصر حريصا كل الحرص فيما يتعلق بالصدام المسلح مع إسر ائيل لعدة أسباب:

- 1- كان يرى أن الصدام المسلح مع إسرائيل لا بد فيه من حساب احتمالات التدخل الأمريكي، وهو احتمال قائم يستهدف فرض الهزيمة على العرب إذا استطاع، أو سلبهم ثمار النصر إذا استطاعوا، وإذن فإن نجاح الصدام المسلح في رأيه كان مرهونا بظرف دولي وعربي ملائم تكون فيه القوة الأمريكية مصابة بالشلل، أو يمكن إصابتها به.
- ٢- كان رأيه أن القوات المسلحة المصرية تحتاج على الأقل إلى خمسة عشر عاما تستوعب فيها سلاحها الذى حصلت عليه من الاتحاد السوفييتى، ولم يكن يقيس هذه المدة بتاريخ عقد أول صفقة سلاح سنة ٥٠٥١، وإنما كان يقيس ابتداء من سنة ١٩٥٧. ومن هنا، فقد كانت الفترة المحتملة للصدام المسلح في تقديره هي الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٥.
- "- حتى يجىء هذا الوقت وتسنح فرصته، فقد كان جمال عبد الناصر يعتقد اعتقادا راسخا في سياسة يسميها هو «سياسة السنطة وشعرة ذيل الحصان»، وهي تسمية مستمدة من حياة صعيد مصر وممارساته اليومية. وكان جمال عبد الناصر يشرح سياسته، فيقول: «إن السنطة نوع من البثور يظهر على الجسم ويتكلس، وأهل الصعيد في مصر يعالجونه بأن يجيء الواحد منهم بشعرة من ذيل حصان ويلفها حول النمو الدخيل على جسده، ثم يحكم شدها بحيث يحبس مرور الدم إليها، وتبدأ الإصابة بعد أيام تتجمد، ثم تبدأ في الذبول، ثم تقع من تلقاء نفسها».

وكان رأى جمال عبد الناصر أن إسرائيل نمو دخيل فى وسط الجسد العربى، وأن مقاطعتها وإحكام الحصار من حولها وتشديد الضغط عليها كل يوم، سوف يؤدى إلى حبس الدم عن خلاياها، ومن ثم إلى ضمورها وسقوطها.

المهم أن نرفض التعامل معها باستمرار، المهم أن لا يخف حصارنا عنها طول الوقت، المهم أن تحس بضغطنا من حولها ليل نهار.. وحتى إذا اضطررنا بعد ذلك إلى استعمال القوة

المسلحة، فإن استعمال القوة يجىء فى أكثر الظروف ملاءمة، وكانت له نظريته فى استعمال القوة المسلحة مع إسرائيل. كان يرى أن الظروف العالمية لا تعطى العرب فرصة تحقيق نصر حاسم نهائى فى معركة واحدة، وهكذا ظل يتصور سلسلة من المعارك تحقق كل منها نصرا جزئيا - عسكريا وسياسيا - ثم يكون من أثر تراكم هذه الانتصارات كلها أن يشعر المشروع الصهيونى فى فلسطين بأن لا أمل له فى البقاء.

■■ ثانيًا ـ تصوره العام لمجرى الصراع سنة ١٩٦٧:

مع بداية سنة ١٩٦٧، فإن جمال عبد الناصر راح يتابع صورة التطورات في الشرق الأوسط باهتمام مشوب بحذر شديد ـ لعدة أسباب:

- 1- كان يشعر أن علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى نقطة عنف شديد عبر عنها قرار الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» بوقف بيع القمح الأمريكي إلى مصر.
- ٢- لم يكن يستبعد، والأمر كذلك، أن تلجأ الولايات المتحدة إلى «الرادع الإسرائيلي»، كما فعلت بريطانيا وفرنسا في حرب السويس سنة ٢٥٩١.
- ٣- كان يرى أن الظروف غير ملائمة له عسكريا بسبب وجود فرقتين من الجيش المصرى فى اليمن وقتها، وكان يقدر أنه إذا أرادت إسرائيل استغلال فرصة، فهذه هى الفرصة المتاحة لها، وكان قد حاول من قبل أكثر من مرة أن ينهى معركة اليمن، ولكن محاولاته جميعا لم تصل إلى نتيجة، وتلك قصة أخرى على أى حال!

ومن المفارقات أن الملك حسين ملك الأردن بعث إليه فى ذلك الوقت برسالة مع الفريق عبد المنعم رياض، يحذره فيها من مؤامرة تستهدف جره إلى معركة فى ظروف غير ملائمة ـ وكان ذلك متفقا مع إحساسه العام.

■■ ثالثًا - موقفه إزاء التهديد الموجه إلى سوريا:

عندما بدأ ليفى أشكول ـ رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت ـ وتبعه إسحاق رابين ـ رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلى ـ يوجهان التهديدات الصريحة إلى سوريا، ويتحدثان علنا عن «الزحف على دمشق»، بدأ جمال عبد الناصر يتقصى حجم الخطر الموجه إلى سوريا، وتصادف فى ذلك الوقت أن كان أنور السادات فى موسكو عائدا من رحلة فى «كوريا الشمالية»، فإذا بالرئيس «نيكولاى بادجورنى» يطلب إليه نقل رسالة إلى عبد الناصر عن الخطر الموجه إلى سوريا، وعن استعدادات إسرائيل لتوجيه ضرية إليها.

وتواترت معلومات عن حشد ما بين تسعة ألوية إلى أحد عشر لواء أمام سوريا.

ثم تلقى جمال عبد الناصر من دمشق تقريرا بعث به السفير السورى هناك وقتها، وهو الأستاذ صلاح الطرزى، يقول: «إن مصادر موثوق بها أكدت له أن الهجوم على سوريا قد تحدد بالفترة ما بين ١٦ و ٢٢ مايو».

وهكذا واجهته ضرورة اتخاذ قرار، فلقد تأكدت أمامه احتمالات ضربة عسكرية موجهة إلى سوريا، ولم يكن في مقدور مصر أن تقف مكتوفة اليدين.

(ولست أعرف ماذا كانوا يقولون عنه أو عن مصر لو أنه وقف ساكتا، ولم يتحرك، وترك سوريا للغزو وحدها؟!).

■■ رابعًا: قراره بالحركة لمساعدة سوريا وتخفيف الضغط عنها:

كان عليه أن يتحرك قبل ١٦ مايو.

وفى يوم ١٣ مايو أصدر قرارا بحشد قوات مصرية فى سيناء تأهبا واستعدادا، ونستطيع أن نتصور اتجاهات تفكيره فى تلك الفترة من خلال مقابلة بينه وبين «الدكتور إبراهيم ماخوس» وزير خارجية سوريا الذى طار للاجتماع به فى القاهرة يوم ١٦ مايو.

وبدأ الدكتور ماخوس يروى أمامه معلومات دمشق عن الحشود الإسرائيلية ونواياها، وعن تأكيدات السوفييت لهذه الحشود والتحذير منها. ثم قال الدكتور ماخوس: «إن السوفييت أبلغوا السفير السورى في موسكو بأنهم سوف يبذلون كل جهدهم لمساعدة سوريا في أي شيء تتعرض له، حتى ولو اضطروا للتدخل العسكري».

وبدأ جمال عبد الناصر بتكلم، وكان قوله بالحرف الواحد، نقلا عن الوقائع الرسمية لتلك المقابلة:

- «ليس واضحا أمامى ما يستطيع السوفييت عمله لمساعدتكم.. تقديراتنا أنهم سوف يعطون تأييدًا معنويًا، ولكنى لا أرى فرصة لتدخلهم عمليًا».

سوف يساعدون في الأمم المتحدة، وربما وجهوا إنذارا لأمريكا وإسرائيل، ولكن غير ذلك، ماذا يستطيعون؟.. كيف يتدخلون عمليا عبر تركيا أو إيران؟».

واستطرد جمال عبد الناصر:

- «إننا بحشد قواتنا في سيناء أردنا أن نقوم بمظاهرة كبيرة، ولكي يكون من هذه المظاهرة رسالة لإسرائيل تجعلها تفكر مرة ثانية.

ولكنى أرجوكم أنتم في سوريا أن تضبطوا أعصابكم، ولا تدفعوا الأمور إلى نقطة الخطر.

إننى لا أريد أن أقفل باب التراجع وراء إسرائيل. أريدهم أن يتراجعوا بهدوء، ولا أريد أن أجعل هذه العملية صعبة عليهم، فمن الخطر في أوقات الأزمات أن تغلق وراء عدوك باب التراجع إذا لم تكن تريد الصدام الفوري معه».

واستطرد جمال عبد الناصر:

- «خطتى الآن أن أترك قوات الطوارئ في شرم الشيخ وغزة.

لقد طلبنا سحبهم من الخط الواقع بين «طابا» و «رفح» لفتح خط المواجهة أمام تدخلنا، لو اضطررنا إلى ذلك.

لكن خروجهم من «شرم الشيخ» سوف يؤدى إلى تعقيدات كثيرة، ثم إن خروجهم من قطاع غزة ليس فى صالحنا، لأننا لا نستطيع الدفاع عن القطاع فى حالة نشوب عمليات. من ناحية لأنه ليس لنا فيه قوات ثقيلة بحكم اتفاقيات الهدنة، ومن ناحية أخرى لأن القطاع لا يسمح بأى مناورة فى الحركة.

وأريدكم فى دمشق أن تعرفوا أن الموقف دقيق، وعلينا أن نعالجه بأعصاب باردة، وأنا أطلب منكم أن تساعدوني بالامتناع عن أي عمل استفزازي في هذه الظروف الساخنة».

وخرج الدكتور إبراهيم ماخوس، ويلفت النظر أن جمال عبد الناصر استدعى بعده مباشرة سفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة، وهو وقتها السفير «بويجدانيف»، وقال له:

- «إنى أريدهم أن يعرفوا فى موسكو أننا أخذنا بعض التدابير العسكرية بناء على ما أكدوه لنا من معلومات عن الحشود الإسرائيلية. إن ما قالوه لأنور السادات كان العامل الأكثر تأكيدا لما كان لدينا من معلومات.

وبالتالى، فإنى أريدهم فى هذه الفترة أن يتنبهوا إلى ما يجرى فى الشرق الأوسط، خصوصا وهم يتحملون - أدبيا - جزءا كبيرا من مسئولية تطورات الحوادث».

■■ خامسًا - قرار إغلاق خليج العقبة:

كان الطلب المصرى الأساسى هو إخلاء قوات الأمم المتحدة من خط المواجهة بين «طابا» و «رفح»، ولكن «يوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة، بناء على نصيحة من مساعده الأمريكى الدكتور «رالف بانش»، قال إن «عمل قوات الطوارئ هو مهمة سلام لا تتجزأ».

وبالتالى «فليس هناك مجال لسحب جزء من القوة وإبقاء جزء منها، لأن وجود القوة فى رأيه «مهمة» تؤديها بالكامل أو تتخلى عنها بالكامل، وإذن فهى إما أن تبقى فى مواقعها كما هى، وإما أن تنسحب من جميع مواقعها، وهذا حق مصر على أى حال بمقتضى اتفاقها مع سلفه داج همرشولد سنة ١٩٥٧».

ولم يكن أمام جمال عبد الناصر من حل إلا أن يطلب سحب القوة من كل مواقعها، وإلا فإن هذه القوة سوف تكون مانعا بينه وبين أى عمل لنجدة سوريا.

وكان طلب خروج القوة كلها.

ووصلت وحدات الجيش المصرى إلى شرم الشيخ. وطرحت حكاية خليج العقبة نفسها على الموقف.

يقفل الخليج أو لا يقفل في وجه الملاحة الإسرائيلية؟

إن إغلاق الخليج حق مصرى بمقتضى قوانين السيادة والحرب. ثم إن إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية كان مطلبا عربيا يلح به الكل على مصر، ولكن القرار لا بد أن يصدر بعد دراسة مسئولية.

ودعيت اللجنة التنفيذية العليا لاجتماع طارئ، وطرح أمامها موضوع إغلاق خليج العقبة. وقررت اللجنة بإجماع الآراء إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية تمسكا بحق السيادة، ونزولا على مقتضيات حالة الحرب، واستجابة لمطلب عربى ملح، ثم إقرارا بأمر واقع نشأ عن سحب قوة الطوارئ الدولية من كل سيناء.

اللجنة كلها، بإجماع الآراء، قررت، ولم يكن القرار انفراديا من جمال عبد الناصر.

(الغريب أننى كتبت فى ذلك الوقت محذرا من مخاطر إغلاق خليج العقبة، قائلا إن هذا القرار يعنى الحرب. ويومها اتهمت علنا بالانهزامية، وبين الذين اتهمونى وقتها بعض الذين يتهمون جمال عبد الناصر اليوم بالتهور فى ذلك القرار!).

■■ سادسًا ـ تقدير جمال عبد الناصر لاحتمالات الحرب:

فى ذلك الوقت كانت كل المعلومات تشير إلى أن اتجاه الحشود الإسرائيلية قد تغير، فلقد راحت القوات التى كانت فى شمال إسرائيل ـ إلى جانب قوات أخرى ـ تندفع بأقصى سرعة إلى الجنوب.

واستدعى جمال عبد الناصر سفير الاتحاد السوفييتي مرة أخرى إلى مقابلته ليقول له:

- «إن الحشود كلها الآن على الجبهة المصرية.

لم يعد الخطر الإسرائيلي موجها إلى سوريا، وإنما هو الآن موجه إلى مصر».

وفي نفس الوقت كان تقدير جمال عبد الناصر كما يلي:

- ١- أنه سوف يبذل جهدا سياسيا مكثفا لكى يحول دون اندلاع عمليات عسكرية.
- ٢- أن نسبة احتمال نشوب عمليات عسكرية سوف تقل مع الوقت ومع نقل التركيز من المجال العسكرى إلى المجال السياسي.
- ٣- إذا حدث ونشبت عمليات عسكرية فإن القوات المسلحة المصرية سوف تكون قادرة على خوض معركة دفاعية طويلة، إما على الخط الأول قرب الحدود الدولية، وإما على الخط الثاني في وسط سيناء إذا اقتضى الأمر، وإذا طالت المعركة الدفاعية فإن إسرائيل لا تستطيع تحمل استمرارها بوضع التعبئة العامة الكاملة.
- ٤- أن نشوب عمليات عسكرية في الشرق الأوسط سوف يخلق أزمة مواجهة عالمية، وذلك سوف يضغط بشدة من أجل وقف إطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها الأصلية.

و هكذا بدت المهمة الأولى أمام جمال عبد الناصر أن يتحرك سياسيا بأوسع ما يمكن.

■■ سابعًا - الحركة السياسية لجمال عبد الناصر وقتها:

فى تلك الظروف بدأ جمال عبد الناصر حركة سياسية، لعلها من أصعب ما قام به فى حياته، وكان يتحرك طول الوقت، وبأقصى ما يمكن من الفهم والحذر، وكان يشعر أنه فى سباق مع الزمن ومع الخطر.

وجاءته رسالة من الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» يناقش فيها تطورات الموقف معه ثم يطلب إليه أن يبحث معه عن صيغة لمعالجة الموقف، ثم يقول في نهاية الرسالة:

«إن الولايات المتحدة ـ وقوى أخرى ـ طلبت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت أن يطير إلى منطقة الأزمة، وأن يرى ما يمكن عمله على الطبيعة، وإنى أناشدكم أن تتعاونوا معه إلى أقصى حد ممكن».

ورد جمال عبد الناصر بأنه «سيبذل كل جهده ليفتح سبلا أمام يوثانت، ولا يعلق أمامه طريقا يمكن أن يؤدى إلى تخفيف حدة التوتر».

وتمكن جمال عبد الناصر من تجنيد كل جهد الجنرال ديجول الرئيس الفرنسي.

بعث إليه ديجول يرجوه أن لا يطلق الرصاصة الأولى.

ورد على ديجول بأنه لن يطلق الرصاصة الأولى.

ثم بعث إلى ديجول بملخص رسالة جونسون إليه، وأضاف إليها تأكيده بأنه سيبذل كل جهده للتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة.

وحرك مجموعة عدم الانحياز كلها... واستغل رصيده الضخم في أفريقيا كواحد من مؤسسى منظمة الوحدة الأفريقية.

وحين جاء «يوثانت» إلى القاهرة، التقى به جمال عبد الناصر ومعه الدكتور محمود فوزى مستشاره للشئون الخارجية وقتها، والسيد محمود رياض وزير خارجيته، وكان الاجتماع الحاسم مع يوثانت يوم ٢٤ مايو.

وفى هذا الاجتماع بدأ جمال عبد الناصر يعرض تطورات الحوادث، ثم بدأ يعرض وجهات نظره، واستمر الحوار ساعات، ثم خرج يوثانت باقتراح محدد.

قال بالحرف:

- «سيادة الرئيس.. نحن الآن نحتاج إلى وقت، ولذلك فإنى أفكر في أن أطلب إلى جميع الأطراف أن يعلنوا «موراتوريوم» على تصرفاتهم».

وسأله جمال عبد الناصر:

- ماذا تعنى بر«موراتوريوم»؟

قال يوثانت:

- «الامتناع عن الحركة. تجميد الموقف على ما هو عليه.

أطلب منك مثلا وقف إجراءات الحصار في خليج العقبة.

أطلب من إسرائيل أن لا تتحدى الحصار.

وأطلب منك أن لا تفتش بواخر أطراف ثالثة.

وأطلب من كل الأطراف الثالثة أن لا تنقل بضائع استراتيجية إلى إسرائيل. أطلب تجميد الموقف».

وانتظر يوثانت ليرى أثر كلامه.

ولكن جمال عبد الناصر استأذنه في أن يسمح له أن يتكلم بالعربية مع مساعديه: مستشاره الدكتور محمود فوزى ووزير خارجيته محمود رياض.

ودار حديث بين الثلاثة بالعربية، ويوثانت ينتظر

والتفت جمال عبد الناصر إلى يوثانت وقال له:

- «إننى أريد أن أتعاون معك إلى أقصى حد.

وإذا طلبت منى إعلان موراتوريوم فسوف أقبل، ولكن الأمر مرهون بقبول الأطراف الأخرى».

وقال يوثانت:

- لهذا فإنى لا أطلب ذلك منك الآن، وإنما سوف أطلبه بعد عودتى إلى نيويورك وبعد أن أتشاور مع كل الأطراف، وبالذات الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وسافر يوثانت.

ولم ينتظر جمال عبد الناصر ساكنا.

وإنما أصدر أوامره بتخفيف إجراءات الحصار عن خليج العقبة ـ إلا فيما يتعلق بالبواخر الإسرائيلية ـ وبتجنب أى حادث مفاجئ يمكن أن يفجره تطبيقها.

واصل اتصالاته مع ديجول.

وبعث وفدا خاصا إلى موسكو.

وبعد أيام، وبالتحديد يوم ٣٠ مايو جاءته الرسالة المنتظرة من يوثانت، وكان نصها ـ وأنا أنقل عن أوراق الأمم المتحدة ـ كما يلي بالحرف:

«سيادة الرئيس.

إننى أعرف من محادثاتى الأخيرة معكم ومع وزير الخارجية محمود رياض، أنكم تدركون تماما الدوافع التي تدعوني إلى توجيه هذا النداء الشخصي والعاجل إليكم.

إنكم سوف تلاحظون أن ما أطلبه منكم ينبع فقط من رغبتى ومن مسئوليتى العميقة التى تدعونى الى عمل كل شيء في استطاعتي من أجل تفادي كارثة نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط.

وخلال زيارتى للقاهر فإن موقفكم وسياستكم فى مسألة خليج العقبة قد جرى إيضاحها لى، وأريد أن أركز على الأهمية الكبرى التى أعلقها على رد فعل إيجابى من جانبى لمناشدتى هذه لكم، بدون تأثير ضار على موقفكم أو سياستكم.

إننى أطلب وقتا، ولو فسحة محدودة من الوقت، لكى أستطيع أن أعطى فرصة للمشاورات وللجهود الدولية التى تحاول أن تبحث عن مخرج من الموقف الحرج الراهن.

وأريد أن ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى ما قلته فى تقريرى إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ مايو. إننى أرى أن إيجاد مخرج سلمى من هذه الأزمة يتوقف على فسحة من الوقت يمكن فيها تخفيف حدة التوتر من مستواه المتفجر الحالى.

وبناء على ذلك فإننى هنا أدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وإلى تجنب أى أعمال عدائية يكون من شأنها زيادة التوتر، وهدفى من ذلك أن أعطى مجلس الأمن فرصة لعلاج المشاكل التى تنطوى عليها الأزمة، والبحث عن حلول لها.

وإنى الآن أناشدك يا سيادة الرئيس، كما أناشد رئيس الوزراء أشكول وكل الأطراف المعنية إلى ممارسة الحذر عند هذا المنعطف الخطير.

وبالذات، وبدون طلب أى تعهدات منكم، أو حتى رد، فإنى أريد أن أعرب عن الأمل فى أن تمتنعوا خلال مدة أسبوعين من لحظة استلامكم لهذه الرسالة ـ عن أى تدخل فى الملاحة غير الإسرائيلية عبر مضايق تيران.

وفى هذا الخصوص فهل لى أن أخطركم، وفى كل الأحوال، أن لدى من الأسباب ما يجعلنى أفهم أنه فى الظروف العادية فإنه ليس متوقعا أن تحاول أى باخرة إسرائيلية عبور مضايق تيران خلال مدة الأسبوعين المحددين، بل إنى أستطيع أن أؤكد لكم، حسب أدق المعلومات لدى، بأنه خلال السنتين والنصف الأخيرتين لم تقم أى باخرة ترفع العلم الإسرائيلى بالمرور فى مضايق تيران.

وأستطيع أن أكرر لكم، يا سيادة الرئيس، أننى بصفة خاصة، وكذلك المجتمع الدولى كله بصفة عامة، سوف نقدر تقديرا كبيرا هذه المبادرة من جانبكم.

وأرجوكم أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أصدق أمانى واحترامى الشخصى».

﴿يُوثَانُتُ﴾

هذه البرقية ـ وهي تنشر الآن لأول مرة ـ كان لها تأثير كبير في القاهرة، وكانت دراستها تفصيلا تعطى إشار ات واضحة:

- ١- إن هذه الرسالة لم تكن لتصدر عن يوثانت إلا وهي موضع اتفاق بين القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة.
- ٢- إن التأكيد على عدم توقع مرور بواخر إسرائيل تتحدى الحصار معناه أن يوثانت كان على اتصال
 مباشر أو غير مباشر بإسرائيل.
 - ٣- إن حدة الأزمة ربما تتوقف عند الدرجة التي بلغتها الآن.
 - ٤- إن هناك أسبوعين قادمين من الانتظار قبل أن تتحرك الحوادث.

كانت هذه الرسالة بتاريخ ٣٠ مايو.

ثم تأكد هذا كله برسالة الرئيس «جونسون» المباشرة إلى جمال عبد الناصر يرجوه في مقابلة ممثل شخصى له، وهو «روبرت أندرسون»، الذي جاء بالفعل وقابل جمال عبد الناصر، ثم تم الاتفاق بينهما على رحلة يقوم بها نائب رئيس الجمهورية المصرى السيد زكريا محيى الدين إلى واشنطن لمقابلة الرئيس «جونسون» والتباحث معه. ثم غادر «أندرسون» القاهرة، وبعث إلى جمال عبد الناصر ببرقية من روما يؤكد فيها أن الرئيس الأمريكي سوف يكون في انتظار زكريا محيى الدين صباح يوم الثلاثاء ٢ يونيو!.

■ تامنًا ـ ماذا حدث إذن بعد ذلك؟

كان من حق جمال عبد الناصر أن يستريح وأن يتصور أن التوتر تخف حدته، والغريب أنه لم يسترح وإنما ذهب يوم الجمعة ٢ يونيو ليحضر اجتماعا للقيادة العامة للقوات المسلحة، يقول فيه:

- إنه يخشى من الأيام الثلاثة القادمة.

وكان في تلك الفترة بين عاملين:

• عامل الاطمئنان على سير تطورات الحركة السياسية.

• عامل القلق على احتمالات ضربة إسرائيلية مفاجئة، ثم كان في ذهنه أنه مهما كانت الظروف فإن القوات المسلحة قادرة على خوض معركة دفاعية طويلة النفس.

وما لم يكن يعرفه جمال عبد الناصر في ذلك الوقت هو أن الولايات المتحدة ـ كما ثبت عمليا فيما بعد ـ كانت تتحرك بسياستين:

- سياسة في وزارة الخارجية.
- وسياسة أخرى في وكالة المخابرات المركزية.

كانت وزارة الخارجية تتعامل مع يوثانت... أو هكذا تقول!

وكانت المخابرات المركزية تتعامل مع المؤسسة العسكرية في إسرائيل وهذا الآن مؤكد!

وجاء صباح يوم الاثنين ٥ يونيو، واختلفت التطورات مع تقديرات جمال عبد الناصر، خصوصا فيما يتعلق «بمعركة دفاعية ذات نفس طويل».

ووقع الخطان القاتلان:

- ١- ضربة الطيران الإسرائيلي، والطريقة التي نجحت بها هذه الضربة.
 - ٢ ـ قرار الانسحاب من سيناء، وقد صدر صباح ٦ يونيو.

وأخفيت جسامة ضربة الطيران عن جمال عبد الناصر.. ولم يعرف بقرار الانسحاب، إلا بعد صدوره بوقت طويل.

و لا أريد أن أخوض هنا في تفاصيل أكثر.

■ تاسعًا - الهزيمة:

لقد نسينا عندما وقعت الهزيمة أن حربنا مستمرة.

1- كان شعورنا بالمهانة شديدا، ولهذا أسباب تبرره، ولكننا كان يجب أن ندرك أن بين أهداف أعداء العرب تلطيخ سمعة الجيش المصرى، وإقناع الشعب المصرى والأمة العربية أنه ليس فى مقدور أيهما أن يعتمد عليه.

كان من أهدافهم أن يسقونا الشعور بالمهانة، وأن يترسب هذا الشعور بالمهانة إلى أعماق أعماقنا. وساعدناهم وشربنا.

لقد هزمت أمم قبلنا في معارك، ولكنها لم تعتبر هزيمة معركة خسارة للحرب، طالما أنها تملك إرادتها.

لم تشعر أمريكا بالمهانة بعد «بيرل هاربور» وقيام السلاح الجوى الياباني بتدمير كل الأسطول الأمريكي.. وإنما شعرت بالتصميم.

ولم تشعر بريطانيا بذلك بعد الهزيمة الساحقة في «دنكرك».. وإنما شعرت بالتصميم.

بل إن فرنسا التى استسلمت لهتلر.. استغلت مقاومة ضابط واحد رفض الهزيمة، وهو «ديجول».. واعتبرته ممثلا لإرادتها، واعتبرت انتصار الحلفاء انتصارا لها.

أما نحن، فلم نفعل ذلك.

كانوا يريدون أن يصدروا لنا المهانة.. وكنا نحن على استعداد، وبشدة، أن نستوردها!

- ٢- كان الشعور في العالم العربي بخيبة الأمل شديدا وكان له ما يبرره بطبيعة الحال ولكن كان لا بد أن يتذكر الجميع أنه بداية ونهاية ليس هناك غير هذا الجيش المصرى في الخط الأول ومع جيوش عربية أخرى يستأنف القتال.
- ٣- الغريب أنه مع ظهور دور «التواطؤ» الأمريكي، فقد ظل اللوم يصب على مصر وقيادتها وجيشها بمنطق هؤلاء الذين «لا يقولون للضارب لا تضرب ولكن يقولون للمضروب لا تصرخ»!

■ عاشرًا ـ مسئولية جمال عبد الناصر:

وجمال عبد الناصر مسئول، ولا يمكن لأحد أن يعفيه من مسئوليته، بل لم يقبل هو بديلا عن الاعتراف بها كاملة، ولم يتمسح بشيء، ولا توارى خلف أحد.

وعندما يجيء وقت الحكم التاريخي عليه في مسألة الهزيمة، فلا بد أن توضع في الاعتبار عوامل كثيرة:

- ١- ظروف الأزمة وتداعيها، وهل كان في وسعه أن يتقاعس عن نجدة سوريا؟
 - ٢- قيادته للحركة السياسية في الأزمة، والطريقة حاول بها تفادي الانفجار.
- ٣- تمثيله للإرادة العربية في الصمود بعد الهزيمة، وهذا في حد ذاته من أمجد مواقفه، فالهزيمة الحقيقية هي هزيمة الإرادة، وليست الهزيمة هي التراجع عن أرض... خصوصا وأن الصراع طويل ومستمر.
 - ٤- نجاحه في إعادة بناء القوات المسلحة في ظرف ستة أشهر من الهزيمة.
- ٥- عودته إلى ميدان القتال طبقا لسياسة الدفاع والردع والتحرير، وقد بلغت عودته إلى ميدان القتال قمتها في حرب الاستنزاف التي هي الجولة الرابعة في الحرب العربية الإسرائيلية.
 - ٦- استعداده وتخطيطه لمعركة التحرير.
- ٧- ثم إن الهزيمة بكل مسئولياتها يجب أن توضع في إطارها من كفاحه كله، فلم تكن معركة ٥ يونيو هي معركته الوحيدة، وإنما كانت واحدة من معاركه. نجح في بعضها، ولم ينجح في البعض الآخر.

وبعد مئات السنين، وحينما يكتب التاريخ بشرف وأمانة، وبغير أحقاد وعقد، فإن التاريخ سوف ينصف جمال عبد الناصر حتى في هزيمة سنة ١٩٦٧. أبسط ما سوف يقال عنه:

إنه كان رجلا. تحمل مسئوليته بشجاعة، وتقبل الحساب عنها في كبرياء..

ومثّل كرامة وإرادة أمة بأسرها في يوم من أحلك أيامها.. وكان وسط الظلام والعواصف والمؤامرات الدولية إنسانا آمن بوطنه وأمته وبمثلهما العليا، وأعطى حياته لخدمة هذه المثل بشرف، وأصاب مرات وأخطأ مرات، لكنه حارب طول الوقت بإيمان ويقين، ولم يستسلم حتى النفس الأخير.. وكذلك يفعل الرجال.

الحديث العاشر الصدام مَع الولايات المتحدة الأمريكية

و لا يسكتون..

كلما ضاعت منهم حجة جاءوا بغيرها، وكلما طاش لهم سهم في الفضاء أسرعوا إلى الجعبة يبحثون عن سهم آخر ويصوبون!

- لقد بادر الولايات المتحدة الأمريكية بالعداء، ولم يعطها نفسا حلوا، ولا طالعها بوجه مبتسم. ما لنا نحن والولايات المتحدة وهي القوة الأعظم القادرة على النفع والضرر... ثم ماذا كانت نتيجة عدائه لها غير انحيازها الكامل إلى جانب إسرائيل وغير ضغوطها علينا تشتد حتى كسرت لنا الضلوع؟!

و نسأل:

- هل فعل جمال عبد الناصر ذلك، وهل اندفع فعلا كالثور الأحمق إلى معركة غير متكافئة؟

وتقول لنا نظرة واحدة على خريطة أحداث الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٥٢ إن ذلك لم يحدث. بل الغرابة أن ما حدث هو عكس ما يقولون.

لقد بدأ جمال عبد الناصر دوره على الساحة المصرية والعربية وهو يحسن الظن كثيرا بالولايات المتحدة الأمريكية ومبادئها وسياساتها، وكانت الورقة الأمريكية في ظنه ـ ذلك الوقت ـ ورقة محترمة وقوية وحظها في النجاح أقرب من حظوظ غيرها من أوراق لعبة الشرق الأوسط.

كانت الولايات المتحدة خارجة من الحرب العالمية ضد الفاشية في مكانة الديمقراطية الكبرى، وكانت الأفلام الأمريكية تعطى صورة مغرية، ولا كان هناك طغط بالمعونات أو بالحصار الاقتصادى أو بغارات الحرب النفسية. لم تكن صورة الأمريكي القبيح قد رُسمت بعد، ولا كان هناك «خليج خنازير» في كوبا، أو مذبحة «ماي لاي» في فييتنام.

وكانت القوة الأعظم الثانية - شريكة انتصار الحرب ضد الفاشية، وهي الاتحاد السوفييتي - ما زالت بعد تحت حكم ستالين.

وكانت بريطانيا هي عدو العرب في المشرق.. وفرنسا عدوهم في المغرب.

وهكذا كان الخيار الأمريكي يفرض نفسه، لا على جمال عبد الناصر وحده، وإنما على معظم قيادات حركة الثورة الوطنية.

واستعمل جمال عبد الناصر الورقة الأمريكية في الضغط على بريطانيا من أجل الجلاء، وحاول أن يحصل منها، بعد ثلاثة شهور من الثورة، على سلاح للجيش المصرى، وتلقى وعدا بذلك، ثم حدث تراجع عن الوعد وقيل له في تبرير ذلك بالحرف:

«لقد كانت قائمة طلباتكم من السلاح على مكتب الرئيس الأمريكي الجديد - دوايت أيزنهاور - وكان على وشك أن يبت فيها بالموافقة، ولكن ونستون تشرشل - رئيس وزراء بريطانيا - اتصل به تليفونيا وقال: «هل صحيح أنك ستبيع سلاحا لمصر؟»، ورد عليه أيزنهاور بأنه على وشك اتخاذ قرار.. وناشده تشرشل أن يؤجل، لأن جمال عبد الناصر يهدد بحرب شعبية في منطقة القناة لإجبار الجيش البريطاني على الانسحاب. ثم أضاف تشرشل: «إنك لن ترضى أن تعطى للمصريين سلاحا يقتلون به جنود الجيش البريطاني البريطاني الذين كانوا تحت قيادتك في الحرب العالمية الثانية». وتردد أيزنهاور.

حتى ذلك الوقت - فبراير ١٩٥٣ - كان جمال عبد الناصر يحسن الظن بالأمريكيين ويجد عذرهم فى الاستجابة لحلفائهم، خصوصا على المستوى العاطفى، عذرا مقبولا. وصدق ما قالوه له، واستجاب لنبرة الود المشوبة بالأسف فى اعتذارهم له.

ومن ناحيتهم، فلست أعتقد أن الأمريكيين - في ذلك الوقت - أحسنوا تقييم وتقدير جمال عبد الناصر، وثورته في مصر، وصداها في العالم العربي.

تصوروه انقلابًا من نوع ما عرفوا في أمريكا اللاتينية أو غيرها.. ضابط شاب، يقفز على السلطة بالدبابة والمدفع، وفي اليوم الأول يعلن على شعبه آمالا في التغيير بلا حد، ولكن اليوم الثاني يجيء، فإذا بطل الأحلام لا يغير، وإنما يتغير. يلبس رداء السلطة ثم يجمِّد الأمر الواقع ويثبته، وتذهب الأحلام إلى صحارى الضياع.. سرابا رأته العيون لحظة، واتجهت إليه الأقدام في شوق، فلم تجده حيث تصورته، ولم تعثر له على أثر!

ونستطيع القول بأن جمال عبد الناصر لم يقبل على الخيار الأمريكي متصورا أن الطريق مفتوح والريح رخاء، فلقد قدّر منذ البداية أن هناك أسبابا حقيقية لمشكلات مع الولايات المتحدة ترجع في معظمها إلى ما رآه وقتها، ووصفه بتعبير «المأزق الأمريكي».

والمأزق الأمريكي، كما تصوره وشخصه وقتها:

أن الولايات المتحدة تجد مصالحها كلها مع العرب.

ولكن الولايات المتحدة ترتبط بإسرائيل بأكثر من سبب: منها الاعتبارات العاطفية، ومنها التأثير الصهيونى فى الحياة الأمريكية، ومنها ما يعتقده راسمو السياسة فى واشنطن من أن صمام الأمن النهائى فى السيطرة على المنطقة هو إسرائيل.

كان يرى ذلك مأزقًا.

وتصور أنه إذا استطاع أن يساعد على إيجاد حل لهذا المأزق، أو حتى صيغة تعامل مقبول - إذن فإن الولايات المتحدة سوف تغلب مصالحها على أية اعتبارات أخرى، خصوصا إذا نمت ثقة متبادلة بين الطرفين... بالتعامل الحر والحوار المفتوح وحسن النية المسبق.

وفوجئ جمال عبد الناصر بالتجربة، ووقائع التجربة مع الولايات المتحدة، وفي النهاية كانت له عبارة ترسم خيبة أمله فيها كلها، وكان يقولها في ألم:

- على كل بقعة من جسمى كَيّ بالنار، مما فعلوه بنا، أو حاولوه معنا!

ومع ذلك لا نسبق الوقائع.

بدأت الواقعة ـ أو الموقعة ـ الأولى بين جمال عبد الناصر وبين الولايات المتحدة في قضية الأحلاف، لوّحوا له بأنهم سوف يساعدون في إقناع الإنجليز بالجلاء، إذا هو انضم في حلف دفاعي مع الغرب في الشرق الأوسط.

وحاول أن يشرح وجهة نظره لـ«جون فوستر دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة عندما جاء إلى مصر في ربيع سنة ١٩٥٣. قال له:

- «لا أتصور أن فى مقدورنا أن نقبل حلفا دفاعيا تتحول به قوة الاحتلال من عدو إلى حليف، وبدلا من العلم البريطاني على قواعد القناة، يرفع علم الحلف.

نحن نريد الاستقلال أولا لكى تكون لنا إرادة حرة نقرر بها إذا كانت الأحلاف فى صالحنا، أو هى فى غير صالحنا.

وربما قلت لك من الآن إننا لا نراها فى صالحنا، فلست أفهم كيف ننضم إلى حلف ضد الاتحاد السوفييتى وهو بعيد عنا لم يبادرنا بعداء، ثم ننسى أن عداءنا الحقيقى هو مع هؤلاء الذين احتلوا أرضنا من أكثر من سبعين عامًا.

ثم إننى لا أعتبر أن الشيوعية خطر علينا، وإذا كانت خطرا فإن مقاومتها لا تكون بالأحلاف العسكرية، لأن السوفييت لن يهاجموا الشرق الأوسط بالجيش الأحمر، وإنما سوف يحاولون ـ إذا حاولوا ـ النفاذ من جهات داخلية ساءت أوضاعها بسبب التخلف والاستغلال والتبعية، ومن هنا فإن دفاعنا الحقيقى ضد الشيوعية يكون بالوطنية بمعناها الحقيقى بكونها خلاصا من التبعية، وعملا ضد التخلف، وعدلا يجد فيه المواطن حياته وكرامته.

ومهما يكن فإنى أسلم بأنه قد تكون هناك أخطار علينا، وأول هذه الأخطار إسرائيل، ووسيلتنا في مقاومة هذه الأخطار هي ميثاق الدفاع العربي المشترك، أما حلف للدفاع عن الشرق الأوسط، فإنى أخشى أننى فيه سوف أجد نفسى حليفا لإسرائيل التي تعتبرها شعوبنا كلها عدوها الرئيسي في هذه المرحلة!».

ولم يفهم جون فوستر دالاس.

وصدرت الإشارة بترك القاهرة جانبا، والاتجاه إلى بغداد لتكون نواة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم بدأ الضغط على غير بغداد من عواصم الهلال الخصيب.

واضطر جمال عبد الناصر إلى أن يقاوم.. وقاوم حلف بغداد دون أن يسد طرقا أو ينسف جسورا تقطع المواصلات مع الولايات المتحدة.

وبدأت الموقعة الثانية من قلب تلك الموقعة الأولى، فقد تصور «دالاس» أنه إذا استطاع أن يرتب لصلح بين مصر وإسرائيل، فإن ذلك سوف يزيل أكبر عقبات اشتراك مصر في حلف بغداد.

وطارت بعثة فى السر إلى القاهرة، يرأسها «روبرت أندرسون» الذى كان وزيرا للخزانة مع أيزنهاور، والتقى مع جمال عبد الناصر، وعرض عليه رغبة الولايات المتحدة فى السعى بصلح بين مصر وإسرائيل، ولم يجادله جمال عبد الناصر، وإنما وضع أمامه شروطه، وكانت:

- حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه.
- ثم أن تطمئن مصر إلى أن الاتصال البرى بينها وبين بقية العالم العربى في المشرق مفتوح، ولا يكون ذلك إلا بتراجع إسرائيل عن النقب.

وسافر «أندرسون» إلى إسرائيل ليقابل «بن جوريون» وعاد يقول لعبد الناصر:

- «إن بن جوريون ذعر عندما سمع اقتراحاته، فمعناها أن لا تكون هناك إسرائيل».

واستطرد «أندرسون» يقول إن «بن جوريون» عرض اقتراحا وجيها، وهو أن يلتقى مع جمال عبد الناصر وجها لوجه، وأن يجيء إليه هو في القاهرة ـ أو أي مكان غيرها يحدده ـ سرا أو علنا، حسبما يختار.

ورفض جمال عبد الناصر قائلا لأندرسون:

- «لا أستطيع مقابلته لمائة سبب، على الأقل.

أولها أنه إذا جاء لمقابلتي في القاهرة فإنني لا أستطيع أن أضمن سلامته. وإذا ذهبت للقائه خارج مصر، فما أظنني أستطيع العودة إليها».

ولم يفهم «أندرسون»... ولا فهم «دالاس».. ولا فهم «أيزنهاور».

وبدأت الشكوك من الناحيتين.

وجاءت الموقعة الثالثة حين ألح جمال عبد الناصر في طلب السلاح من الولايات المتحدة، فلما أحس أنه لن يحصل على ما طلب، توجه إلى الاتحاد السوفييتي، ولم يعقد صفقة سلاح فقط، وإنما كسر احتكار السلاح في المنطقة إلى الأبد.

وجن جنون «دالاس» وبعث إلى جمال عبد الناصر بإنذار شفوى:

«إنه سوف يقطع المعونة الاقتصادية عن مصر» (لم تكن هناك بعد معونة، وإنما كان هناك وعد بها).

ثم إنه سوف يقطع كل تعامل أمريكي مع مصر.

ثم إنه على استعداد لقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

وأخيرًا، «فإنه على استعدادا لأن يصل إلى حد فرض حصار بالأسطول السادس على الشواطئ المصرية، يمنع وصول السلاح السوفييتي إليها».

ورفض جمال عبد الناصر الإنذار، وقرر دالاس أن يرسل مساعده في وزارة الخارجية «جورج آلين» بإنذار مكتوب. وبعث جمال عبد الناصر إلى السفارة الأمريكية يقول إنه سوف يقابل «جورج آلين»، ولكنه إذا اشتم في كلامه رائحة تهديد أو إنذار، فسوف يطرده على الفور من مكتبه.

وأدرك «دالاس» أنه أمام خصم مستعد للمقاومة وقادر عليها، فترك التهديد إلى الإغراء، وكان قوله:

- «ليكن. إن الاتحاد السوفييتي يصدر لكم أدوات الموت. وأما نحن فسوف نصدر لكم أدوات الحياة، وهكذا فقد قررنا مساعدتكم في مشروع بناء السد العالى الذي تتحدثون عنه وتحلمون ببنائه».

ثم أبدى «دالاس» بعد فترة تخوفه من استمرار تدفق السلاح على مصر بحجة أن ذلك سوف يستنفد مواردها و لا يستبقى منها شيئا للسد العالى، وهكذا طلب وقف مشتريات السلاح من الاتحاد السوفييتى، ثم طلب وقف المقاومة ضد حلف بغداد.

ورفض جمال عبد الناصر.

وكان قرار دالاس بحسب عرض المساهمة في تمويل السد العالى.

ورد عبد الناصر بتأميم قناة السويس.. وجاء العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، ووقف العالم كله على حافة الهاوية.

واضطر دالاس بعد الإنذار السوفييتي إلى التعاون لفك الأزمة الخطرة.

ولكنه لم يغفر لجمال عبد الناصر ما فعل، وكانت تلك هي الفترة التي بحث فيها أمر جمال عبد الناصر في اجتماع للمخابرات المركزية، وقال جون فوستر دالاس لشقيقه آلان دالاس، وهو مدير المخابرات المركزية وقتها:

- «ألا تستطيع المخابرات تصفية مشكلة عبد الناصر».

وهز آلان دالاس رأسه، وبدأت وكالته ترسل فرق الاغتيال واحدة بعد واحدة لاصطياد جمال عبد الناصر.

ثم الموقعة الرابعة:

... دالاس يحاول تنفيذ أهداف العدوان الثلاثي بوسائل أخرى.

الحصار الاقتصادى، ثم الحصار السياسى عن طريق عزل مصر بمشروع أيزنهاور، ثم الضغط على سوريا أكبر حلفائه بحكم دورها التاريخي في الحركة القومية.

وأفلت عبد الناصر من الحصار الاقتصادى، ولم ينجح الحصار السياسى فى عزل مصر، وإنما سقط مشروع أيزنهاور، وبدأ التفكير فى غزو سوريا، وإذا قوة مصرية تذهب إلى سوريا، ثم إذا الوحدة تعلن، ثم إذا حلف بغداد ينهار فى بغداد، وجرى الأسطول الأمريكى فاقتحم الشواطئ اللبنانية، ثم اكتشف دالاس أن الولايات المتحدة لن تستطيع إرغام العالم العربى على الركوع بمجرد ظهور بحارة الأسطول الأمريكى السادس على رمال الشاطئ فى بيروت.

وأصبح الموقف شديد التوتر، واضطر دالاس إلى التراجع، ثم عاد أيزنهاور يحاول استرضاء عبد الناصر بشحنات من القمح الأمريكي لمصر، ولكن ما في القلب بقي في القلب!

ومع بداية عصر جون كنيدى ١٩٦١ ـ ورئاسته للولايات المتحدة الأمريكية ـ جرت الموقعة الخامسة.

بدأ كنيدى بسياسة تدعو إلى ارتياد «الآفاق الجديدة»، وتصور أن الشرق الأوسط أفق من هذه الآفاق، يستطيع أن يترك عليه بصمات أصابعه، وبدأ مراسلات ـ استمرت طويلا ـ مع جمال عبد الناصر.

وكانت أولى الرسائل عن العلاقات بين مصر وإسرائيل، وأفاض كنيدى في مزايا السلام إذا تحقق على الأرض المقدسة.

ورد جمال عبد الناصر بخطابه المشهور الذي قال فيه عن وعد بلفور: «إن من لا يملك أعطى وعدا لمن لا يستحق». وضاعت بذلك حقوق شعب فلسطين.

واتصلت الرسائل ذاهبة عائدة من واشنطن إلى القاهرة وبالعكس، واكتشف جون كنيدى أن الأمر أعقد مما تصور، وصدرت الإشارة إلى المخابرات الأمريكية، فعادت تحاول ضد مصر، وهدفها فى ذلك الوقت كسر الوحدة بينها وبين سوريا.

وتحقق لها ما أرادت، وتصورت أن ضرب الوحدة في سوريا سوف يعقبه انكسار النظام وسقوطه في القاهرة.. ولكن جمال عبد الناصر كان يقاوم بشدة وضراوة رغم صدمة الانفصال.

في عصر كنيدى أيضا جاءت الموقعة السادسة.

مصر تبنى صناعة صائرات وصناعة صواريخ، وإسرائيل تشكو من نشاط علماء ألمان جاءت بهم مصر لمساعدتها في مشروعها الطموح.

وكتب كنيدى إلى عبد الناصر مستفسرا، ورد جمال عبد الناصر بقوله:

- أريد أن أكون واضحًا وعمليًا.

إننا نحاول بناء صناعة طائرات، وبناء صناعة صواريخ، ولكن أمامنا وقتا طويلا لتصبح هذه الصناعات عمادا لتسليحنا.

إن هدفى منها بالدرجة الأولى في هذه المرحلة، هو الحصول على تكنولوجيا عصر جديد.

(من الغريب أن البعض هاجموا جمال عبد الناصر في صناعة الطائرات والصواريخ، واعتبروا ما صرف عليها في ذلك الوقت تبديدا لأموال لا داعي لتبديدها.

ومرت الأيام، وجاء الوقت الذى أصبحت فيه هذه المصانع هى نصيب مصر العينى فى إقامة مؤسسة صناعات الأسلحة العربية، وقُومت حين قومت فى أصول هذه المؤسسة بأكثر مما دفع فيها عند إنشائها).

ووجدت الولايات المتحدة أن ما قاله عبد الناصر ليس مدعاة للطمأنينة وإنما هو مدعاة لمزيد من القلق.. فأخطر من بناء الطائرات والصواريخ، أن تكون لدى مصر معرفة واستيعاب لتكنولوجيا عصر جديد.

وكانت إسرائيل لا تكف عن الشكوى لأن جمال عبد الناصر أغلق أمامها سوق السلاح فى بريطانيا التى اكتوت أصابعها بالنار فى السويس، ثم أغلق أمامها سوق السلاح فى فرنسا حين أنشأ خط علاقات مباشر بينه وبين الجنرال ديجول.

وقرر جون كنيدى أن تدخل الولايات المتحدة لأول مرة فى دور بائع السلاح لإسرائيل، وهكذا عقد معها صفقة لعدد من بطاريات صواريخ «هوك».

وكتب إلى جمال عبد الناصر أسوأ رسالة في سلسلة مراسلاتهما.

قال جون كنيدى فى رسالته ما مؤداه أن الولايات المتحدة قررت تقديم شحنات أسلحة محدودة إلى إسرائيل، «وأنه إذا انتهزت مصر هذه الفرصة للقيام بحملة دعائية واسعة ضد الولايات المتحدة فى العالم العربى، فإن واشنطن سوف ترد على ذلك بإرسال المزيد من الأسلحة إلى إسرائيل!».

ولم يسكت جمال عبد الناصر، بالطبع، وبدأت حدة التوتر في العلاقات تزداد.

والموقعة السابعة في عصر جون كنيدي هي الأخرى.

كانت الولايات المتحدة مشغولة بأزمة الصواريخ في كوبا، وقد وصلت هذه الأزمة إلى حدود خطرة تهدد بمواجهة نووية بين القوتين العظميين.

وفي تلك الساعات اتخذ القرار المصرى بالتدخل لنجدة ثورة اليمن.

وحين رفع كنيدى عينيه عن أزمة الصواريخ، فوجئ بالوجود المصرى العسكرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية.

وبذل جون كنيدى في البداية محاولات لكي تسحب مصر قواتها من اليمن، ثم تغيرت الاستراتيجية.

بدلا من حث مصر أو تطمينها لسحب قواتها من اليمن، بدأت استراتيجية أخرى تفرض على مصر أن ترسل جزءا كبيرا من قوتها إلى اليمن.

وهنا يظهر الدور الكبير الذى قامت به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تجنيد قوة مرتزقة من الأجانب يحاربون ضد مصر فى اليمن.

في وقت من الأوقات بلغ عددهم اثنى عشر ألفًا.

واستطاعت المخابرات المركزية الأمريكية أن تحصل على مساعدة إسرائيل لهم، فقد تكفل الطيران الإسرائيلى بعمليات إسقاط المؤن والذخائر لهم فى مواقع محددة بالقرب من مكامنهم فى الكهوف وعلى الجبال وفى الوديان.

وأدى ذلك بالطبع إلى تعقيدات كثيرة، فلم تكن هذه المشكلة مشكلة دعاية أو سياسة. أو اختلاف وجهات نظر، وإنما اصطبغ الخلاف بلون الدم.

وسقط كنيدى في مدينة «دالاس» - «تكساس» - برصاصات شاب مجهول هو «لى أوزوالد» وخلفه «ليندون جونسون» ومعه الموقعة الثامنة.

وبعث «جونسون» إلى جمال عبد الناصر يطلب للولايات المتحدة حق الهيمنة على موازين السلاح في المنطقة، بدعوى ضرورة تحديده، حتى لا يكون من تكديسه حافز لاستعماله حتى ضد نوايا الأطراف ورغباتهم.

وهكذا تقدم «جونسون» يطلب حق التفتيش على المفاعل النووى المصرى، وحق التفتيش على مصانع الطائرات والصواريخ المصرية.

وكان الطلب غريبا.

وكان الجو الذي صاحبه أشد غرابة.

وحين رفض جمال عبد الناصر كان الشد والجذب في العلاقات المصرية الأمريكية قد وصل إلى قرب درجة القطيعة.

ثم كان «جونسون» أيضا بطل الموقعة التاسعة، فقد أحس أن جمال عبد الناصر يتحدى النفوذ الأمريكي في المنطقة، ويرفض كل الطلبات الأمريكية، ويعبئ الجماهير العربية ضد السياسات الأمريكية، ولم يكن جمال عبد الناصر يفعل ذلك نكاية في أمريكا، ولكنه كان يريد تثبيت وتدعيم قاعدة المقاومة العربية، بأن تكون الشعوب العربية كلها واعية بما يجرى، موجودة عن طريق هذا الوعي كطرف في الصراع.

وقرر جونسون وقف مبيعات القمح لمصر، وفقا لقانون ب. ل ٤٨٠.

وجاء هذا القرار في الوقت الذي يستطيع ضرره فيه أن يكون محسوسا.

جاء في وقت بدأت تظهر فيه الآثار التضخمية لتنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى للتنمية الشاملة.

وجاء في وقت تصاعدت فيه نفقات العمليات العسكرية في اليمن.

وضرب جونسون ضربته، وكان ذلك في نهاية سنة ١٩٦٦.

وفى منتصف سنة ١٩٦٧، يونيو بالتحديد، جاءت الموقعة العاشرة، وكانت أكثر المحاولات شراسة وأشدها عنفا.

ولسوف تمر سنوات طويلة قبل أن يظهر الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى معركة يونيو ١٩٦٧، ولكن الثابت من الآن أن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل سارت فى طريقين متوازيين فى تلك الظروف:

... طريق رسمى علنى سياسى بالدرجة الأولى - وقد تمثل فى الوعد الأمريكى الذى اتخذ فى مجلس الأمن القومى الأمريكي بأن تضمن الولايات المتحدة لإسرائيل أمرين:

- الأول: تفوق في السلاح على كل الجيوش العربية.
- والثانى: ضمان أنه فى حالة قيام عمليات فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل عسكريا إذا كان هناك ما يوحى بوجود انتصار مصرى.

فإذا كان هناك انتصار إسرائيلى فإن الولايات المتحدة تضمن لإسرائيل أن لا يصدر قرار من الأمم المتحدة يفرض عليها الانسحاب من أراض تكون قد احتلتها، ثم إن الولايات المتحدة تضمن أيضا أن لا يكون هناك ضغط يمارس دوليا على إسرائيل ما لم يقبل العرب بعقد الصلح معها أو إقامة السلام.

... وأما الطريق الثانى الذى مشت عليه المساعدة الأمريكية لإسرائيل، فقد كان طريقا سريا - وعسكريا بالدرجة الأولى - قامت به وتولت مسئوليته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التى تكفلت بتقديم المعلومات عن أوضاع القوات المصرية، والتى اشترك أسطول طائراتها فى نقل الأسلحة والذخائر، والتى تولت تجنيد متطوعين للحرب مع إسرائيل، خصوصا من جنوب أفريقيا وروديسيا.

وبعد هذه الموقعة، كان الغضب جامحا في العالم العربي، وقطع جمال عبد الناصر علاقات مصر مع الولايات المتحدة، وتبعته في ذلك دول عربية عديدة، وبدأ نزوح الرعايا الأمريكيين من الشرق الأوسط، بينما جونسون في ثورة عارمة على مشهد هذا «الخروج» الذي اعتبره مهينا لأمريكا، وكان ذلك أبسط نوع من أنواع الاحتجاج على الاشتراك في المؤامرة الكبري.

برغم ذلك كله، لم يدع جمال عبد الناصر للغضب الشخصى سبيلا إلى قراراته.

كان يدرك أن بين الأمة العربية وبين الولايات المتحدة تناقضا أساسيا، ولكن الحذر في إدارة هذا التناقض واجب.

وقدر جمال عبد الناصر أنه لا أمل فى فتح باب بينما «جونسون» فى البيت الأبيض، وهكذا لم تكد مدة رئاسته تنتهى ويفوز «ريتشارد نيكسون» بالرئاسة بعده، حتى انتهز جمال عبد الناصر الفرصة فبعث إلى «نيكسون» برسالة تهنئة.

ورد «نيكسون» بإرسال بعثة تقصى حقائق فى أزمة الشرق الأوسط، يرأسها «وليم سكرانتون» الذى عُين أخيرا مندوبا دائما للولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة، وتعثرت بعثة «سكرانتون» وسقطت على الأرض لمجرد أنه أدلى بتصريح بعد عودته من مهمته فى الشرق الأوسط إلى واشنطن، قال فيه: «إن الولايات المتحدة لا بدلها أن تتبع سياسة متوازنة فى الصراع العربى الإسرائيلى».

ولم ييأس جمال عبد الناصر، وإنما انتهز فرصة أخرى.. هى فرصة وفاة «الجنرال أيزنهاور»، فبعث بالدكتور محمود فوزى على رأس وفد للعزاء في «واشنطن»، وكلفه باستكشاف آفاق التفكير الأمريكي في الأزمة.

وحتى بعد أن قامت طائرات الفاتتوم بغاراتها على عمق مصر، وضربت مصنع «أبو زعبل» ومدرسة «بحر البقر»، قبل جمال عبد الناصر باستقبال «جوزيف سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وقضى ساعتين يتحدث معه.

ثم وقف فى عيد أول مايو سنة ١٩٧٠ يوجِّه نداء إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون، يخيره بين أحد أمرين: أن يطلب إلى إسرائيل الانسحاب فورا من الأراضى المحتلة، أو أن يوقف عنها شحنات السلاح، لأن استمرار احتلالها للأراضى العربية مع استمرار تزويدها بالسلاح الأمريكى معناه أن الولايات المتحدة شريكة فى تثبيت هذا الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية.

وجاء الرد على شكل «مبادرة روجرز»، وقبلها جمال عبد الناصر ليعطى للرئيس الأمريكي فرصة، ولكي يعطى نفسه في ذات الوقت فرصة لاستكمال بناء حائط الصواريخ على جبهة قناة السويس.

في هذا كله كان جمال عبد الناصر يدرك مشكلتين:

- مشكلة التناقض بين العرب والولايات المتحدة، وهو تناقض له أسبابه العديدة والمتنوعة.
- وفي نفس الوقت، مشكلة اختيار الأسلوب الملائم لإدارة هذا التناقض في ظل أوضاع القوة الدولية الراهنة.

ومع ذلك جاءت الموقعة الحادية عشرة ـ والأخيرة حتى الآن ـ بين العرب وبين الولايات المتحدة، ولعلها كانت بعد سنة ١٩٦٧ أعنف المواقع.

فى الوقت الذى استطاعت فيه الجيوش العربية على الجبهات العربية، وفى مقدمتها الجيشان المصرى والسورى، توجيه ضربة مفاجئة لإسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣، سارعت الولايات المتحدة إلى نجدة إسرائيل، حتى وجد الرئيس أنور السادات نفسه، وعلى حد قوله، «يحارب الولايات المتحدة».

كانت الولايات المتحدة هي التي أعطت لإسرائيل، وسط المعركة، سلاحا عبرت به قناة السويس من الشرق إلى الغرب، ردا على عبور الجيش المصرى من الغرب إلى الشرق!

ثم أتبعت الولايات المتحدة هذا العمل المكشوف بأعمال أخرى مستترة، استهدفت جميعا إجهاض الموقف السياسى العربى، وتفريغه من كل قواه الضاغطة، إلى جانب تمزيق تماسك الجبهات العربية المحيطة بإسرائيل*.

ألم يحدث هذا؟

حدث...

وكان جمال عبد الناصر في مثواه الأخير منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ولم يكن هناك من يستفز الولايات المتحدة، أو يبادرها بعداء، أو يطالعها بوجه عابس أو مبتسم!!

^{*} تكفى نظرة واحدة الأن على مجمل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لمعرفة المدى الذى وصلت إليه هذه العلاقات - فقد تحقق تطابق كامل بين السياستين -في عصر قبل فيه كل العرب تقريبًا بفكرة السلام مع إسرائيل - وجمال عبد الناصر في مثواه الأخير منذ سبعة عشر عامًا!

الحديث الحادى عشر عبد الناصر وفتح الأبواب للاتحاد السوفييتى

تظل هذاك نقطة في ادعاءاتهم على جمال عبد الناصر:

- «لقد فتح أبواب الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفييتي، وأدخله إلى المنطقة قوة تؤثر في مقدراتها؟».

ونناقش هذه النقطة بموضوعية، ولعلى واحد من الذين يستطيعون مناقشتها دون أى حساسية، فلقد تصديت كثيرا لنقد السياسة السوفييتية فى المنطقة، وتعرضت مرارا لحملات مضادة. من جانب أجهزة الإعلام السوفييتية، بل وصل الأمر إلى ما هو أكبر من ذلك:

وصل الأمر إلى حدّ أن «ليونيد بريجنيف» طالب بإبعادى عن الصحافة المصرية وتأثيرها السياسى على الرأى العام المصرى. وقد نقل طلب «بريجنيف» إلى القاهرة مع الوفد المصرى الذى حضر المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، والتقى بسكرتيره العام «بريجنيف» قبل عودة هذا الوفد من موسكو إلى القاهرة. بل إن الرئيس «نيكولاى بادجورنى» أعاد هذا الطلب على الرئيس أنور السادات فى آخر زيارة له للقاهرة، وكان الرئيس السادات بنفسه هو الذى أخبرنى بما طلبه منه «بادجورنى»، بل وفوضنى الرئيس السادات أن أناقش هذا الموضوع مع «بوريس باناماريوف» عضو المكتب السياسى السوفييتى، وكان يزور القاهرة فى صيف سنة ١٩٧١، فى أعقاب زيارة «بادجورنى» لها!

أعود إلى النقطة الأصلية في هذا الحديث؟

- هل صحيح أن جمال عبد الناصر فتح أبواب الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفييتى، وأدخله إلى المنطقة قوة تؤثر في مقدراتها؟

ونحاول الإجابة على هذا السؤال، وأسئلة أخرى تتفرع منه.

والإجابة عن السؤال نفسه لا تحتاج إلى جهد كبير، ويمكن تلخيصها فيما يلى:

 ١ - لقد كان الغرب هو الذى أدخل الاتحاد السوفييتى إلى المنطقة أول مرة فى هذا القرن، وليس جمال عبد الناصر.

حدث ذلك حين اتفقت بريطانيا مع الاتحاد السوفييتي على اقتسام احتلال إيران سنة ١٩٤١ ـ اعترافا من بريطانيا بأن الاتحاد السوفييتي، حليف المعركة الكبرى ضد هتلر، له مصلحة أمن لا يمكن إغفالها في منطقة الشرق الأوسط، وفي اتجاه الخليج العربي والمحيط الهندي بشكل خاص.

ثم حدث ذلك حين جلس روزفلت مع ستالين فى «مؤتمر بالتا» سنة ١٩٤٥ يقتسمان العالم ومناطق النفوذ فيه، كأن الكرة الأرضية أمامهما كعكة تحولها سكين الكبار إلى شرائح لكل منهما فيها نصيب يأخذه ويقر له الآخر به.

٢ - في مطلق الأحوال، فإن الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الكبرى الثانية لم يكن في حاجة إلى تشرشل أو إلى روزفلت ليعطيه دورا عالميا. فقد كان دوره موجودا على نحو أو آخر في كل القارات وعلى كل المحيطات. إن الاتحاد السوفييتي خرج من الحرب العالمية الثانية، وهو واحدة من القوى الأعظم، وكانت التطورات سنة بعد سنة منذ تلك الحرب تؤكد هذه الحقيقة وتجعل من الاثنين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والتعاون بينهما والتنافس بينهما، أساسا للنظام الدولي المعاصر.

وإذن، فإن الاتحاد السوفييتي، الذي لم يكن في حاجة إلى «تشرشل» و «روز فلت»، لم يكن أيضا في حاجة إلى جمال عبد الناصر يفتح له أبواب الشرق الأوسط ويدخله إلى المنطقة.

بل لعل الاتحاد السوفييتي كان أقرب إلى التواجد في المنطقة من الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة كانت موجودة فيها بحكم المصالح وراء البحار البعيدة.

وأما الاتحاد السوفييتى فقد كان موجودا فيها بحكم الجوار وراء الحدود القريبة والمباشرة في بعض الأحيان.

- ٣ ـ وربما كان دور جمال عبد الناصر إزاء الاتحاد السوفييتي ـ والحال كذلك ـ هو أنه كان القائل للاتحاد السوفييتي.
- «لا تتعاملوا معنا من خلال أوصياء علينا فليس علينا أوصياء، ولا من خلال اقتسام مناطق النفوذ فلسنا ضمن مناطق النفوذ لأحد. إذا أردتم أن تتعاملوا معنا فنحن على استعداد كطرف مستقل ومن الباب الأمامي».

وقد كان!

سؤال فرعى يتداعى بعد الإجابة على السؤال الرئيسى:

_ ماذا استفدنا؟

والرد:

- ما أكثر ما استفدناه، ويمكن تلخيصه كله في أننا أصبحنا أطرافا في حركة الصراع العالمي، ولم نعد، كما كنا من قبل، كمية مهملة على حافة هذا الصراع وحركته العامة الشاملة:
 - ١ استطعنا أن نخرج من التبعية الكاملة لأحد المعسكرين الدوليين.
- ٢ ـ دخلنا تفاعلات الحرب الباردة بين المعسكرين، واستفدنا من موازينها لصالح قضايانا، وأنشأنا مع غيرنا تيارا مستقلا ـ هو تيار عدم الانحياز ـ أثرنا به على قضية السلام والحرب والتنمية في عالم النصف الثاني من القرن العشرين.
- عندما تحولت تفاعلات الحرب الباردة إلى تفاعلات وفاق بين الكتلتين استفدنا من أحكام الوفاق وكان في استطاعتنا أن نستفيد أكثر لكى تكون هناك تسوية عادلة لمشاكلنا، إذا كان هذا العالم حقيقة يريد السلام ويريد الوفاق مدخلا إليه.

هذا في مجال الحركة العالمية بشكل عام.

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، وركزنا أنظارنا على الشرق الأوسط، لوجدنا أن ما حدث في مجال الحركة العالمية بشكل عام انعكس على المنطق عمليا كما يلي:

١ - إن جمال عبد الناصر استعان بدور السوفييت في مواجهة الولايات المتحدة على مهمة تصفية الاستعمار التقليدي في المنطقة، استعان به سياسيا واستعان به عسكريا، ولو بغير السلاح.

استعان به سياسيا في مواجهته العظيمة مع الاستعمار في حرب السويس منذ التأميم في يوليو ١٩٥٦ إلى بداية الغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في آخر أكتوبر من نفس السنة.

وحين بدأ الغزو، وقاوم جمال عبد الناصر وحده حتى تحركت الموازين الدولية، كان الإنذار السوفييتى هو الذى حرك الضغط الأمريكى على حلفاء أمريكا فى الغرب، فاضطروا إلى التراجع دون أن يستعمل الاتحاد السوفييتى صواريخه.

ومثل هذا حدث تقريبا في أواخر أكتوبر من سنة ١٩٧٣.

٢ ـ إن جمال عبد الناصر استعان بالاتحاد السوفييتى على كسر احتكار السلاح المفروض على المنطقة،
 وكان السلاح السوفييتى هو السلاح الوحيد الذى وجده العرب فى أيديهم لمقاومة التوسع الإسرائيلى،
 ولمحاولة رد هذا التوسع بالقوة إلى مرحلة التقلص والانكماش.

كان السلاح السوفييتى هو السلاح الوحيد الذى وجدناه فى أيدينا سنة ١٩٥٦، وهو السلاح الوحيد الذى وجدناه فى أيدينا سنة ١٩٦٩ ـ حرب الاستنزاف ـ وجدناه فى أيدينا سنة ١٩٦٩ ـ حرب الاستنزاف ـ والسلاح الوحيد الذى وجدناه فى أيدينا سنة ١٩٧٣.

وإذا تساءل متسائل: ماذا فعلنا بهذا السلاح سنة ١٩٦٧؟

فإذن الرد عليه هو: إن الذنب لم يكن ذنب السلاح، وإنما كان ذنب قصورنا في توجيهه. والدليل على ذلك أن هذا السلاح الذي كان في يد الثورة الفيتنامية، وصنعت به المعجزات أمام القوة الأمريكية بجلالة قدرها!

- ٣ ـ إن السلاح السوفييتى ـ حتى هذه اللحظة ـ هو السلاح الوحيد فى جيوش مصر وسوريا والعراق والجزائر
 واليمن الديمقراطية والسودان والصومال، ثم هو كل السلاح الذى تمسك به المقاومة الفلسطينية، وأخيرا
 فهو اليوم جزء هام من سلاح ليبيا والكويت، وغير هما من الدول العربية.
- ٤ بل إن محاولات الغرب لبيع السلاح إلى المنطقة وبينها مصر الآن تنبع أساسا من منطق «تقليل اعتماد مشتريه على الاتحاد السوفييتى»، وهكذا فإنه حتى حصولنا على سلاح من الغرب لم يكن ليحدث لولا علم الغرب أنه إذا لم يبع سلاحه للعرب فإن العرب لن يعوزهم الحصول على السلاح من غيره من الاتحاد السوفييتى.
- وهكذا نستطيع القول إن دخول السلاح السوفييتي إلى المنطقة غير الموازين في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وفوق ذلك فلقد أعطى لهذه المنطقة الغنية، والفادحة الغنى، قوة مسلحة تذود بها عن كنوزها، فليس هناك ما هو أكثر غواية للمطامع من كنز مباح لا يدافع عنه سلاح!

- ٦ ولم تكن المساندة السوفييتية في مواجهة الأزمات وحدها، سواء بإمدادات السلاح أو بالمواقف السياسية، وإنما تحمل الأرض العربية على ظهرها شواهد لا يمكن إنكارها من رموز التعاون العربي السوفييتي: سد أسوان العالى سد الفرات مجمعات الحديد والصلب ترسانات بناء السفن مصانع بالمئات وبالآلاف مفاعلات ذرية محطات كهرباء، إلى آخره.
- ٧ ـ ولم تكن دعائم القوة المسلحة، ولا كانت دعائم القوة الاقتصادية، التي حصلنا عليها من الاتحاد السوفييتي،
 بثمن باهظ يثقل علينا عبئه.

كان السلاح، وما يزال، يباع لنا بسعر معقول، وكنا، وما زلنا، نحصل عليه بحسم على هذا السعر نسبته ٢٥ في المائة. وكانت الأقساط، وما زالت، على سنوات طويلة، بين اثنتى عشرة سنة وعشرين سنة، وكانت الفوائد لا تزيد على ٢٠٥ في المائة.

وبصفة عامة، وهذا تقدير الخبراء، فإن نسبة ثمن أى سلاح سوفييتى إلى مثيل غربى له هى بنسبة ١ للسلاح السوفييتى و ٣ السلاح الغربى، فإذا أضيفت فوارق الفوائد (٣,٥ فى المائة فى السلاح العربى، فإذا أضيفت هذه الفوارق فادحة.

ونفس الوضع تقريبا في اتفاقيات السلاح ينطبق على اتفاقيات إنشاء السدود وبناء المصانع وغيرها. وسؤال فرعي آخر:

- هل قدم الاتحاد السوفييتي هذا كله من أجل عيون جمال عبد الناصر وإرضاء لخاطره؟

و الرد:

- إن الأمر كان أكبر من ذلك جدا، ولو حاولنا أن ندقق لوجدنا ما يلى:
- ١ إن الاتحاد السوفييتى بدأ علاقاته مع جمال عبد الناصر بالشك فيه على أساس التحليل الماركسى التقليدى لدور الجيوش فى المجتمعات، والجيوش فى المجتمعات قبل ثورة عبد الناصر كانت أداة لحفظ الأمر الواقع وحمايته وليست أداة لتغييره وتطويره، وهكذا كان حكم الاتحاد السوفييتى ابتداء يقضى بأنه: ديكتاتور فاشيستى لا أكثر ولا أقل.

ثم فوجئ الاتحاد السوفييتى بظاهرة جمال عبد الناصر التاريخية: زعامة وطنية، قادرة على أن تمثل وتبرز إرادة قومية مستقلة وتقدمية، وسجلها في معاداة الاستعمار قاطع واتجاهها إلى التنمية الشاملة واضح، ثم إن هذا كله يحدث في منطقة حيوية بالغة الأهمية كالشرق الأوسط، خصوصا بموقعه الغريب وراء ظهر الاتحاد السوفييتي.

٧- إن الاتحاد السوفييتى وجد جمال عبد الناصر يتعدى الحاجز الوطنى لمصر، ويتخطى النطاق القومى لأمته العربية ثم يذهب بعيدا وعميقا - بعد السويس بالذات - لكى يطلق صيحة الحرية «أوهورو» فى أفريقيا كلها، فإذا نكروما فى غانا، وسيكوتورى فى غينيا، وموديبو كيتا فى مالى، وجومو كينياتا فى كينيا، ونيريرى فى تانزانيا، يبرزون على الساحة الأفريقية المظلمة فى وسطهالة التحرر المضيئة التى تشع من مصر عبد الناصر.

ويعبر أستاذ أفريقي رصين كالأستاذ «مزروى» عن الحقيقة في عدد أخير من مجلة الشئون الخارجية قائلا:

- «إذا كان يقال إن العرب شاركوا في استعباد أفريقيا بتجارة الرقيق في قرون مضت، فإن العرب قد كفَّروا عن الخطيئة في هذا القرن، حين جاءوا وراء جمال عبد الناصر لتحرير أفريقيا».

ثم تصل أبعاد الطاقة التحررية العظمى التى فجرها جمال عبد الناصر إلى أمريكا اللاتينية، ويسمع السوفييت من رجال مثل فيدل كاسترو يقول لهم ـ كما قال علنا:

- «لقد كان جمال عبد الناصر إلهاما لثورتنا. إذا كان فى استطاعته أن يتصدى لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى السويس. أفلا يكون فى استطاعتنا نحن أن نتصدى لحكم الديكتاتور باتيستا وأن نعلن الثورة المسلحة وننتصر؟».
- ٣- وليكن أن الاتحاد السوفييتي وجد أن التيار التحرري الذي قاده جمال عبد الناصر يتلاقى مع أهدافه. فالاستعمار الذي يتصدى له عبد الناصر هو نفسه القوة العظمى الثانية التي يتنافس معها الاتحاد السوفييتي.

وأليس حقا أن السياسة الدولية هي حركة بالاتفاق والاختلاف متغيرة لحماية مصالح دائمة لشعب أو لأمة أو لكتلة من الشعوب والأمم.

لقد تلاقت مصالحنا مع مصالح الاتحاد السوفييتي.

واستفادت الأمة العربية، واستفاد الاتحاد السوفييتي بطبيعة الحال.

وأليس هذا هو منطق التعامل الدولى ذاته؟ أو أننا نتصور أن نأخذ ولا يأخذ غيرنا؟!

سؤال يتداعى من هنا:

... ولكن ماذا أعطى.. هذه هي المسألة؟

ويندفع بعضهم - افتراء على الله وتجنيا - ليقول:

- لقد أعطى استقلال مصر بهذا الوجود العسكرى السوفييتى الذى تركه فى مصر عندما رحل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠؟

واستأذن في وصف هذا السؤال بالكلمة المشهورة عن الرئيس السادات وهي كلمة: عيب!

ثم أشرح الأسباب:

- 1- إن جمال عبد الناصر تعامل مع الاتحاد السوفييتى من موقف الند للند، فقد كان يعرف أنه أمامهم يمثل أمة عربية بأسرها، لها إرادتها المستقلة، ولها مصالحها القومية في منطقة من أهم مناطق الدنيا، وأقر الاتحاد السوفييتى بهذه الحقيقة، وإقرار زعمائه بها مسجل في كل خطاب ألقوه أمامه. بل إن عبد الناصر كان أمامهم أكبر من مجرد زعيم عربى، فقد كان رمزا عالميا للثورة الوطنية، ولعدم الانحياز، ولأمانى العالم الثالث كله وتطلعاته ونضاله.
- ٢- حينما أخطأ الاتحاد السوفييتى، بعد ثورة العراق فى سنة ١٩٥٨، فى فهم الحقيقة القومية، كان جمال عبد الناصر هو الذى تصدى لمعركة مع الاتحاد السوفييتى لم يسبق لها مثيل فى العالم الثالث كله، ولا لحقها مثيل بعد ذلك.

وفى بداية سنة ١٩٥٩ كانت المعركة بين جمال عبد الناصر و «نيكيتا خروشوف» على أشدها، ووقف «خروشوف» فى المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى يهاجم عبد الناصر، ورد عبد الناصر من شرفة قصر الضيافة فى دمشق.

ولم يكن جمال عبد الناصر يريد أن يهزم الاتحاد السوفييتى أو يخرجه من الشرق الأوسط، ولكنه كان يريد أن يفرض عليه الحقيقة القومية فرضا.

واستطاع عبد الناصر محاصرة الاتحاد السوفييتى فى الموصل فى شمال العراق، ولم يترك له حليفا أو صديقا فى المنطقة غير الحزب الشيوعى العراقى - كما كان وقتها - واضطر الاتحاد السوفييتى أن يرى الحقيقة ويسلم بها، وهى أن الأمة كلها وراء الرجل الذى استطاع التعبير عن حقيقتها القومية، وبدأ يتراجع.

وكانت ذروة التراجع مجىء «نيكيتا خروشوف» بنفسه إلى مصر سنة ١٩٦٤ ليحضر احتفال إتمام المرحلة الأولى من بناء السد العالى، وليقدم لجمال عبد الناصر في أسوان وسام «بطل الاتحاد السوفييتي»!

٣ ـ بعد سنة ١٩٦٧ كانت سياسة جمال عبد الناصر بالغة الدقة إزاء الاتحاد السوفييتي.

• طلب خبراء سوفييت ومزيدا من الخبراء:

... لاعتقاده بأن الجيش المصرى يحتاج إلى تدريب مركّز ومكثّف ليتحرك بسرعة عبر مراحل استراتيجية الحرب، وهي: الصمود والردع والتحرير.

• ترك جمال عبد الناصر للاتحاد السوفييتى، بعد صدور قرار مجلس الأمن، أن يتولى اتصالات تنفيذية مع الولايات المتحدة.

...ولم يكن بهذا يتخلى عن مسئوليته القومية، ولكنه كان يريد أن يعرف الاتحاد السوفييتى، وبالخبرة العملية، أنه لا أمل في حل دبلوماسى، وأن الحل لن يجيء إلا عن طريق استخدام القوة.

• أعطى جمال عبد الناصر تسهيلات للأسطول السوفييتي في ميناءي بورسعيد والإسكندرية:

...ولم يكن بذلك يعطى قواعد للاتحاد السوفييتى، وإنما أراد تشجيعه على زيادة أسطوله فى البحر الأبيض لتكون القوة النامية لهذا الأسطول فى البحر الأبيض رادعا للأسطول الأمريكى الذى كان يعتبر احتياطيا استراتيجيا لاسرائيل.

٤ ـ فى الزيارة السرية التى قام بها جمال عبد الناصر لموسكو فى بداية سنة ١٩٧٠، وهى الزيارة التى زاد بعدها وجود السوفييت فى مصر بحكم قبولهم لمسئوليات الدفاع عن العمق ـ كان جمال عبد الناصر يعرف ما يريده، وقد حصل عليه:

كان جمال عبد الناصر يريد أن يحمى قوات الجبهة ببطاريات الصواريخ المصرية، ولكن تركيزها جميعا إلى الجبهة يترك العمق مكشوفا أمام الغارات الإسرائيلية التى بدأت تستبيح سماوات مصر بطائرات الفانتوم. وكان اشتراك السوفييت فى الدفاع عن العمق - حتى يتم تدريب أطقم مصرية كافية على الصواريخ الجديدة من طراز «سام ٢» - حلا وحيدا للمشكلة، وبغيره لم يكن هناك مفر من بعثرة طاقة مصر الصاروخية بين الدفاع عن الجبهة والدفاع عن العمق، والتأخر فى استيعاب صواريخ «سام ٢» المضادة للطيران المنخفض.

وكان «بريجنيف» يعارض بشدة لأن اشتراك السوفييت في هذه العملية يؤثر على الموازين الدولية، ويهدد الوفاق.

وكان ذلك مطلبا من مطالب جمال عبد الناصر التى لم يصرح بها لمفاوضيه، فقد كان يريد أن يؤثر على الموازين الدولية، كما كان يريد تعطيل حركة الوفاق حتى تتحرك أزمة الشرق الأوسط.

وسارت الحوادث في الطريق الذي رسمه جمال عبد الناصر:

- توقفت غارات العمق عندما أحس الإسرائيليون يوم الغارة على الفيوم ـ ١٨ أبريل ـ بوجود السوفييت.
 - تحركت الولايات المتحدة وبعثت جوزيف سيسكو إلى القاهرة لاستطلاع رأى جمال عبد الناصر.
 - توترت العلاقات بين القوتين العظميين.

- تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة روجرز التي أشارت لأول مرة إلى الانسحاب من الأراضى العربية، على أساس قرار مجلس الأمن.
- استطاع جمال عبد الناصر إتمام بناء حائط الصواريخ الذي كان عاملا حاسما في نجاح عبور قناة السويس بعد ذلك في أكتوبر ١٩٧٣.
 - أمكن إعداد بطاريات مصرية مدربة على صواريخ «سام ٦».

تبقى نقطة مهمة، ربما لا يعرفها كثيرون:

وهذه النقطة هى أن «بريجنيف» رجا جمال عبد الناصر أن يتم سحب الخبراء السوفييت المسئولين عن الدفاع عن العمق ـ قبل بدء المعركة ـ لأن وجودهم وقتها قد يثير تعقيدات لا حدود لها.

وافق جمال عبد الناصر.

وهكذا فإن سحب هؤلاء الخبراء قبل المعركة كان أمرا متفقا عليه في اجتماع موسكو في أوائل سنة ١٩٧٠.

أقول ذلك وقد كنت بنفسى واحدا من شهود هذا الاجتماع، وكنت رابع أربعة من المصريين حضروا الاجتماع النهائي لهذه المحادثات، وقد حضرها كل أعضاء المكتب السياسي السوفييتي وكل ماريشالات الاتحاد السوفييتي، وكان المصريون الأربعة هم: جمال عبد الناصر، والفريق محمد فوزى، والدكتور مراد غالب، وأنا.

- - كان جمال عبد الناصر طول الوقت، وفي تلك الفترة الحرجة، شديد الحساسية لأى تجاوز يمكن أن يمس من قريب أو بعيد، في الشكل أو المضمون، باستقلال مصر وحرية إرادتها:
- حين جاء الرئيس «نيكو لاى بادجورنى» لمقابلة عبد الناصر فى شهر يونيو ١٩٦٧، والنكسة بعد تنزف جراحها، أحس جمال عبد الناصر أن «بادجورنى» يطلب إنشاء مركز مستقل للأسطول السوفييتى فى الإسكندرية، ووجه جمال عبد الناصر كلامه إلى «بادجورنى» على الناحية المقابلة له من مائدة المحادثات، وقال له بهدوء وحزم:
- «تسهيلات للأسطول السوفييتى، نعم. ولكن مركزا مستقلا، لا. معناها أننى أقبل قاعدة سوفييتة فى الإسكندرية، حتى ولو كان هذا المركز مبنى واحدا من حجرة واحدة!».
 - وفى مرة أخرى فى زيارة يوليو سنة ١٩٧٠، دارت مناقشة أمامى بين بريجنيف و عبد الناصر.

كان عبد الناصر يطلب خبراء سوفييت، وكان بريجنيف مترددا، ثم قال بريجنيف ضمن ما قاله من حجج:

- إننى أخشى أن يستغل وجود عدد من الخبراء السوفييت في مصر وأن يقول بعضهم إن وجودهم نوع من الضغط أو التدخل في شئون مصر.

وقال جمال عبد الناصر ببساطة:

- إننى أنا الذى أطلبهم بنفسى.. وإذا أحسست فى يوم من الأيام أن وجودهم يشكل نوعا من الضغط أو احتمالا بتدخل منكم فى شئوننا الداخلية، فلن أتورع عن أن أطلب إلى الفريق فوزى أن يجمعهم كلهم على باخرة واحدة فى الإسكندرية ويشحنهم إليك بطريق البحر إلى «أوديسا».

ولم أنس حتى الآن تعبير الدهشة المرتسم على وجه بريجنيف.

• ثم مسألة أخرى لا يصح أن تغيب عن بال أحد، تلك هي أن جمال عبد الناصر رفض باستمرار عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي.

وكان قوله لـ ﴿بادجورني › يوما بالحرف:

- «إننى على استعداد لعقد معاهدة معكم بشرط واحد هو أن تحاربوا معنا جنبا إلى جنب. إذا فعلتم ذلك أوقع معاهدة، وإذا لم تفعلوه ـ ولم تكونوا على استعداد له ـ فما بيننا الآن يكفى».

ولقد كان الرئيس السيادات هو الذي عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي بعد ذلك، وقد عقدها في ظروف صعبة، فقد كان يشعر أنه مطالب بطمأنة الاتحاد السوفييتي بعد حوادث ١٥ مايو ١٩٧١، وتلك على أي حال قصة أخرى.

.....

.....

أستأذن هنا أن أسمح لنفسى بأن أختلف مع الذين يرون أن قرار الرئيس أنور السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر كان قرارا استعيدت به السيادة المصرية على الأرض المصرية.

وأقرب الأشياء إلى الحقيقة أن هذا القرار كان ممارسة لسيادة موجودة، ولم يكن استردادا لسيادة مفقودة!

لقد كفاه أن يخطر السفير السوفييتى بما يريد يوم ٨ يوليو ١٩٧٢، وأن يطلب تنفيذه فى ظرف عشرة أيام، ولم يناقشه السفير السوفييتى ولا ناقشه أحد فى موسكو.

وإنما قام كبير الخبراء السوفييت بإخطار وزير الحربية وقتها بأن قرار الرئيس مستجاب ومطاع، ثم وعده بتقديم تقرير يومى عن عملية ترحيلهم، وبدلا من أن تتم في عشرة أيام، تمت فعلا في ثمانية.

وإذن فهى لم تكن معركة سيادة أو معركة استقلال.

كان قرار ممارسة سيادة، وكان قرار ممارسة استقلال.

ثم لقد أضيف بعد ذلك أن أنور السادات ليس بحاجة إلى بطولات تختلق أو تلفق، فالرجل له من سجله ما يكفيه ويغنيه، وإذا لم يكن له غير قرار العبور لكفاه وأغناه!

ماذا بقى إذن من الدعاوى ضد جمال عبد الناصر في أمر علاقاته بالسوفييت؟

لم يبق غير الترهات..

كان يقال مثلا:

- هم ملحدون.. وسلاحهم ملحد!

ولست أعرف إذا كان الإيمان يشع من عيون الأمريكيين.. ونور الحق يلمع من سلاحهم؟!

لكنى أعرف شيئا واحدا:

- إن السلاح «الملحد» الذي عبرنا به قناة السويس إلى الشرق.. أفضل ألف مرة من السلاح «غير الملحد» الذي عبرت به إسرائيل قناة السويس إلى الغرب!

الحديث الثانى عشر نهاية المطاف

أصل إلى نهاية المطاف في هذه السلسلة، وقد طالت عما قدرت لها، ولكن القضايا شدت بعضها بعضا، وتداعت أحاديث من أحاديث!

وألخص في الختام لكي يكون القصد واضحا، والطريق مستقيما:

١ - إن جمال عبد الناصر كان تجربة هائلة فى حياة هذه الأمة العربية، وفى زماننا المعاصر كله. ومثل كل تجربة هائلة - خصوصا إذا كانت بالثورة - فإن التجربة تصبح حافلة، ذلك أنها بالثورة تواجه بدايات جديدة، ثم إنها تعطى للتحديات التى تطرح نفسها عليها إجابات مختلفة، وهذا مجال الصواب والخطأ.

وقد أصاب جمال عبد الناصر وأخطأ، واعتقادى أن الإيجابى فى تجربته يرجح السلبى بكثير، ومحصلة أى حساب أمين تعطيه أكثر مما تأخذ منه بفارق كبير لصالحه، ويكفى لأى واحد منا أن يلقى نظرة على خريطة المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وموازين القوى فيها، قبل جمال عبد الناصر وبعده، ليرى الحقيقة ظاهرة وناصعة.

وعندما توزن أخطاء تجربة في مثل حجم تجربة جمال عبد الناصر، فإن هذه التجربة لا يمكن أن تقاس إلا بأهدافها هي، وإلا بظروفها هي، وإلا بالتحديات التي واجهتها هي، وإلا بالخيارات التي كانت مفتوحة أمامها، وإلا أصبح التقييم تعسفا، وانحدر التاريخ إلى مستوى المؤامرة!

ثم إنه لا يستطيع أن يقضى فى مثل هذه التجربة، ولا حتى بالتقييم، هؤلاء الذين عادوا التجربة بمبادئها وحركتها وجماهيرها، فعادتهم هذه التجربة مبدأ وحركة وجماهير.

إن هؤلاء الأعداء لهم حق الكلام بالطبع، لا يخنقه أحد في حناجرهم، ولكن كلامهم يكون من موقع العداء وليس من موضع القضاء، ويجب أن يكون هذا واضحا لكي لا تختلط الصور.

إن المستعمرين الفرنسيين - ذوى الأقدام السوداء كما يسمونهم - لا يمكن أن يكونوا هم السلطة التى تقيم الثورة الجزائرية!

وحكومة «فيشى» التى استسلمت للألمان فى الحرب العالمية الثانية حاكمت «الجنرال ديجول» ـ الذى مثّل إرادة الشعب الفرنسى فى مقاومة النازى ـ وحكمت عليه بالخيانة العظمى، وطلبت رأسه حيا أو ميتا، ولكن هذا الحكم كان مهزلة على هامش التاريخ ولم يدخل فى حسابه!

وبنفس المعيار، فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - وهى الدافع الحقيقى وراء الحملة الضارية على عبد الناصر اليوم - ليست هى القاضى الذى يبحث قضية الديمقراطية فى عصر عبد الناصر. هؤلاء الملوثة أيديهم بالجريمة الوحشية فى شيلى - مثلا - حيث اغتيل الرئيس الشرعى سلفادور الليندى، وحيث قتل فى الشوارع فى يوم واحد ٢٥ ألفا من المواطنين، وحيث اعتقل فى أسبوع واحد مانتا ألف من الناس وفق تقرير لجنة العدل الدولية - ليسوا قضاة الديمقراطية فى تجربة عبد الناصر أو غيره.

نعم...

تجربة عبد الناصر ليست فوق النقد، بالعكس فإن نقدها بالتقييم مطلوب، لكن جامعة القاهرة مثلا ـ مهما كانت أسباب قصورها ـ لا يمكن أن تحاكم من علب الليل في شارع الهرم!

٢ ـ إن الحملة الضارية المعلنة ضد جمال عبد الناصر ـ بالباطل في معظم ما تدَّعي به ـ لن تضره بشيء.

فهو كإنسان بعيد عن هذا كله، في رحاب الله، لا يمسه من هذه الدنيا سوء.

وهو كتجربة ملك جماهير واسعة عاشتها معه وأعطته ما لم تعطه لأحد قبله، وما لم تعطه بعده لأحد. ولم تكن جماهيره عمياء ولا فاقدة لوعيها وهي تسير معه. لقد وجدت في حركته أمانيها الضائعة ووجدت في كلماته تعبيرا عن رغباتها المضغوطة، ولم تكن العلاقة بين الاثنين علاقة الأمر والطاعة، وإنما كانت علاقة حوار حر، لأن مجاله عقول الناس وقلوبهم، وحيث لا سلطان لقوة على أعماق البشر إلا ما تشعر به وتقتنع.

وفى سياق هذا الحوار، فإن هذه الجماهير لم تتحفظ فى تأييدها له مرات، وتحفظت مرات أخرى، ورضيت عنه أحيانا، وعاتبته أحيانا أخرى، وغضبت عليه فى بعض المواقف، وغفرت له فى مواقف أخرى.

لقد أيدته بغير تحفظ مثلا في حرب السويس، ثم تحفظت بعد الانفصال.

ورضيت عنه في ندائه للعدل الاجتماعي، وعاتبته في تجاوز السلطة.

وغضبت عليه سنة ١٩٦٧، وغفرت له في حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٩.

وهكذا، وهكذا، علاقة حوار حر في مسار تجربة تملكها جماهيرها.

ثم إن جمال عبد الناصر كتاريخ ملك أجيالا قادمة تتاح لها الحقائق كلها، وتخلو نظرتها إلى الوقائع من انفعالات لحظة بعينها، سواء سادها الفرح أو سادها الحزن.

وكانت تلك على سبيل المثال ـ ومع اختلاف الظروف ـ قصة نابليون مع فرنسا.

لقد مات نابليون والهزيمة من حوله، ومات في المنفى تحت ذل أعدائه.

ومضت سنوات وسنوات.

وعادت إليه فرنسا تضعه في رأس القائمة من زعمائها الخالدين.

وأتذكر أديب فرنسا الكبير «أندريه مالرو» وهو يعقد هذه المقارنة بين «نابليون» و «عبد الناصر» ونحن معا ذات يوم على مائدة غداء في مطعم «لاسير» بباريس، وقال لي «مالرو»:

- «ليست المسألة هي النصر العسكري أو الهزيمة العسكرية. المسألة هي إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه. ولقد وجدت أمتنا نفسها في عبد الناصر بمقدار ما وجدت أمتنا نفسها في نابليون مع اختلاف الظروف، وهذا هو الذي يبقى، وغيره تكنسه الأيام».

هكذا فإن الإنسان في عبد الناصر مع ربه.

والتجربة لجماهيرها.

والتاريخ مسئولية أجيال قادمة.

وإذن فالحملة الضارية بعيدة عن أى تأثير حقيقى عليه، إنسانا أو تجربة أو تاريخا.

٣ ـ إن هذه الحملة إذا أثرت فتأثيرها على النظام نفسه بعد عبد الناصر.

إن الثورة لم تكن ثورتين، والنظام لم يكن نظامين، وهذا تعبير الرئيس أنور السادات نفسه.

والتأثير على النظام هنا يكون مزدوجا:

- قسم منه في نظرة النظام إلى نفسه.
- وقسم منه في نظرة آخرين إليه: بالذات جماهيره في الداخل والخارج.

وإذا تذكَّرنا أن الحملة الضارية الدائرة الآن هي حملة إدانة شاملة وليست عملية نقد موضوعي ـ إذن فإن التأثير المزدوج يمكن أن يحدث على النحو التالي:

■ إن النظام إذا أثرت فيه الإدانة الشاملة يجد نفسه في الموقف الصعب، موقف الخجل إزاء ماضيه.

وهو هنا لا يصحح ولا يُقوَّم، ولكنه يغيّر ويُقلب رأسا على عقب.

يبحث عن مبادئ غير المبادئ، ومواقف غير المواقف.

وهو بهذا يفقد الثقة بنفسه. ويظل يفقد ويفقد حتى يضيع منه إحساسه بشرعيته ذاتها.

■ وإذا أثَّرت الإدانة الشاملة في نظرة الآخرين إلى النظام - وبالذات جماهيره في الخارج وفي الداخل - فماذا تفيده الثقة بالنفس، على فرض أنها بقيت لديه. بقاؤه في هذه الحالة مجرد مقدرة على التسلط، وهذه مرهونة بوقت، لأنه ليست هناك قوة تستطيع الاحتفاظ إلى فترة طويلة بفروع الشجرة إذا انفصلت عن جذورها.

والغريب أن بعضهم يحاول أن يحصر الإدانة الشاملة فى عصر جمال عبد الناصر، ويبرئ منها أنور السادات، وذلك ظلم لأنور السادات نفسه قبل ظلمه لجمال عبد الناصر، لأنه يسلبه بعضا من أروع منجزات ثورة ٢٣ يوليو التى هو اليوم وريثها الشرعى ورمزها الحى.

- ٤ ـ إن الإدانة الشاملة على هذا النحو المجنون بالحقد تأخذ أيضا من مصر رصيدها كله لدى أمتها العربية.
 فهذه الأمة أمامها خياران لا ثالث لهما:
- إما أن تصدق ما يقال في مصر الآن، وإذن فإن حكمها سوف يكون شديد القسوة على مصر من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧٠.
- وإما أن ترفض تصديق ما يقال في مصر الآن، وإذن فإن حكمها سوف يكون شديد القسوة على مصر من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٦.

والمؤكد أن التيار الغالب في الأمة العربية ـ بحس صادق وضمير مستنير ـ رفض تصديق ما يقال في مصر الآن، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت ـ محبة في مصر واعتزازا ـ رفض أن يكون حكمه الراهن عليها شديد القسوة.

واكتفت الأمة حتى الآن بنظرة التساؤل والدهشة والعتاب توجهها نحو ما يجرى في مصر، تكاد لا تصدق حدوثه.

لم يبق زعيم عربى له قيمة إلا وتساءل واندهش وعاتب.

ولم تبق مؤسسة عربية لها قيمة إلا وتساءلت واندهشت وعاتبت.

ولم يبق شعب من شعوب الأمة العربية إلا وهو الآن يضرب كفا بكف.

ولقد سمعت من وفود كثيرة رسمية وغير رسمية، عالية المستوى وعادية المستوى، تعبيرات قاطعة في دلالتها على ما تشعر به الأمة العربية.

- سمعتها بنفسى من هوارى بومدين في الجزائر، يقول لي:
- «ما الذى تفعلونه بجمال عبد الناصر فى مصر الآن. وأى شىء بقى يحفز أى إنسان عربى ليعطى عمره لأمته. لقد اختلفنا واتفقتا معه كثيرا، ولكننا لا نختلف ولا يختلف معنا أحد فى أنه كان أبرز عربى ظهر على الساحة هذا العصر.

وإذا كانوا يفعلون به ما نراه اليوم. فماذا يفعلون بغيره ممن لم يعطوا عطاءه، ولم يكن لهم مثل دوره، وإن حاولوا بكل ما في وسعهم أن يجاهدوا ويناضلوا؟».

- قالها عبد الرحمن العتيقى وزير المالية الكويتي لوفد مصرى كان في الكويت أخيرا:
 - «إن آرائي كانت بعيدة عن آراء جمال عبد الناصر.

ولكن دعنا نكون صرحاء. إننى سمعت من بعضكم كلاما عن التجربة الديمقراطية فى الكويت. وأقول لك بصراحة إن هذه التجربة ما كانت لتحدث لولا تأثير جمال عبد الناصر، فاتقوا الله فيه وفينا».

بل قالها في أحد القصور واحد من حملة السيوف لزائر مصرى كان يرافق الرئيس السادات في رحلة عربية أخيرة له:

- «في بعض هذه المناطق هنا ظل العبيد يباعون ويشترون في الأسواق.

ولقد حصلنا على العتق والحرية عندما بدأ صوت جمال عبد الناصر ينفذ من أسوار القصور!».

واستطرد حامل السيف يقول:

- «أخاف على أنور السادات منهم.. أى ضمان أن لا يفعلوا به يوما، ما يفعلونه بجمال عبد الناصر اليوم؟!»*.

ثم ألفت النظر إلى واقعتين حدثتا أخيرا في نطاق جماعة الدول العربية.

تقدَّمت مصر بمرشح لرئاسة منظمة اليونسكو العربية، منظمة الثقافة والفنون، وإسهام مصر في ميادينها مشهور، وكان مرشح مصر لرئاسة هذه المنظمة رجلا من أكفأ رجالها وأقدرهم على الخدمة العامة، وهو الدكتور محمد حسن الزيات.

وجرت الانتخابات.

ونال الدكتور الزيات صوتا واحدا، هو صوت مصر، وكانت بقية أصوات الدول العربية كلها لمرشح آخر.

وتكرر نفس المشهد في منظمة التنمية الصناعية العربية، وكان المرشح لها وزيرًا مصريًا سابقًا للصناعة، وكان ما حصل عليه ـ هو الآخر للمرة الثانية ـ صوتًا واحدًا هو صوت مصر.

* حدثا

كيف حدث أن أعرض الكل عن المرشح المصرى في الحالتين؟

كيف حدث أن مصر لم تتنبه إلى الوضع، ولم تسحب مرشحها في الحالتين من باب الحرص، أو حتى من باب المداراة؟

وأخشى أن التصويت فى الحالتين لم يكن من قلة الثقة بكفاءة رجلين قدمتها مصر.. بقدر ما كان نوعا من العتاب بصفة عامة لمصر نفسها، ولا أزعم أن السبب هو حملة الإدانة الشاملة على جمال عبد الناصر ولكنى أتصور أن هذه الحملة - إلى جانب عوامل أخرى - خلقت مناخا معينا من حول مصر، لا أظنه يتناسب مع قيمتها الحقيقية.

٥ ـ وليس رصيد مصر العربي هو ما يجرى تبديده الآن، وإنما هو رصيد مصر العالمي.

وأسأل على سبيل المثال:

- هل حاول أحد أن يتقصى أثر حملة الإدانة الشاملة ضد جمال عبد الناصر على أفريقيا؟

كل حركات التحرير فى القارة، وبغير استثناء، لم تعرف غيره زعيما لحركة التحرر الشاملة ضد الاستعمار. حتى المستعمرات البرتغالية التى حصلت على استقلالها أخيرا: موزمبيق وأنجولا، بدأت نضالها هنا فى القاهرة وتحت حمايته.

وفى غير أفريقيا.

فى أمريكا اللاتينية مثلا؟

يلفت النظر حتى الآن أن الأنظمة التى تساندها الولايات المتحدة لا تخشى شيئا مثلما تخشى حركات فى جيوشها يطلقون عليها اسم «الناصريون»!

ثم آسيا؟

هل تصدق الهند ما يقال الآن عن جمال عبد الناصر في مصر؟

هل تصدق الصين؟

وأوروبا؟

أوروبا في الشرق كلها ترفضه من موسكو إلى بلجراد، وبغير استثناء.

وأوروبا في الغرب كلها تتابع ما يقال مجرد متابعة إخبارية.

حتى أمريكا؟

وكانت مجلة «تايم» الأمريكية هى التى نشرت أخيرا تحقيقا صحفيا مليئا بعلامات الاستفهام، تتعجب كلها كيف أن جمال عبد الناصر أرفع ما يكون مكانة فى العالم العربى كله خارج مصر.. وأما فى مصر فإن سمعته يجرى تمريغها فى التراب؟!

٦ ـ وبعيدا عن هذا كله، فإن حملة الإدانة الشاملة بالطريقة التي جرى بها الآن، يمكن أن تثير أسئلة فرعية في مصر، وهي أسئلة فرعية اليوم ولكنها في الغد يمكن أن تجيء بمضاعفات ليست فرعية.

سوف تبرز تساؤلات عديدة:

• هل هى محاولة لتكبيل إرادة الشعب المصرى فى «عقدة ذنب»، يوقعون فى روعه أن ما يصورون له حدوثه بالأمس جرى باسم الحرية والاشتراكية والوحدة.

وإذن تصرف جماهير الشعب نظرها عن هذه الأهداف.

فإذا كان هذا هو الثمن الذى دفع فيها كما يصورونه - إذن فإنه ثمن فادح إنسانيا، يستحيل دفعه لأى هدف مهما كان.

وإذن على الجماهير أن تسلم إرادتها، وعليها أن تقبل استغلالها، عليها أن تنكفئ وراء أسوار العزلة عن أمتها؟

هل هذا هو المقصود أو المطلوب؟

وهل هو ممكن؟ سياسيا أو أخلاقيا؟

• ماذا لو فرغ صبر الناس وكان سؤالهم:

لقد اكتفينا من حكايات الماضى، ونحن نريد أن نسأل عن الحاضر والمستقبل؟

ثم إلى متى يصبح كل ما هو سلبى موروثا مما قبل ١٥ مايو ١٩٧١، وكل ما هو إيجابى من معجزات ما تحقق بعد ١٥ مايو؟

إن كل حكم يصبح مسئولا عن نفسه بعد فترة سماح معينة يستطيع فيها أن يتعلل بما ورث عن سابقه، وفترة السماح هذه عادة لا تطول عن سنة أو سنتين.

أليست مدة التخطيط في العالم كله خمس سنوات في العادة، تسأل فيها أي خطة عما حققته أو لم تحققه حسابا مستقلا؟

أليست مدد الرؤساء تتراوح ما بين أربع سنوات، كما هي الحال في أمريكا، إلى ست سنوات، كما هي الحال في فرنسا، ثم يفترض بعد هذه المدة أن كل رئيس أخذ من الوقت ما يكفيه لكي يصنع ملامح عصره ويصبح مسئو لا عنها؟

• ما هو الخيار المفتوح أمام المؤمنين استراتيجيا بثورة ٢٣ يوليو، وفي جمال عبد الناصر، حتى وإن كانت لهم تحفظاتهم التكتيكية؟

هل يتحول هؤلاء إلى حركة تحت الأرض، ليس لها تنظيم يعبِّر عنها، وليس لها منابر مفتوحة تنطق باسمها؟

وهل تصبح الناصرية حركة رفض لنظام يقوم على ثورة عبد الناصر وتجربته؟

من يقول بذلك.. ومن يرضاه؟

٧ ـ ومع ذلك لنفتح الدفاتر.

ولنفتحها بأمانة وشرف، ولنحقق في كل خط وزاوية، وليكن التحقيق عربيا شاملا يتجاوز حدود مصر، فتجربة جمال عبد الناصر كانت تجربة عربية شاملة تجاوزت حدود مصر:

- لنحقق في الرجل نفسه ونزاهته، وكل تصرف شخصى من تصرفاته، وهل كان عفا في كل ما أتى،
 أو أنه مال وانحرف؟
- لنحقق فى دعوته، وهل كانت تعبيرا أصيلا عن ضمير الأمة، أو أنها كانت فرضا فرض عليها بقهر السلطة، ولنسأل أنفسنا أى سلطة قهر كانت له على جماهير الأمة العربية خارج حدود مصر، وكانت هذه الجماهير البعيدة عن نطاق سلطته هى الاحتياطى الاستراتيجى لحركته.
- لنحقق فى سياسته الخارجية، وهل استطاعت هذه السياسة أن تجعل من العرب قوة سياسية ضخمة تتصدر التيارات الفاعلة فى عصرها، كحركة الثورة الوطنية فى العالم، وحركة معاداة الاستعمار، وحركة التضامن الأسيوى الأفريقى، ومنطق الاستقلال وعدم الانحياز، والاتجاه العام إلى مجتمع دولى يسوده السلام وتحكمه مبادئ القانون الدولى، أو أن الرجل كان ضد التحرر وكان محالفا للاستعمار داعية إلى الطغيان فى مجتمع الدول؟
- لنحقق في سياسته العربية، وهل كانت مع التاريخ أو كانت ضد التاريخ؟ وهل بادر أحدا بعداء أو
 أنه اضطر إلى معادة من عادوه لأنهم وقفوا ضد التاريخ وحاولوا تعطيل مسيرة الأمة؟

• لنحقق في سياسته الداخلية:

فى صيغة تحالف قوى الشعب العامل كبديل لدموية الصراع الطبقى، وفى الاستجابة لتحديات مرحلة الانتقال من مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا، وفى الإجراءات التى اضطر إلى اتخاذها لتكون للمجتمع المصرى بداية سليمة على طريق الانتقال.

وليكن التحقيق شاملا فى تجربة التصنيع فى مصر، وفى تجربة تطوير الزراعة، وفى تجربة بناء قطاع عام يقود عملية التنمية، وفى تجربة التخطيط لذلك كله، وهل بلغت نسبة التنمية الشاملة فى معظم سنوات عصره ٢,٧ فى المائة سنويا، وأى تجربة أخرى فى العالم الثالث غير تجربته بلغت هذا الحد من النجاح، رغم ما نعرف جميعا من ضغوط الحوادث والظروف.

ليكن التحقيق شاملا كذلك لسياسات التأميم، والإجراءات الحراسة، حالة حالة، ولتنشر القوائم ومعها الأسباب.

وليكن التحقيق شاملا أيضا في كل ما يقال عن عمليات الاعتقال، والفصل، والتعذيب، ودور المخابرات والمباحث، وهل كانت مصر تحت حكمه صورة جديدة من ألبوم «العاصفة النازية»، أو أن هذه التجربة لم تعتمد العنف إلا في أقل القليل وفي سبيل أكبر الكبير من المبادئ والأهداف، مع التسليم سلفا باحتمال وجود تجاوز لا بد من الحساب عنه والعقاب.

أزعم أن أى تحقيق منصف سوف يضع عبد الناصر حيث يجب أن يكون، وحيث وضعته جماهير الأمة العربية التي لم تكتف بالإعراض عما يجرى له في مصر الآن ـ بل عزلت فلول الظلام التي حاولت أن تحاصر قبره وتنبشه، كما فعل في تاريخ مصر القديم لصوص المقابر حتى في أهرامات مصر الشامخة.

إن ما حدث في مصر لعبد الناصر لم يحدث لزعيم وقائد في أي بلد من بلدان العالم إلا إذا كان هناك انقلاب مسلح على نظامه.

ومثل هذا الانقلاب لم يحدث قطعا.

وعلى فرض أن انقلابا مسلحا كان قد حدث، فإنى أشك فى أن حملة اليوم على الأمس كان يمكن أن تصل إلى هذا العنف.

ولم يكن من قبيل الأخطاء السياسية ما حدث، ولكنه كان أسوأ، فقد تعدى أخطاء السياسة إلى السقوط الأخلاقي. إلى نوع من الانتحار المعنوى.

وليست هذه هي مصر، ولا يمكن أن تكون هذه هي مصر.. وهي بالفعل ليست مصر!

٨ ـ ثم أقول في الختام:

- لقد كانت تجربة جمال عبد الناصر، بإيجابياتها وسلبياتها، تجربة مصرية عربية إنسانية أصيلة.

ومناقشتها حق، لكن إدانتها الشاملة على هذا النحو الذى يجرى فى مصر، وبالوسائل والأساليب التى يتم بها ذلك فى مصر، باطل لا يصح.

ويبقى اعتقادى أنه لا يصح غير الصحيح.

ثم أتوقف عند عبارة بدأت بها هذه السلسلة من الأحاديث وتلك هي أنني لا أعطى لأحد حق اتهامه، ولا أعطى لأحد شرف تبرئته.

تلك كلها حقوق للجماهير.. وللأمة.. وللتاريخ.

محمد حسنين هيكل